الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمـــار ثليجـــي بالأغــواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

التحليـــل الاقتصـــادي الكلـــي

ـ دروس وتمـــارين محلولـة ـ

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس (جميع الشعب)

من إعـــداد:
الدكتـور: سويـــح جمـــال

السنـــة الجامعيـــة 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة االتعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغـواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم : ...1402.../ ن ع م ب ت ب ع ع خ/ 2023 التاريخ: 04 SEPT 2023.....

المجلـــس العلـــمي

مستخرج من محضر المجلس العلمي رقم 2023/05 المنعقد بتاريخ 2023/07/04

Extrait du Procès-Verbal du Conseil Scientifique n°05/2023 du 04/07/2023

المصادقـة على مطبوعـة علميـة

تحت رقم اعتماد: 2023/05

في يوم الخميس وبتاريخ الرابع من شهر جويلية سنة ألفين وثلاثة وعشرين، انعقد المجلس العلمي بالكلية، وبعد الإطلاع على تقارير الخبراء، تمت المصادقة على مطبوعة علمية بعنوان: التحليل الاقتصادي الكلي للأستاذ د. جمال سويح.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
إمضاء: أ.د. بورنان إبراهيم

العنوان: ص. ب. رقم 37 ج الأغواط
Fax : 029 10 74 30 *** tel : 029 10 74 30/29
الموقع: www.lagh-univ.dz
pg.economie@lagh-univ.dz

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان		الصفحة
مقدمـة		أ
الفصل الأول: مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي		
تمـهيد		**2**
أولا	**مفهوم علم الاقتصاد**	**3**
ثانيا	**مفهوم التحليل الاقتصادي وتقسيماته**	**3**
ثالثا	**مفهوم الاقتصاد الكلي**	6
رابعا	**بعض المصطلحات المستعملة في التحليل الاقتصادي الكلي**	10
الفصل الثاني: المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي		
تمـهيد		14
أولا	**قطاعات الاقتصاد الوطني**	14
ثانيا	**طرق قياس النشاط الاقتصادي (الدخل الوطني)**	16
ثالثا	**بعض المفاهيم المستخدمة في حساب وتحليل الناتج الوطني**	23
رابعا	**تمارين محلولة**	25
خامسا	**تمارين مقترحة**	29
الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي وفق التحليل الكلاسيكي		
تمـهيد		32
أولا	**أهم فرضيات النموذج الكلاسيكي**	32
ثانيا	**التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك**	34
ثالثا	**تمارين محلولة**	43
الفصل الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي		
تمـهيد		46
أولا	**مدخل للفكر الاقتصادي عند كينز**	47
ثانيا	**أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية**	48

ثالثا	**المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية**	50
رابعا	**النموذج الكينزي البسيط (C,I)**	52
خامسا	**التوازن في النموذج المكون من ثلاثة قطاعات**	67
سادسا	**التوازن في النموذج المكون من أربعة قطاعات**	71
سابعا	**الفجوة الانكماشية والتضخمية**	74
ثامنا	**تمارين محلولة**	77
تاسعا	**تمارين مقترحة**	86
الفصل الخامس: التوازن الاقتصادي الكلي في نموذج IS-LM		
تمهيد		89
أولا	**تعريف نموذج IS-LM**	89
ثانيا	**التوازن الآني لسوقي النقد والسلع والخدمات**	107
ثالثا	**حالات التوازن الآني IS-LM**	110
رابعا	**تمارين محلولة**	111
خامسا	**تمارين مقترحة**	111
قائمة المصادر والمراجع		127

مقدمة عامة

تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية إلى تعريف طلبة السنة الثانية الليسانس العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بأهم المحاور الرئيسية التي يتناولها برنامج مقياس الاقتصاد الكلي المعتمد من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

وقد تضمنت هذه المطبوعة ضمن فصولها الخمسة، قسم نظري تم تخصيصه لمعرفة ودراسة مفاهيم لبعض المجمعات الاقتصادية، بالإضافة دراسة النموذج الكلاسيكي والنموذج الكنزي من خلال دراسة أهم مبادئ وفرضيات هذه المدارس والتعرف على كيفية بناء النماذج وتحديد التوازن الكلي، ثم في الاخير تم التطرق إلى التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا **IS/IM** ، ثم دراسة فعالية السياستين النقدية والمالية ومدى تأثيرهما على التوازنات الكلية.

أما قسم تطبيقي فتضمن تمارين محلولة وتمارين مقترحة للحل لكل محور من المحاور التي تضمنتها هذه المطبوعة.

الفصل الاول:

مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

تمهيد:

الهدف من هذا المحور هو تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية وكذلك القواعد النظرية والمصطلحات الضرورية لفهم الاقتصاد الكلي، من أجل الإلمام بالحد المطلوب من الجانب النظري فهما واستيعابا.

أولا: مفهوم علم الاقتصاد

يستمد علم الاقتصاد أهميته من صلته الوثيقة بالحياة اليومية للإنسان وأهدافه.

- يعرف الاقتصادي الأمريكي ليونيل روبنز علم الاقتصاد بأنه **ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك الفردي أو الجماعي من ناحية محاولة تخصيص الموارد المتاحة النادرة وذات الاستعمالات البديلة بين الاحتياجات الإنسانية المتعددة وكيفية تحقيق ذلك عن طريق إجراء عمليات التبادل في الأسواق.**
- أما الاقتصادي الفرنسي المعاصر ريمون بار يعرف الاقتصاد بأنه **علم اجتماعي، يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة، أي ذلك العلم الذي يهتم بإدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري.**
- كما يعرفه الاقتصادي الأمريكي بول ساملسون بأنه **العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار (الأفراد والمجتمع) استخدام الموارد المنتجة في انتاج مختلف البضائع عبر الزمن ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمستقبلي وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع.**
- أما الاقتصادي البولوني الاشتراكي أوسكار لانجه فيعرف علم الاقتصاد بأنه **علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الانسانية وتوزيعها.**

وعموماً يمكن القول بأن علم الاقتصاد يهتم بالعلاقة التي تجمع ما بين موارد المجتمع النادرة وحاجاته اللامتناهية، أي أنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يدرس كيفية التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة والنادرة لإشباع الحاجات الانسانية اللامتناهية، كما يدرس القرارات التي يتخذها الأفراد و الجماعات والمؤسسات والدول في مواجهتهم لمشاكلهم الاقتصادية.

ومن خلال التعاريف المذكورة أعلاه نرى أهمية علم الإقتصاد، كونه ذلك العلم الذى يختص بدراسة الوسائل التى يمكن بواسطتها لأمة ما أن تصبح غنية، فكلما كانت الأمة غنية تمتع أبنائها بقدر وافر من

الرفاهية والأمن والاستقرار، أما إذا كانت فقيرة سوف يعيش أبنائها تحت خط الفقر والجهل وتدني شروط الحياة الإنسانية الكريمة.

ثانيا: مفهوم التحليل الاقتصادي وتقسيماته

تعرف النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من القواعد والنتائج التي من خلالها يمكن فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية بطريقة تبسيطية وتجريدية، فهي تحاول الانطلاقة من دراسة الواقع العملي ثم استخراج العلاقات من أجل بناء نماذج أو مخططات تفسيرية الغرض منها تمثيل العلاقات السببية بين مختلف الظواهر الاقتصادية ومحاولة تبسيطها وتمثيلها رياضيا أو بيانيا (مثلا دالة الإنتاج، منحنى العرض والطلب وعلاقتهما بالأسعار الدخل وتأثيره على الاستهلاك).

أما التحليل الاقتصادي فهو ذلك المنهج العلمي والأسلوب المنطقي الذي يستعمل لدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية، ومن خلاله يمكن تفسير العوامل المؤثرة في سلوك الظواهر الاقتصادية وصياغة الفرضيات التفسيرية على أساس العلاقة السببية، حيث يمدنا التحليل الاقتصادي بالأدوات المنطقية المختلفة التي يتم استخدامها لاستنتاج النظريات الاقتصادية المختلفة، فإذا كانت النظرية الاقتصادية تمثل الخلاصة أو النتيجة فإن التحليل الاقتصادي يمثل منهاج البحث.

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى عدة أنواع وذلك تبعا للمعيار المستخدم لذلك التحليل:

1-حسب معيار حجم الوحدة الاقتصادية

ينطوي التحليل الاقتصادي حسب معيار حجم الوحدة الاقتصادية، ودرجة الشمول التي يريدها القائم بالتحليل، إلى نوعين من التحليل كما يلي:

- **التحليل الاقتصادي الكلي:**

يعرف التحليل الاقتصادي الكلي بأنه التحليل الذي يدرس الموضوعات الاقتصادية الكبيرة والتي تهتم بمستوى معيشة الأفراد وبدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية التجميعية على مستوى المجتمع ككل (الوطني أو الإقليمي أو الدولي) مثل: إجمالي الناتج الكلي والاستثمار الكلي، مستوى الأسعار العام مستوى الاستخدام معدلات التضخم والبطالة، ميزان المدفوعات أسعار الصرف...، والعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات والعوامل التي تؤثر عليها؛

➢ **التحليل الاقتصادي الجزئي:**

هو ذلك التحليل الاقتصادي الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية، كالمستهلك المستثمر أو المنتج(المؤسسة كوحدة منفردة)، والعلاقات التي تنتج بينها في مختلف الأسواق التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. والهدف من هذه النظرية هو تفسير آلية تشكل الأسعار (سعر كل سلعة أو خدمة بما فيها عوامل الإنتاج)، والأسعار النسبية لها وكذلك تخصيص عوامل الإنتاج النادرة وتوزيعها بين مختلف استعمالاتها، ولذلك يطلق على الاقتصاد الجزئي في بعض المراجع "**نظرية السعر**. من خلال ما سبق يمكن توضيح الفروق بين التحليل الاقتصادي الكلي والاقتصادي الجزئي من خلال الجدول التالي:

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
دراسة سلوك المستهلك	**دراسة سلوك قطاع الأفراد (كل أفراد المجتمع وكأنهم فرد واحد)**
دراسة سلوك المنتج أو كل مؤسسة كوحدة منفردة	**دراسة سلوك قطاع الإنتاج (تجميع كل المؤسسات وكأنها واحدة) بالإضافة إلى ذلك تهتم بقطاع الحكومة والعالم الخارجي**
توازن سوق كل سلعة لوحدها وعليه فعدد الأسواق يصبح لا نهائيا وهو بعدد السلع بما فيها عناصر الإنتاج	**التوازنات الكلية حيث عدد الأسواق جد محدود أهمها أربعة : سوق السلع والخدمات، سوق اليد العاملة سوق رأس المال(الأرصدة النقدية)، سوق النقد**
تهتم بدراسة سعر كل سلعة على حده ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع	**لا يهتم إلا بالمستوى العام للأسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للأسعار**
تهتم بدراسة عرض السلع، السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة، قيد الميزانية، منحنيات السواء...	**تهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، تراكم رأس المال، مستوى التشغيل، المستوى العام للأسعار، التضخم...**

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، مجال اهتمام كل من التحليلين الاقتصاديين الكلي والجزئي، فالتحليل الاقتصادي الكلي يهتم بتحليل التوازنات الاقتصادية الكلية الأكثر تعقيدا وشمولية ممّا يطرح في سياق التوازنات الجزئية على مستوى الوحدات الاقتصادية.

وبالرغم من هذا الفصل بينهما إلا أنه فصل منهجي أكاديمي لضرورة الدراسة فقط، لأنه في الواقع من الصعب الوصول إلى ذلك، كما لا يجوز أن نفضل إحدى النظريتين على الأخرى ولا أن نشترط دراسة إحداهما قبل الأخرى، لأن الفهم الجيد لعدد كبير من المسائل الاقتصادية ذات الطبيعة الكلية يتطلب البحث في أسسها الاقتصادية الجزئية، حيث تعتبر النظرية الاقتصادية الكلية التي تتعامل مع الاقتصاد الوطني في شكله التجميعي مكملة للنظرية الاقتصادية الجزئية، التي تهتم بدراسة وتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كالأشخاص والأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- حسب معيار الزمن

يمكن من خلال هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع من التحليل:

- **التحليل الساكن** : و الذي يكون في غالب الأحيان في الفترة القصيرة، و هو لا يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن في دراسة ظاهرة اقتصادية ما، وبالتالي فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة، فعند دراسة أثر تغير السعر عن الكمية المطلوبة، فإننا لا نأخذ في الاعتبار سوى أثر السعر في لحظة معينة ولانهتم بالسعر في الماضي أو في المستقبل؛
- **التحليل الحركي (الديناميكي)**: و الذي يرتكز لدراسة الظواهر الاقتصادية على عنصر الزمن أي يقوم بدراسة هذه الظواهر وفقا لتغيراتها عبر الزمن، حيث ينقسم هذا التحليل إلى التحليل الديناميكي المستمر والتحليل الديناميكي على فترات؛
- **التحليل الساكن المقارن:** و الذي يعتمد على دراسة الظواهر الاقتصادية و علاقتها مع بعضها البعض في حالة تحقيق أوضاع التوازن دون الاهتمام بالكيفية التي يتم بها الانتقال من نقطة توازن إلى أخرى، وبعبارة أخرى هو التحليل الذى تكون فيه الدراسة لوضعيتين مختلفتين لهما نفس العلاقة السببية، أين يكون تغير المتغير المستقل هو الذى أحدث هذه الانتقالية من وضع التوازن إلى الاختلال.

3- حسب معيار الصياغة

يمكن من خلال هذا المعيار التمييز بين أربعة أنواع من التحليل:

- **التحليل الوصفي (النظري):** و الذي يرتكز على تحليل الظواهر الاقتصادية بصفة نظرية أو وصفية (أي تقديم شرح و تفسير للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة)؛
- **التحليل الرياضي:** والذي يعتمد في تحليل الظواهر الاقتصادية باستخدام الأساليب الرياضية؛
- **التحليل القياسي:** والذي يعتمد على استخدام الأدوات الرياضية و الإحصائية للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة وقياس العلاقات التي تربط بين مختلف متغيرات النموذج الاقتصادي؛
- **التحليل البياني:** والذي يعتمد على التمثيل البياني للعلاقات بين المتغيرات و العلاقة المتبادلة بينها (يوضح طبيعة وشكل هذه العلاقة).

ثالثا: مفهوم الاقتصاد الكلي

استعملت كلمة **Macroéconomics** للمرة الأولى من طرف الاقتصادي **راغنار فريش** سنة 1933 والتي كانت تعني الاقتصاد الكبير، إلا أن هناك العديد من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي كانت محط تركيز الباحثين قبل ذلك التاريخ بكثير، إذ إن مواضيع مثل البطالة والأسعار والنمو والتجارة كانت محط اهتمام علماء الاقتصاد منذ بزوغ فجر هذا التخصص، مثل **ديفيد هيوم** من خلال كتابه الذي تناول فيه آثار الحقن النقدية في المدى القصير والمدى الطويل سنة 1752، وكذلك **آرثر بيجو** الذي نشر كتابا سنة 1927 بعنوان **التقلبات الصناعية** الذي حاول من خلاله شرح دورة الأعمال. غير أن الاقتصاد الكلي لم يحتل مكانة بارزة إلا بظهور كتاب " **النظرية العامة في التشغيل، الفائدة والنقود** " للاقتصادي الإنجليزي **جون مينارد كينز** سنة 1936، و الذي انتقد فيه بعض نظريات المذهب اللبيرالي، وركز على ضرورة الاهتمام بالتحليل الكلي حتى تتضح للحكومات معالم السياسة المالية والنقدية التي يجب اتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث قام كينز بشرح مفصل لمسببات الانهيار المالي المتمثل بالكساد العظيم سنة 1929 ، حين تعذر بيع السلع وأصبح العمال عاطلين عن العمل، وحاولت نظريته تفسير لماذا لا تصبح الأسواق متوازنةً أحيانًا.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتحليل الاقتصادي الكلي كان الهدف منه في البداية القضاء على مشكلة البطالة التي تتخبط فيها الدول الرأسمالية الصناعية، إلا أن التقدم الذي أحرزه الاقتصاديون في

هذا المجال ساعدهم على استخدام التحليل الكلي في ميادين أخرى من البحوث الاقتصادية سواء على مستوى الدول الرأسمالية أو الدول الإشتراكية.

1-تعريف الاقتصاد الكلي

يمكن تعريف الاقتصاد الكلي بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة السلوك الاقتصادي العام وكيفية تصرف اقتصاد بمجمله، و نعني بذلك الأنظمة السوقية التي تدار على نطاق واسع، ويدرس الاقتصاد الكلي الظواهر الاقتصادية واسعة النطاق مثل مستويات الأسعار ونسبة النمو الاقتصادي والدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في مستوى البطالة، كما يهتم بتفسير السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية بصفة مجتمعة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

يهتم الاقتصاد الكلي بمعالجة الظواهر أو المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الوطني، في محاولة لإيجاد حلول ملائمة لتلك المشاكل أو التخفيف من حدتها، مثل المشاكل المتعلقة بالأزمات الاقتصادية كأزمات الركود والتضخم الاقتصادي، الدورات الاقتصادية، وكذا معالجة التغيرات في كمية النقود المتداولة وأثرها على النشاط الاقتصادي، أو محاولة معرفة أثر التجارة الخارجية، عموماً فالتحليل الاقتصادي الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية ويتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية والمشاكل المعاصرة التي تؤثر على أداء الاقتصاد المحلي والوطني، ويحاول الاقتصاد الكلي قياس مدى جودة أداء الاقتصاد، وفهم القوى التي تقوده، والتخطيط لكيفية تحسينه.

2- مجالات بحوث الاقتصاد الكلي

يُعد الاقتصاد الكلي ميدانًا واسعًا، ولكن يمكننا تحديد مجالين بحثيين من أهم مجالات الاقتصاد الكلي المجال الأول هو العوامل المحددة للنمو الاقتصادي على المدى البعيد، أو الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني أما المجال الآخر فيتمثل بدراسة أسباب ونتائج التقلبات الحاصلة في الدخل القومي والتوظيف، وتعرف أيضًا بدورة الأعمال.

- **النمو الاقتصادي:**

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة الحاصلة في إجمالي الإنتاج في اقتصاد ما، ويحاول الاقتصاد الكلي فهم العوامل التي إما تعزز أو تثبط النمو الاقتصادي من أجل دعم السياسات الاقتصادية التي ستسهم فيما بعد بدعم التطور والتقدم ورفع معايير العيش؛

➢ **دورة الأعمال:**

دائما ما تمر مستويات ومعدلات التغير للمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، مثل التوظيف والناتج الوطني عبر اتجاهات النمو الاقتصادية طويلة الأمد، بتقلبات موسمية سواء نحو الأسوأ أو نحو الأفضل أو توسعات أو أزمات فيما يعرف بدورة الأعمال، وتُعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مثالًا واضحًا وقريبًا وكان الكساد العظيم في الثلاثينيات الحافز الأكبر لتطوير النظريات الحديثة للاقتصاد الكلي.

3- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تسعى النظرية الاقتصادية الكلية إلى شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني وإعطاء الحلول المناسبة لها، ومن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية تختلف من اقتصاد لآخر، إلا أنه يمكننا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية في النقاط التالية:

➢ **النمو الاقتصادي:**

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية من السلع والخدمات لاقتصاد ما، فهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد؛

➢ **التشغيل الكامل (الاستخدام التام):**

يقصد بالتشغيل الكامل نظريا استخدام جميع موارد المجتمع استخداما كاملا وامثلا، ومن ثم الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه في الواقع العملي وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي؛

➢ **استقرار الأسعار(التحكم في معدل التضخم):**

إن ارتفاع المستوى العام لمسعار يؤثّر على مدخلات ومخرجات العملية الانتاجية، بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على القدرة الشرائية للأفراد وكمحصلة لذلك المستوى العام للرفاهية، وعلى ذلك يمثل ضبط التضخم والتحكم في مستويات الأسعار من صميم السياسات الاقتصادية المخطط لها والمنتهجة من طرف الدولة.

غير إن استقرار الأسعار لا يعني تحقيق معدل تضخم يساوي صفر، وإنما المحافظة على معدل تضخم ثابت عند مستوى منخفض نسبيا في حدود 01 %إلى 03 % وهذا لا يعني عدم زيادة الأسعار وإنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصاديا مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة...الخ. وعليه يتمثل هدف استقرار الأسعار في المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب، لهذا لابد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم والانكماش؛

- **التوازن في ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي):**

يمثل توازن ميزان المدفوعات عامل مهم في استقرار سعر صرف العملة المحلية اتجاه العملات الخارجية، حيث تلجأ بعض الدول إلى الرفع من مستوى مشاركتها في التجارة الدولية للرفع من المستوى المعيشي للسكان، حيث يحدث التوازن التلقائي لميزان المدفوعات نظريا في حالة تساوي الإيرادات مع المدفوعات وهذا نادر الحدوث، وفي حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات يحدث فائض ميزان المدفوعات، وفي حالة زيادة المدفوعات عن الإيرادات يحدث عجز ميزان المدفوعات، أي أن العجز أو الفائض هو المتمم لاتزان ميزان المدفوعات، ولهذا فإن الدول التي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات تكون مضطرة باستمرار لاتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان المدفوعات أو على الأقل موازنته محاسبيا.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة يمكن إضافة هدف آخر من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وهو **العدالة في توزيع الدخول**، والمقصود هنا هو محاولة توزيع الناتج الكلي بشكل عادل بين أفراد المجتمع وهذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين كل أفراد المجتمع، بل مكافأة الأفراد حسب مجهودهم ومساهمتهم في العملية الاقتصادية أي لكل فرد حسب عمله ونشاطه. وفي هذا الإطار فإنه من العدالة في توزيع الدخل ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد عامل من أفراد المجتمع.

رابعا: بعض المصطلحات المستعملة في التحليل الاقتصادي الكلي

النموذج الاقتصادي

تعرف النظرية الاقتصادية بأنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الوطني (الكلي)، التوظيف (الاستخدام) والصادرات ...الخ، أما النموذج الاقتصادي الكلي فهو عبارة عن تمثيل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية، وعليه فإن النموذج الاقتصادي هو مفهوم علمي غايته تبسيط الظواهر الاقتصادية في شكل نماذج عديدة بصيغ رياضية، كما أنه يحتوى على إفتراضات يمكن من خلالها تأسيس شكل للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

المتغيرات والبرامترات (المعلمات)

يهتم التحليل الاقتصادي بالعلاقة الجزئية، بمعنى آخر يهتم بالعلاقة القائمة بين بعض المتغيرات بجعل المتغيرات الأخرى ثابتة، فمثلا عندما ندرس خصائص العلاقة بين الدخل والاستهلاك فإننا نفترض ثبات المتغيرات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك كالذوق والثروة والفائدة..، وبالتالي فإن المتغيرات التي لا يسمح لها بالتغير تسمى البرامترات أو المعلمات، وهذا كمحاولة لتمييزها عن المتغيرات التي يسمح لها بالتغير والتي تسمى المتغيرات.

المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية

تنقسم المتغيرات في مجموعة المعادلات الاقتصادية إلى نوعين وهما: داخلية وخارجية، فالمتغيرات الداخلية هي التي تتحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي ويفترض فيها بأن تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها، أما المتغيرات الخارجية فهي تلك المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لاتتأثر بها. وبما أنه في التحليل الاقتصادي لايمكن دراسة أثر وتأثير كل منها لذلك كان لابد من أخذ أحد هذه المتغيرات أو بعضها ودراسته على حدى للتبع تفاعله مع المتغيرات الأخرى وهنا يجري التحليل على افتراض أن كل شيء يبقى على ما هو عليه.

المعادلات السلوكية أو العلاقات الوظيفية (الهيكلية)

هي المعادلات التي تشرح لنا سلوك متغيرة اقتصادية بدلالة متغيرة اقتصادية أخرى أو عدة متغيرات، فعندما نفترض بأن التغير في الدخل يؤثر على قرارات الأفراد الاستهلاكية فهذا يعني أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل، بمعنى آخر إن سلوك الاستهلاك أو تصرفات الأفراد الاستهلاكية تعتمد على سلوك الدخل، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك تكون كما يلي:$C=a+by$ حيث $0<a$ و $0<b<1$.

تسمى بالدالة السلوكية لأنها تبين السلوك الذي يسلكه الاستهلاك C والمرافق لسلوك الدخل Y.

المعادلات التعريفية

إن المعادلات التعريفية هي المعادلات التي تعرف متغيراً ما باستعمال المتغيرات الأخرى ولا تشرح سلوكه فمثلا يعرف الدخل التصرفي Y_d بأنه مجموع الاستهلاك والادخار وعليه: $Y_d=C+S$. هذه المعادلة تسمى بالمعادلة التعريفية أي أنها صحيحة بالتعريف. غير أنه يجب التنويه إلى شيء مهم يتعين أخذه بعين الاعتبار وهو أن المعادلة التعريفية يجب أن لا تفسر أبد كمعادلة سلوكية، حيث لا يمكن القول بأن الدخل هو دالة تابعة للاستهلاك والادخار، ولكن المعادلة التعريفية تبين أن الدخل يساوي مجموع الاستهلاك والادخار.

شرط التوازن

هو حالة التوازن بين القوى المضادة أو بين القوى المتعارضة في النموذج الاقتصادي لضمان استقراره فمثلا في الاقتصاد الكلي فإن التوازن يمثل الحالة التي يتساوى فيها كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي في التوازن(التعادل) $AD=AS$.

السياسة الاقتصادية

هي مجموعة من القرارات التي تعتمد عليها الحكومات لمعالجة أوضاع اقتصادية معينة عن طريق استخدام الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف معينة، وتعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بيها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، وتهدف الحكومات من خلال تسطيرها لهذه السياسات إلى تنظيم النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المسطرة كاستهداف معدلات نمو مرتفعة وكذا الرفع من مستوى التشغيل

لتخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدل التضخم واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي..، ومن أهم السياسات الاقتصادية للحكومات نجد: السياسة المالية، السياسة النقدية.

التدفق (التيار)

هو كمية لا يمكن قياسها إلا من خلال فترة زمنية معينة مثل: الانتاج الوطني، الدخل الوطني، الانفاق الكلي الاستهلاك الكلي، الادخار الكلي...الخ.

الرصيد

هو كمية ثابتة يمكن قياسها في لحظة معينة بعيداً عن عنصر الزمن مثل: النقود، المخزون السلعي، الثروة، الآلات والمعدات، رأس المال وكذا مستوى التوظيف في دولة معينة..الخ.

النظرية الاقتصادية

ينصرف مفهوم النظرية الاقتصادية بصورة عامة إلى أنها مجموعة من المفاهيم أو المسلمات (البديهيات) أو الافتراضات التي تتعلق بسلوك الظواهر الاجتماعية.

وبناء على ذلك تعرف النظرية الاقتصادية بأنها مجموعة من المفاهيم أو المسلمات والفروض التي تتعلق بشرح وتفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية للإنسان بغية الكشف عن القوانين التي تحكم هذه الظواهر وتوقع مسارها في المستقبل .

أي ان إهتمام النظرية الاقتصادية هو:

- تحديد تعريفات أو فروض تتعلق بتفسير الظواهر الاقتصادية
- إجراء تحليل معياري (أو تحليل قيمي) او كليهما لهذ الظواهر.
- توقع مسار وسلوك الظواهر الاقتصادية
- مطابقة التوقعات أو النتائج على الواقع
- إثبات صحة النظرية او رفضها او تعديل فروضها والبحث من جديد عن تفسير لسلوك الظاهرة ومن ثم إعادة صياغة النظرية لتصبح أكثر اتساقا وانسجاما مع مجريات الظاهرة الاقتصادية في الواقع.

الفصل الثاني:

المفاهيم والمجاميع الخاصة

بالاقتصاد الكلي

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية الحسابات الوطنية في ظل التخطيط الاقتصادي الشامل الذي يستهدف تنظيم وتطوير حياة المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعتبر الحسابات الوطنية من الأدوات المهمة في مرحلة التهيئة والتحضير لإعداد أهداف واستراتيجيات الخطة الاقتصادية لأنها تعرض وبشكل واضح دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وتساعد على بيان وتفهم التركيب الهيكلي الاقتصادي وترابط أجزاءه، وتوضيح كيفية سير العملية الإنتاجية ومدى تأثيرها بقرارات الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية وكذلك توضّح الحقائق الهيكلية التي تربط بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

أولا: قطاعات الاقتصاد الوطني

في الواقع يتكون الاقتصاد من أربع قطاعات اقتصادية وهي التي تحدد النشاط الاقتصادي للمجتمع وهي:

- **القطاع الأسري (العائلي):**

ويضم المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، وهو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) ويحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء السلع والخدمات عن طريق مساهمته بعناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، ويسمى الانفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

- **قطاع الأعمال (المنتجين):**

يتكون من المنتجين الذين يقومون بعملية الإنتاج المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة، والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي، ونظير استخدام هذه العناصر يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور، وفوائد، وريع، وأرباح للقطاع العائلي، ويسمى الانفاق الذي يقوم به قطاع الاعمال بالإنفاق الاستثماري.

- **القطاع الحكومي (العمومي):**

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الاعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (المدفوعات التحويلية)، بالإضافة الى شراء السلع والخدمات من

قطاع الأعمال. ويسمى الانفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق عن طريق الضرائب.

- **قطاع العالم الخارجي (المعاملات مع الخارج):**

يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال مجموعة من التدفقات منها الصادرات والواردات، بحيث يستورد السلع والخدمات من الخارج وفي نفس الوقت يقوم بتصدير إليه. والفرق بين الصادرات والواردات يعرف بالميزان التجاري. حيث تكون حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح يتكون من أربع قطاعات وفق الآلية التالية:

الشكل 01: حلقة التدفق الدائري للدخل

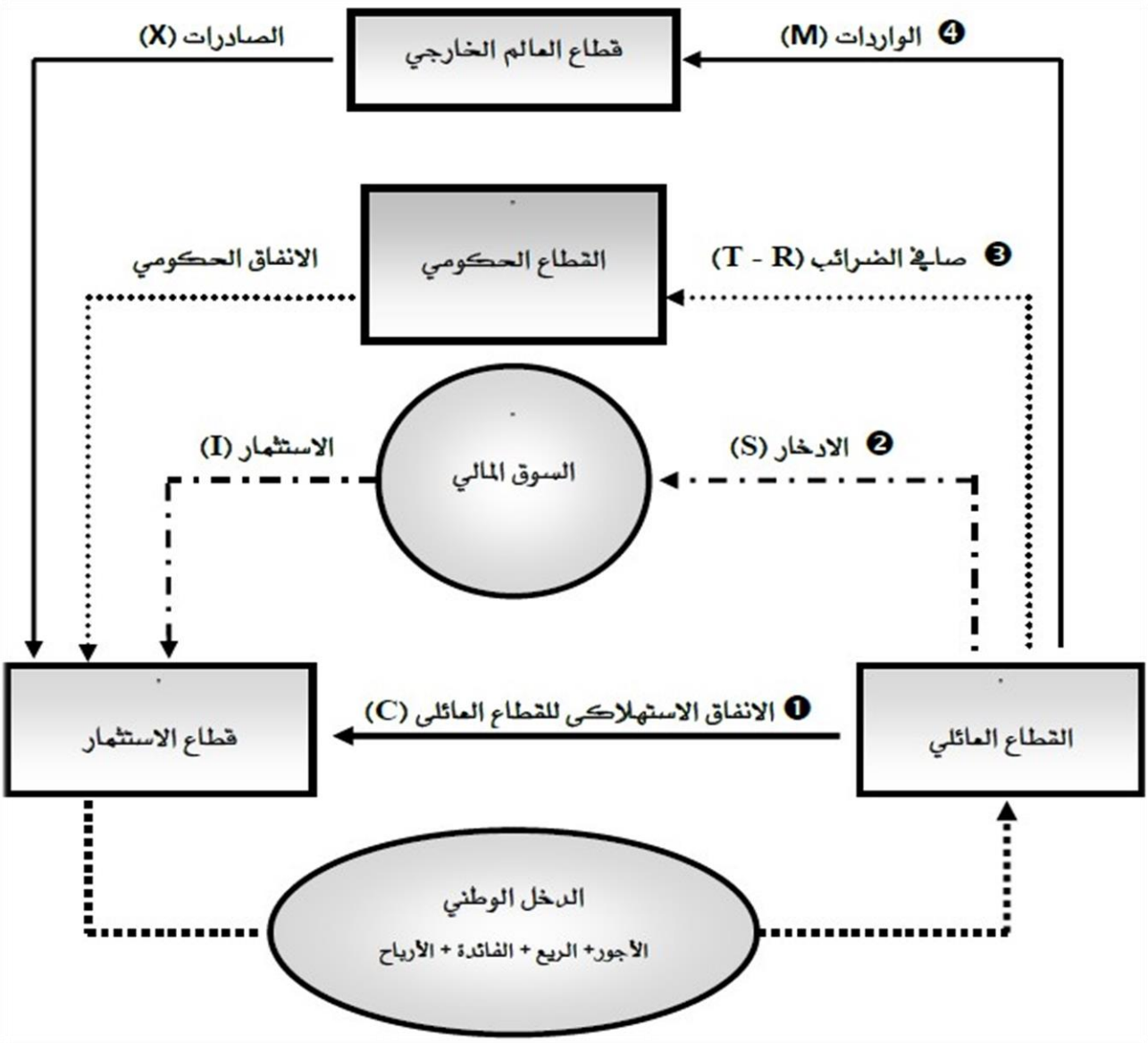

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن القيام بالإنتاج يؤدي إلى تولد دخل، والذي يؤدي بدوره الى الانفاق كما يلي:

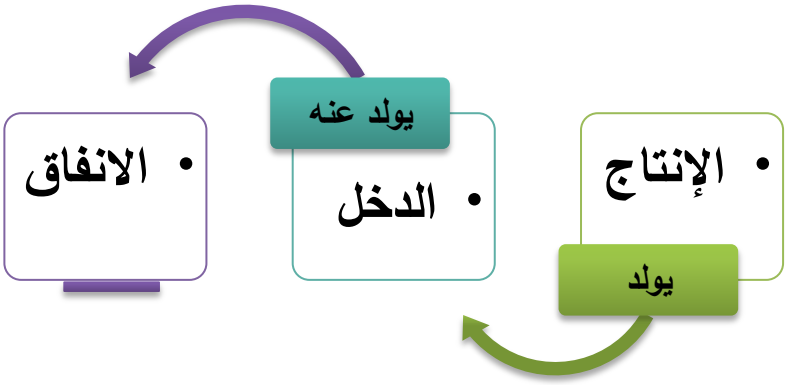

ثانيا: طرق قياس النشاط الاقتصادي (الدخل الوطني)

يهتم الاقتصاد الكلي بتحديد مجمل الانتاج الاقتصادي في بلد معين ومتغيراته مثل مستوى السعر مستوى العمالة، معدلات الفائدة ومتغيرات أخرى كالتضخم وغيرها، ولفهم كيفية تحديد هذه المتغيرات يجب أن نفهم أيضا طبيعة هذه الأخيرة وكيفية قياسها عمليا (حسابات الدخل الوطني)، حيث تعتبر دراسة الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية، وبمعنى أوسع فإن حسابات الناتج الوطني تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته في الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت الدخل الوطني لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة ما تكون سنة.

تعتبر دراسة حسابات الدخل الوطني ذات أهمية كبيرة، فهي تعد من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة للنشاط الاقتصادي وتظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية أي أنها تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته، وتتمثل أهمية دراسة الحسابات الوطنية فيما يلي:

- ❖ **تساعد الحسابات الوطنية على تقدير الاتجاهات المتحملة التي يمكن أن يتجه إليها الاقتصاد، وهو ما يساعد على وضع الإجراءات المناسبة لجعل الأحوال تتجه أو تقترب من الأهداف المطلوبة؛**
- ❖ **تقدم الحسابات الوطنية بيانات منظمة عن التدفقات الاقتصادية المهمة بين القطاعات الاقتصادية ضمن نظام حسابي شامل، وأنها تساعد على تفهم العلاقات الإحصائية بين تلك التدفقات؛**
- ❖ **تقدير نجاح السياسات الاقتصادية للدول، من خلال مقارنة تقديرات حسابات الدخل الوطني بين فترة تطبيق السياسة الاقتصادية والفترة السابقة لها؛**
- ❖ **تسمح لنا بإلقاء الضوء على مساهمة كل قطاع اقتصادي في النشاط الاقتصادي للمجتمع؛**
- ❖ **تكشف لنا نتائج توزيع الدخل الوطني بين أصحاب عناصر الإنتاج. بمعنى التعرف على نمط توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع؛**
- ❖ **وسيلة تساعد في بناء وصياغة النماذج الاقتصادية واختبارها.**

ونظرا لأهمية تقديرات الدخل الوطني فإنه لا يعتمد في التوصل إليها باستعمال طريقة واحدة بل عادة تستخدم أكثر من طريقة لمقارنة النتائج المختلفة، وأهم الطرق المعروفة لقياس الناتج الوطني هي:

طريقة الانتاج | **طريقة الدخل** | **طريقة الإنفاق**

- **تعريف الناتج:**

يمثل قيمة السلعة والخدمات النهائية المختلفة التي تم إنتاجها في اقتصاد معين باستخدام خدمات عناصر الإنتاج المتاحة لديه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

- **تعريف الدخل:**

لتقدير الدخل في اقتصاد معين خلال فترة معينة سنقوم بجمع عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

- **تعريف الانفاق:**

هو اجمالي الطلب على السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معية عادة ما تكون سنة.

1- طريقة الانتاج

يعبر الناتج الكلي عن مجموع الناتج من السلع والخدمات النهائية القابلة للإشباع النهائي (استهلاك نهائي للسلع والخدمات) والذي أنتجته المؤسسات الانتاجية (قطاع الانتاج)، كما يمكن تعريفة بأنه القيمة النقدية لكافة المنتجات النهائية من السلع والخدمات الاقتصادية التي أنتجها المجتمع مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وبما أن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج الوطني على أساس جمع قيمة المنتجات النهائية خلال فترة زمنية، لذلك يجب الانتباه إلى خطر تكرار الحساب، فعلى سبيل المثال حساب قيمة الدقيق يجب أن لا يتكرر عند حساب قيمة الخبز، ولتفادي خطر تكرار حساب السلع في تقدير الناتج الوطني نلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين:

1-1- طريقة المنتجات النهائية:

تعتمد هذه الطريقة على تجميع قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، والتي لم تستخدم كمستلزمات إنتاج، أي بجمع كل البضائع والخدمات النهائية إلى المستهلكين الحكومة وإلى العالم الخارجي ونضيف إليها السلع الوسيطة التي تزيد في المخزون، وبمعنى آخر نضيف فقط السلع التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات والبيانات وما شابه.

ووفقا لهذا لمفهوم فإن السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حساب الناتج هي فقط تلك المنتجة حاليا، وبالتالي فإنه يستبعد كل بند لا يمثل إنتاجا حاليا، ولعل هذا هو السبب في استبعاد الفوائد المدفوعة من الحكومة، والمدفوعات التحويلية عموما – وهي المدفوعات دون مقابل – ذلك لأن مستلمي هذه المدفوعات لا يطلب منهم أن يدفعوا سلعا وخدمات مقابل ما استلموه من هذه المدفوعات.

الناتج المحلي الاجمالي = قيمة مبيعات المنتجات النهائية + ما تبقى من المخزون

PIB = vente des produits finis + le reste du stock

1-2- طريقة القيمة المضافة:

إن القيمة المضافة تعبر عن الفرق بين قيمة الانتاج عند كل مرحلة من مراحل العملية الانتاجية للسلعة من جهة، وقيمة السلعة الوسيطة (السلع التي استعملت كمواد أولية) التي تدخل في تركيب هذه السلعة من جهة أخرى، ومن خلال التعريف يجب أن يكون الناتج مقيم بأسعار السوق، لذا يجب تحميله بما فرض عليه من ضرائب غير مباشرة (لأنها ستزيد من القيمة السوقية للمنتوج)، كما يجب استبعاد قيمة ما استفادت منه مختلف المؤسسات الانتاجية من إعانات.

الإنتاج الكلي الخام (بسعر السوق) = الإنتاج الكلي الخام (بسعر الانتاج) + الرسم على القيمة المضافة لقطاع الانتاج + حقوق وضرائب على الواردات – تحويلات (دعم) الانتاج

$$PTBM = PTBP + TVA + DT/M - TR$$

القيمة المضافة = القيمة النهائية للإنتاج – قيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (مستلزمات الإنتاج)

مجموع القيم المضافة (الثروة) = الإنتاج الكلي الخام – الاستهلاكات الوسيطية من السلع والخدمات

$$\sum_{i=1}^{n} VA_B = \sum_{i=1}^{n} PTB - \sum_{i=1}^{n} C_I \text{/ n=activité}$$

الناتج المحلي الاجمالي = مجموع القيم المضافة+ الضرائب غير المباشرة–الإعانات

الناتج المحلي الاجمالي= مجموع القيم المضافة+ الرسم على القيمة المضافة + الحقوق والرسوم الجمركية

$$PIB = \sum_{i=1}^{n} VA + TVA + DTI$$

ملاحظة:

تجدر الإشارة أن الناتج المحلي بهذه الطريقة لا يستبعد مخصصات الاهتلاك (لتعويض تقادم وسائل الإنتاج)، أي أنه يُمثل ناتجاً محلياً إجمالياً، وعند استبعاد مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت نحصل على الناتج المحلي الصافي، كما أن الناتج بطريقة القيمة المضافة يمثل الناتج بسعر السوق.

عموماً ترتكز طريقة القيمة المضافة على حساب الناتج من خلال جمع أجزاء الناتج التي تم تكوينها خلالها مراحل مختلفة وضمن قطاعات متعددة، أما طريقة المنتجات النهائية فهي تقوم بحساب الناتج في مرحلته النهائية حسب القطاعات التي ساهمت في تكوينه.

2-طريقة الدخل:

إن البضائع والخدمات المنتجة، هي حصيلة للتعاون بين عوامل الانتاج، ولتقدير الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج لاقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، سنقوم بجمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي الى حيز الوجود، وعليه فان فالناتج يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة، وهي كالآتي :

- **الاجور**: تشمل المرتبات والأجور التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما، وكذا دخول القطاع الخاص...؛
- **الريوع**: يشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية ومعدنية وغيرها؛
- **الفوائد**: تشمل جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار، وتشمل الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة إلى أصحاب رأس المال النقدي؛
- **الارباح للمنظمين**: تشمل فوائد وأرباح المؤسسات والقطاع الانتاجي، بما فيهم المدراء والمنظمين، ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب، وكذلك قبل خصم الجزء المعاد استثماره.

الناتج = الدخل

RIN = PIN

صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج = الريع + الأجور + الفوائد + الأرباح

$$PIN_F = W + R + I + P$$

صافي الناتج المحلي بسعر السوق = صافي الناتج المحلي بتكلفة العوامل الإنتاج+ ضرائب غير مباشرة –إعانات الإنتاج

الناتج المحلي الإجمالي = صافي الناتج المحلي بسعر السوق + اهتلاك رأس المال الثابت.

حيث:

ضرائب غير مباشرة = ضرائب على المبيعات + ضرائب على الأرباح + رسوم جمركية

إعانات الإنتاج: وهي مدفوعات تقدمها الدولة بدون أي مقال للمنتجين بهدف زيادة الإنتاج لذلك تطرح من الناتج المحلي الإجمالي

الاهتلاك: هو عبارة عن تكلفة وال يمثل دخل ألي عنصر إنتاجي فهو يدخل ضمن حساب اناتج المحلي الإجمالي.

الربح: يمثل عائد عنصر التنظيم يتكون من دخل المالك وأصحاب الدخول الصغيرة، وكذا أرباح الشركات وتتكون من أرباح الأسهم، أرباح محتجزة غير موزعة، الضرائب على أرباح الشركات .

3- طريقة الإنفاق

يعبر الانفاق المحلي الإجمالي في الطلب على السلع والخدمات النهائية بسعر السوق والتي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويتم وفقا لهذه الطريقة حساب الناتج بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الانتاجية، وتمكننا هذه الطريقة من تقدير الدخل الوطني حسب تكلفة عوامل الانتاج أي ما يدفع فعلا لأصحاب عوامل الانتاج حيث نحصل على الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بحساب الإنفاق الكلي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني المتمثلة في أربع قطاعات رئيسية:

- ❖ إنفاق قطاع العائلات والأفراد من خلال شراء السلع والخدمات النهائية ورمزه **C**؛
- ❖ إنفاق قطاع الإنتاج والأعمال والمتمثل في الإنفاق على السلع الرأسمالية ورمزه **I** ؛
- ❖ إنفاق قطاع الحكومة من خلال شراء السلع الاستهلاكية المخصصة للإدارات العمومية ورمزه **G**؛
- ❖ إنفاق قطاع العالم الخارجي المتكون ويرمز له بالرمز **(X-M)** حيث : **X** الصادرات و **M** الواردات.

الناتج = الانفاق

DIN = PIN

وبالتالي فإن الناتج المحي الإجمالي وفق هذه الطريقة يساوي :

الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الإنفاق(بسعر السوق)= الانفاق الاستهلاكي(C) +الانفاق الاستثماري(I)+الانفاق الحكومي(G)+انفاق قطاع العالم الخارجي (X-M)

$$PIB_M = C + I + G + (X - M)$$

<u>ملاحظة:</u>

هناك مجموعة من البضائع والخدمات لا تدخل في حساب الناتج الوطني ونذكر منها: خدمات ربات البيوت الانتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي والنشاطات الاقتصادية غير القانونية (انتاج المخدرات، الانتاج غير المصرح به..الخ).

كما توجد هناك مجموعة من البضائع تدخل في حساب الناتج الوطني، لكن بعد اعطائها قيم تقديرية، ومن بين هذه البضائع نذكر ما يلي: الانفاق العسكري (بناء سفن حربية، صناعة الأسلحة... الخ)، الانتاج المنتج والمستهلك في المزارع والمساكن المشغولة من قبل أصحابها.

ثالثا: بعض المفاهيم المستخدمة في حساب وتحليل الناتج الوطني:

1-الناتج الوطني الإجمالي (GNP-PNB):

هو القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة من طرف مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وهناك خمسة شروط أساسية يجب توفرها في الإنتاج حتى يدخل في حسب الناتج الوطني الإجمالي وهي: إنتاج اقتصادي، إنتاج وطني، إنتاج جاري، إنتاج نهائي وإنتاج مسوق.

ويعرف أيضاً بأنه كل ما يتم انتاجه من منتوجات نهائية باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين بغض النظر عن مكان تواجدهم، لذلك فإنه يحتوي على انتاج المواطنين المقيمين في الخارج ويستبعد انتاج الأجانب المقيمين في الداخل.

الناتج الوطني الإجمالي(بسعر السوق) = الناتج المحلي الإجمالي(بسعر السوق)+ صافي عوائد الملكية

صافي عوائد الملكية= الدخول المكتسبة من العالم الخارجي- الدخول المدفوعة للعالم الخارجي

الناتج الوطني الصافي (بسعر السوق)= الناتج الوطني الاجمالي – اهتلاك رأس المال

2-الناتج المحلي الإجمالي(GDP-PIB):

هو عبارة عن الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة السنة، ويسمى بالداخلي أو المحلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين الموجودين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن قيمة الإنتاج الاقتصادي النهائي المحقق داخل البلد أو الرقعة الجغرافية بصرف النظر عن جنسية ملاك عناصر الإنتاج.

الناتج المحلي الصافي= الناتج المحلي الاجمالي – اهتلاك رأس المال

3-الدخل الوطني:

هو صافي الناتج الوطني مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة والتحويلات ومضافاً إليه إعانات الانتاج.

الدخل الوطني أو الناتج الوطني الصافي (بسعر عوامل الانتاج)= الناتج الوطني الصافي (بسعر السوق) –الضرائب المباشرة +إعانات الانتاج

4-الدخل الشخصي:

في الواقع أن الناتج الوطني ليس ذلك الدخل الذي تستلمه العائلات، حيث هناك عناصر أخرى (اقتطاعات) لا بد من مراعاتها ومنها: الضرائب على أرباح الشركات، الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) ضرائب الضمان الاجتماعي (التأمينات الاجتماعية والمساهمة في قطاع التقاعد)...، ويتعين خصم هذه المبالغ من الدخل الوطني للحصول على الدخل الشخصي (الذي تستلمه العائلات). وفي نفس الوقت فإن هذا القطاع يحصل على اعانات أو تحويلات من الحكومة أو العالم الخارجي أو هيئات أو منظمات، يجب إضافتها للدخل الوطني.

الدخل الشخصي = الدخل الوطني – (الأرباح غير الموزعة + الضرائب على أرباح الشركات+ أقساط التأمينات الاجتماعية) + صافي تحويلات الأفراد .

5-الدخل التصرفي (المتاح):

الدخل الشخصي لا يمثل ذلك الدخل الذي يمكن للأفراد أن يتصرفوا فيه، بل لا بد من الوفاء بالضرائب المباشرة، لذلك فان الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب المباشرة، ويوزع الدخل المتاح بين استهلاك الافراد وادخارهم، وعليه فإن:

الدخل التصرفي= الدخل الشخصي- الضرائب المباشرة

الدخل التصرفي = الاستهلاك + الادخار

6- الناتج الاسمي:

هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بالأسعار الجارية (أسعار نفس السنة)، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل الضرب للكميات المختلفة والأسعار الجارية المقابلة لهذه السلع والخدمات.

7-الناتج الحقيقي:

ويُمثل مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار، ويمثل حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

8-مقايس التغير في المستوى العام للأسعار:

تُستخدم الأرقام الإحصائية في التطبيقات الإحصائية في مجال الدراسات الاقتصادية، حيث يُمكن من خلالها التعرّف على الأحوال الاقتصادية للدول المختلفة من خلال دراسة التغيرات الاقتصادية في البلد أو البلدان قيد الدراسة، للمساعدة على التنبؤ بما يُمكن أن يحدث للمتغيرات المختلفة في المستقبل . كما تُستخدم لقياس ظواهر متعددة مثل مقارنة أسعار السلع الغذائية في سنة مُحددة بسنة أخرى سابقة أو مقارنة إنتاج قطاع اقتصادي مُعيّن في دولة ما بنظيره في دولة أخرى، أو للوقوف على التطور الذي طرأ على إنتاج هذا القطاع عبر فترة محددة من الزمن.

رابعا: تمارين محلولة

التمرين الاول:

اليك المعطيات التالية عن اقتصاد افتراضي يتكون من ثلاث قطاعات :

القطاع1: ينتج ما قيمته 1000و.ن،(و.ن تعني وحدة نقدية)

القطاع2: ينتج ما قيمته 1500 و.ن ، و يعتمد في مدخلاته على مخرجات القطاع 1 .

القطاع3: ينتج ما قيمته 2300 و.ن، و يعتمد في مدخلاته على مخرجات القطاع 2.

المطلوب:

- تحديد قيمة الناتج الوطني بطريقة القيمة المضافة؟

الحل:

القيمة المضافة هي الفرق بين المخرجات والمدخلات، وعليه فان القيم المضافة هي التي تشكل الناتج الوطني .

القطاع 1: المخرجات 1000 و.ن، والمدخلات تساوي الصفر. وعليه فان القيمة المضافة هي قيمة المخرجات.

القطاع 2: المخرجات 1500 و.ن والمدخلات 1000و.ن، القيمة المضافة هي الفرق بينهما وتساوي 500 و.ن

القطاع 3 : المخرجات 2300و.ن والمدخلات 1500 و.ن ، القيمة المضافة هي الفرق بينهما وتساوي 800 و.ن

وعليه فالناتج الوطني هو مجموع القيم المضافة = 1000+500+800=2300 و.ن

نلاحظ ان هذه القيمة تساوي قيمة مخرجات القطاع 3، والتي تمثل منتجات نهائية، وعليه فان الناتج الوطني هو مجموع قيم المنتجات النهائية .

التمرين الثاني: لتكن لدينا المعلومات التالية:

استهلاك خاص 200 و.ن ، انفاق حكومي 100 و.ن ، التغير في المخزون في القطاعين الخاص والعام 60 و.ن الرواتب والاجور 800 و.ن، الاستثمار الخاص 400 و.ن والاستثمار العام 300 و.ن، ضرائب غير مباشرة 50 و.ن، ضرائب على دخل الشركات 125 و.ن، وضرائب على الاملاك 25 و.ن تعتبر كضرائب غير مباشرة ، الواردات 1500و.ن ،الصادرات 3100 و.ن، دخل الحكومة من املاكها العقارية 25 و.ن ، بينما كانت عوائد الارض والعقار في الاقتصاد ككل 125 و.ن ، عوائد غير المقيمين 50 و.ن ، عوائد المقيمين تعادل ثلاثة أضعاف الضرائب غير المباشرة ، عائد التنظيم 1350و.ن احتجز منها 25%كاحتياطات، وتم توزيع الباقي كما يلي:

25% دخل القطاع العام ،والباقي وزع على الافراد .

اهتلاك راس المال الثابت 4% من راس المال المستثمر المقدر ب 4000و.ن بمعدل فائدة 5 %.

المطلوب :

1.تقدير الدخل الوطني بطريقة الانفاق ؟

2.تقدير الدخل الوطني بطريقة المداخيل ؟

الحل :

تقدير الدخل الوطني يتم بطريقتين :الدخل و الانفاق ، ولابد من تطابق القيمتين فالنشاط الاقتصادي يترتب عليه مداخيل للمساهمين في تكوينه ،يتم انفاقها على شراء السلع و الخدمات ، فيكون لدينا الدخل الوطني بطريقة المداخيل يساوي الدخل الوطني بطريقة المداخيل يساوي الدخل الوطني بطريقة الانفاق.

1.طريقة الانفاق :

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق =الانفاق الاستهلاكي +الانفاق الحكومي +الانفاق الاستثماري +التغير في المخزون +صافي التعامل مع العالم الخارجي .

صافي التعامل مع العالم الخارجي =(الصادرات +عوائد المقيمين)=(الواردات +عوائد غير المقيمين)

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق =200+100+(300+400)+60+[3*(25+50)+3100]-[50+1500]=2835و.ن

الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق = الناتج الاجمالي بسعر السوق – الاهتلاكات

=2835-400*0.04=2675 و.ن

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة =الناتج الوطني الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +اعانات الانتاج =2675-(25+50)+0= 2600 و.ن وهي قيمة الدخل الوطني .

2.طريقة المداخيل :

اجمالي الناتج الوطني بسعر السوق = دخل الافراد +دخل الحكومة +المحتجز من المداخيل

دخل الافراد = الاجور +الفوائد +الريوع+الارباح الموزعة

=800+4000*0.05+(25-125)+(1350-1350*0.25)*0.75=1859.375 و.ن

دخل الحكومة =مداخيل الحكومة من ممتلكاتها +ضرائب غير مباشرة +ضرائب على دخل الشركات

=25+1012.5*0.25+(25+50)+125=478.125و.ن

المحتجز من المداخيل = الارباح المحتجزة +مخصصات الاهتلاك

=1350-1012.5+4000*0.04=497.5و.ن

اجمالي الناتج الوطني بسعر السوق = الناتج الاجمالي بسعر السوق –الاهتلاكات=2835-4000*0.04=2675و.ن

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة =الناتج الوطني الصافي بسعر السوق – الضرائب غير مباشرة +اعانات الانتاج

=2675-(25+50)+0=2600و.ن وهي قيمة الدخل الوطني.

التمرين الثالث: لتكن لديك المعطيات التالية:

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 25000و.ن ،الضرائب غير المباشرة 3500و.ن ،اعانات الانتاج 1520و.ن ،عوائد غير المقيمين 1850و.ن ،عوائد المقيمين 3250و.ن، اهتلاك راس المال الثابت 5000و.ن،تحويلات للأفراد 350و.ن،مجموع الاقتطاعات القانونية 450و.ن، ضريبة الدخل 150و.ن.

المطلوب:

1.حساب الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق.

2.حساب الناتج الوطني الاجمالي بسعر التكلفة .

3. حساب الدخل الوطني .

4. حساب الدخل الشخصي و الدخل المتاح.

الحل:

1.الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق +عوائد المقيمين – عوائد الغير مقيمين=25000+3250−1850=26400 و.ن

2.الناتج الوطني الاجمالي بسعر التكلفة =الناتج الوطني الاجمالي

=26400−3500+1520=24420 و.ن

3.الدخل الوطني = صافي الناتج الوطني بسعر التكلفة = اجمالي الناتج الوطني بسعر التكلفة – اهتلاكات رأس المال الثابت

الدخل الوطني = 24420−5000=19420 و.ن

4.الدخل الشخصي = الدخل الوطني – مجموع الاقتطاعات القانونية + تحويلات للأفراد =19420−450+350= 19320و.ن

الدخل المتاح =الدخل الشخصي – ضريبة الدخل – تحويلات الافراد

التمرين الرابع:

1. عندما تزيد الحكومة من عجز ميزانيتها و تقرر (الاستدانة)، فهل ان الفوائد عن الدين العمومي المدفوعة للمقيمين سوف تضخم من الدخل الوطني؟
2. هل ان الناتج الداخلي الخام لكل فرد والمحسوب لكل دولة يعتبر مؤشرا جيدا للفرق في مستوى المعيشة ما بين الدول ؟

حل التمرين الرابع:

1. لا. فالفوائد عن الدين العمومي المدفوعة للمقيمين لا تعتبر كدفوعات مقابلة لإنتاج السلع والخدمات المنتجة في الفترة المعنية، وانما يتعلق الامر هنا بتحويل بين المساهمين وحاملي السندات الحكومية الذين يحصلون على فوائد.
2. لا، لان اعادة توزيع النشاطات التجارية والنشاطات غير المسجلة يمكنها ان تتغير من دولة لأخرى، وفي نفس الوقت، فان التشوهات في حساب GDP ليست نفسها.

تمارين مقترحة

التمرين الاول: أجب على مايلي:

- **حدد الاختلاف بين الدخل الشخصي والدخل الشخصي المتاح**
- **حدد الاختلاف بين الانفاق الاستهلاكي العائلي والانفاق الحكومي**
- **حدد الاختلاف بين الصادرات والواردات**
- **ماهو المقصود بالقيمة المضافة؟ وضح ذلك ببعض الأمثلة؟**
- **عرف الارقام القياسية وبين أهميتها**

التمرين الثاني:

أعطيت البيانات التالية في الجدول التالي :

البنود	المبالغ (مليون)
ايجارات	40
استهلاك القطاع العائلي	1000
ضرائب على الارباح	50
ارباح غير موزعة	10
صادرات	15
واردات	20
ارباح موزعة	100
اهلاك راس المال	100
ضرائب غير مباشرة	90
اجمالي الاستثمار	250
انفاق حكومي استهلاكي	300
دخول اصحاب الاعمال الصغيرة	80
مدفوعات الضمان الاجتماعي	40
ضرائب مباشرة	60
اجور و مرتبات	1000

المطلوب: إيجاد ما يلي:

- إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل والانفاق
- صافي الناتج المحلي
- الدخل الشخصي

الفصل الثالث:

التوازن الاقتصادي الكلي

وفق التحليل الكلاسيكي

تمهيد:

أطلق الاقتصادي جون ماينارد كينز على التحليل الاقتصادي الذي سبق أزمة الكساد 1929 التحليل الكلاسيكي (نسبة إلى المدرسة الكلاسيكية)، والذي امتد من سنة 1776 (تاريخ نشر **آدم سميت** لكتابه ثروة الأمم) إلى غاية أزمة الكساد العالمي 1929 ، مع الإشارة أن الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن 19 (تاريخ نشر **ألفريد مارشال** لكتابه مبادئ الاقتصاد) إلى غاية أزمة الكساد سميت بالمدرسة النيوكلاسيكية، وقد أسهم في تكوين هذا النظام الفكري عدد من المفكرين جاء كل منهم بأفكار ونظريات أكملت بعضها البعض، وقد انطوى مفهوم هذه النظرية على تفسير عام للحياة الاقتصادية في نظام اقتصادي معين هو **النظام الرأسمالي** وكان يتصور أنصار هذه النظرية أن النظام الرأسمالي هو النظام الوحيد الذي يمكن أن يحل المشاكل الاقتصادية.

أولا: أهم فرضيات النموذج الكلاسيكي

تتلخص أهم المرتكزات النظرية والفرضيات التي بُني على أسسها التحليل الكلاسيكي فيما يلي:

1-التشغيل التام:

يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية، وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها بطالة طبيعية (اختيارية واحتكاكية)، حيث عنصر الإنتاج إن وجد في هذه الوضعية (وليكن العمل) فيكون المالك لهذا العنصر هو الذي فضل (اختار) عدم التشغيل من خلال رفضه توظيف عنصر الإنتاج بذلك المقابل (عائد عنصر الإنتاج) الذي تحدد في السوق.

2-مبدأ الرشادة الاقتصادية واليقين:

ترى هذه المدرسة بأن كل الأعوان الاقتصادية تتصرف وفق وفقط الرشادة الاقتصادية وهذا من خلال الدراية (المعرفة) المسبقة لأوضاع السوق وبالتالي هذا المبدأ يعتمد هو الآخر على مبدأ آخر وهو مبدأ اليقين.

3-المنافسة الحرة والكاملة:

إن إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة، والمنافسة التامة معناها استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل وفق آليات السوق وفقط وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.

4-حيادية الدولة وفكرة دعه يعمل دعه يمر وحيادية الدولة

فالحرية الاقتصادية والتي أساسها فكرة "**دعه يعمل دعه يمر**" التي نادى بها آدم سميث تفرض **حيادية الدولة** ومنه لا ضرورة **تذكر لتدخل الدولة** في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة) وهذا إذا سلمنا بالتحقق الدائم للمنافسة وكذا استنزاف كامل قوى السوق لطاقتها (الوصول إلى وضعيات توازن) كما جاء في الأساس السابق بل وأكثر من ذلك فإنهم يرون أن تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي أي عرقلة قوى السوق من تأدية وظائفها.

5-المصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة:

إنه وكنتيجة للفكرة السابقة بل وكأساس لها كذلك لن يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة مع تسبيق للأولى على الثانية، حيث من خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة للمجتمع.

6-العرض يخلق الطلب (قانون المنافذ):

إن الكلاسيك يرون بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق **قانون المنافذ لـ J-B-Say** الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به. حيث كل السلع التي تعرض (أو ستعرض) ستجد من يطلبها (أو سيطلبها) بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج.

7-عدم وجود فائض:

ومنه وكنتيجة لذلك لن يكون هناك تكدس للسلع ولا اكتناز للنقود وكل عناصر الإنتاج مشغلة تشغيلا كاملا.

8-آلية السوق الحرة وفكرة اليد الخفية:

إن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة "اليد الخفية" لآدم سميث أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث يرون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق (العرض، الطلب الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع

وضعية التشغيل الكامل ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنا؛

9-الادخار كشكل من أشكال الإنفاق:

إن الكلاسيك يرون بأن الفرد لا يدخر رغبة في الاحتفاظ بالنقد في شكله السائل (اكتناز) بل يدخر رغبة في الحصول على عائد (فائدة) من خلال توظيف هذه المدخرات في البنوك أو شراء سندات، ومنه وكنتيجة لذلك الادخار في نهاية المطاف ما هو إلا الإنفاق من قبل الآخرين على السلع الاستثمارية لأن كل المدخرات ستتحول في النهاية إلى استثمار.

10-المرونة الكاملة للأسعار:

الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان (لانعدام وجود نقابات قوية) وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقق أثر اليد الخفية.

11-حيادية النقود:

كما يقوم الفكر الكلاسيكي على فكرة جد جوهرية وهي فرضية حيادية النقد: فبالنسبة إليهم وبناءً على ما ذكر سابقا تصبح النقود مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي بمعنى أنها حيادية لذا شبهها البعض بالوشاح النقدي **Le Voile monétaire** الذي تختفي وراءه حقائق الأشياء، والبعض الآخر شبهها بزيت المحرك الذي دوره يقتصر فقط في تسهيل حركة العجلة الاقتصادية لا غير وليس تحريكها.

ثانيا: التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك

يتحقق التوازن الاقتصادي وفقاً للتحليل الكلاسيكي عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية الثلاثة:

1- التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل **(LD)** والطلب على العمل **(LS)**، والهدف من دراسة هذا التوازن هو :

- **تحديد الأجر الحقيقي التوازني $\frac{W}{P}$**
- **تحديد مستوى العمل التوازني L^***
- **تحديد حجم الانتاج الموافق لحجم العمل التوازني (Y) لأن الانتاج في الفترة القصيرة يعتمد على عنصر العمل فقط (افتراض عوامل الانتاج الأخرى ثابتة) أي: $Y=f(L)$**

1-1- عرض العمل LS:

يمثله العمال حيث يقومون بعرض قوة عملهم على المؤسسات مقابل حصولهم على أجر حقيقي مقبول، حيث كلما ارتفع هذا الأخير كلما زاد عرضهم للعمل وتخليهم عن الراحة والعكس صحيح وبالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي:

$$LS = F(\frac{W}{p}) / \frac{SLS}{SW/P} > 0$$

حيث أن: LS: عرض العمل / W: الأجر النقدي/ P: المستوى العام للأسعار / $\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي $LS = F(\frac{W}{p})$

الشكل 02: منحنى عرض العمل عند الكلاسيك

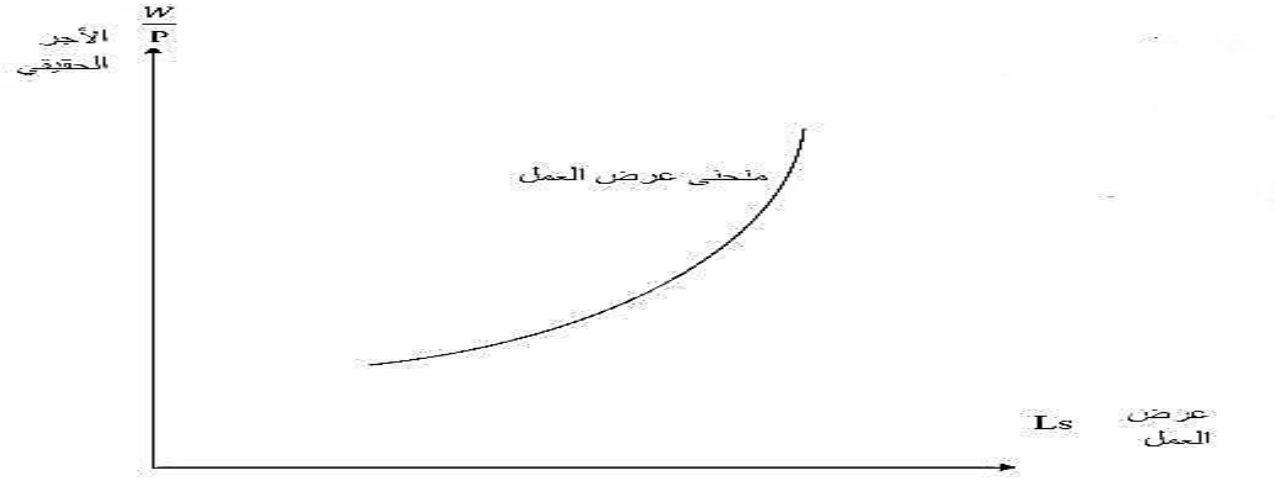

يعتبر الكلاسيك أن العمال قادرين على التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، حيث يتمثل الأجر النقدي في مجموع المبالغ النقدية التي يحصل عليها هؤلاء العمال مقابل قيامهم بعمل معين، أما الأجر الحقيقي فيتمثل في القدرة الشرائية لذلك الأجر النقدي أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراءها بالأجر النقدي.

1-2-الطلب على العمل:

وتمثله المؤسسات حيث تقوم هذه الأخيرة بطلب اليد العاملة لتوظيفها في العملية الانتاجية مقابل أجر حقيقي مدفوع، حيث كلما انخفض الأجر الحقيقي زاد الطلب على العمل والعكس صحيح أي أن الطلب على العمل هو دالة عكسية للأجر الحقيقي أي:

$$LD = F(\frac{w}{p}) / \frac{SLS}{SW/P} < 0$$

الشكل:03 منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

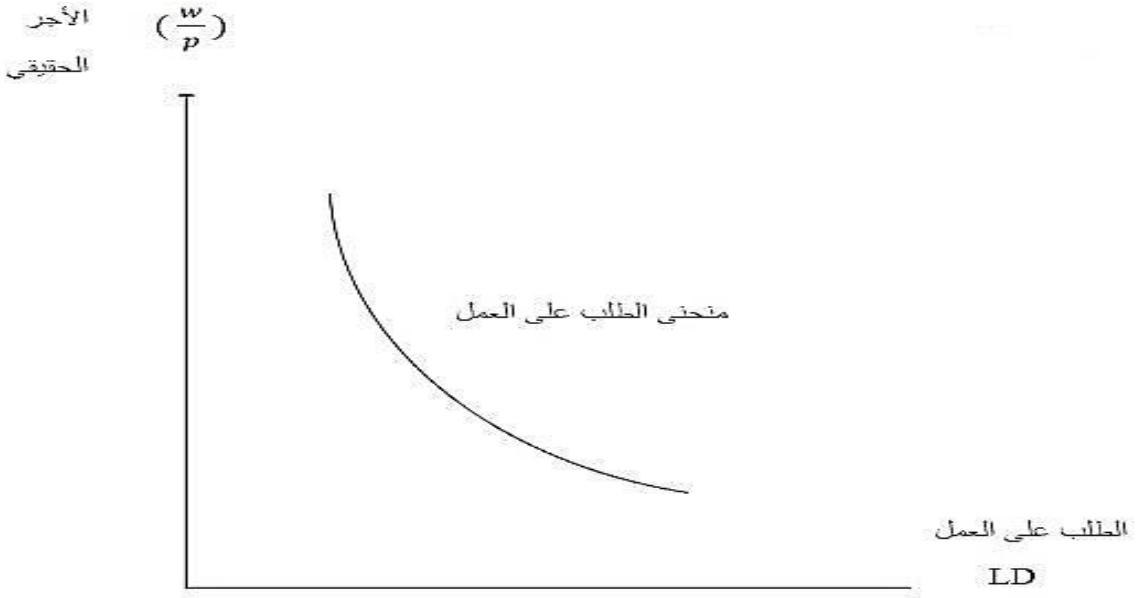

يتم استنتاج معادلة الطلب على العمل بطريقتين:

ط 1: تستمر المؤسسة في طلب اليد العاملة إلى أن تصبح الانتاجية الحدية للعامل الإضافي المطلوب مساوية للأجر الحقيقي المدفوع، أي: **الأجر الحقيقي = الانتاجية الحدية.**

$$\frac{SY}{SL} = \frac{W}{P}$$

$$PML = \frac{W}{P} => LD = f(\frac{W}{P})$$

ط2: تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما يصبح الربح أعظمي، ومعادلة الربح هي:

الربح= الإيرادات – التكاليف

$$\pi = PY + WL$$

π: الربح/ Y: الانتاج/ P: الأسعار/ W: الأجر النقدي/ L: العمل

وعليه فإن:

$$\frac{S\pi}{SL} = 0 <=> (\text{الربح اعظمي})$$

$$LD = F(\frac{W}{P}) <= \text{و منه نستنتج معادلة الطلب على العمل}$$

3-1-توازن سوق العمل: يتحقق هذا التوازن عندما يتساوى **LS=LD**

$$LS\ F\left(\frac{W}{p}\right) = LD\ F(\frac{W}{p})$$

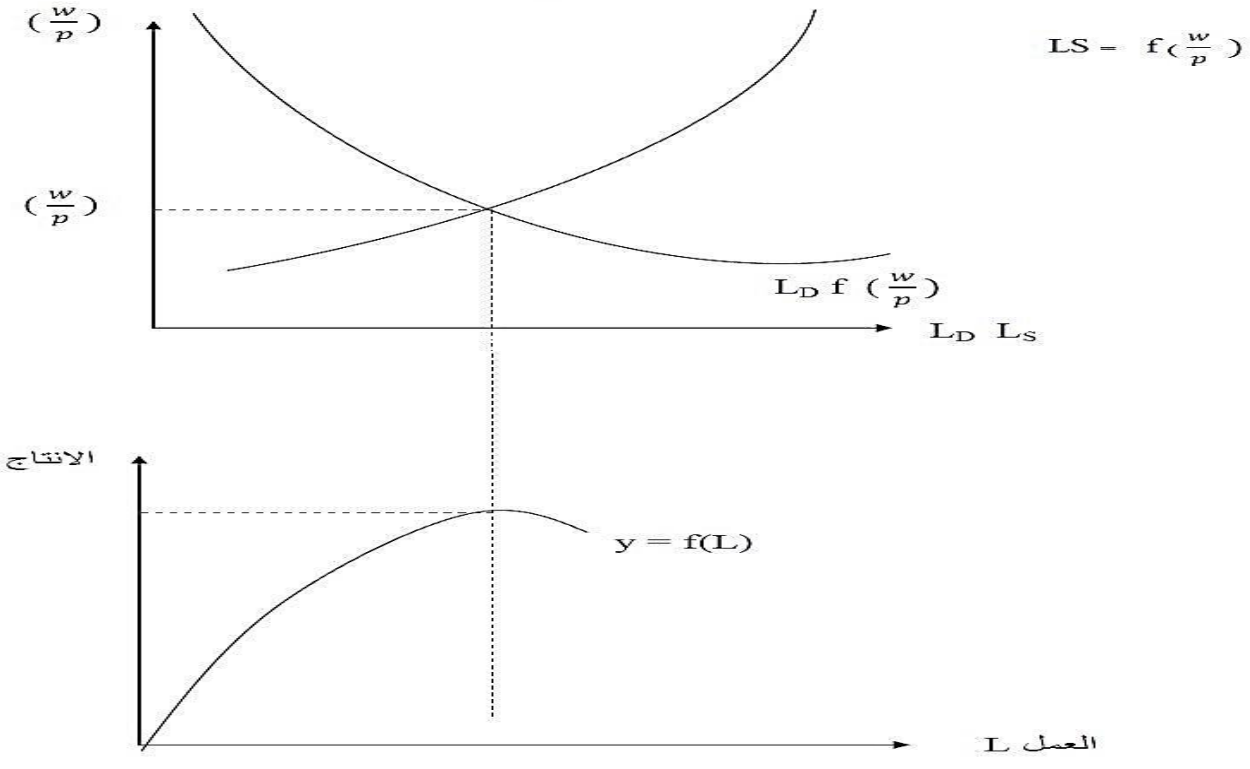

ملاحظة:

- التوازن في سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني؛
- الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم العمل التوازني؛
- حجم العمل التوازني يحدد حجم الانتاج الموافق وهو يوافق مستوى التشغيل العام أي لا توجد بطالة إجبارية وإذا وجدت فهي بطالة إرادية.

2- **التوازن في سوق السلع والخدمات:**

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين **العرض الكلي والطالب الكلي**، حيث يتكون العرض الكلي من : **سلع وخدمات استهلاكية وأخرى انتاجية**، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى : **استهلاك وادخار**. بينما يتكون الطلب الكلي من **الطلب على الاستهلاك** إضافة إلى **الطلب على الاستثمار** فيكون لدينا المخطط التالي:

الطلب الكلي = العرض الكلي

الطلب على السلع والخدمات الانتاجية = سلع وخدمات استهلاكية

+الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية = + سلع وخدمات انتاجية

الطلب على الاستثمار + الطلب على الاستهلاك = قيمة الانتاج تمثل دخلاً يقسم بين الاستهلاك والادخار

الاستثمار(I) + الاستهلاك(C) = الاستهلاك (C)+ الادخار (S)

أي: $S=I$

نلاحظ من المخطط أعلاه أنه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن تتحقق المساواة بين **الادخار والاستثمار**، أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من **قانون المنافذ** الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، إن الذي يضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات حسب الكلاسيك هو **سعر الفائدة الحقيقي**، وعليه فإن **سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم.**

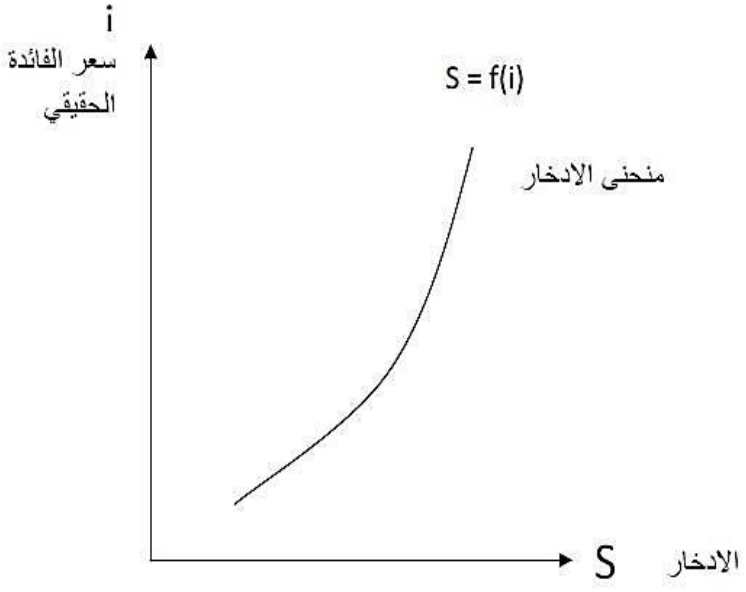

2-1-دالـة الادخـار: يرتبط الادخـار عند الكلاسيك **بعلاقـة طرديـة مـع سعر الفائـدة الحقيقـي** حيث كما ارتفع هذا الأخير كلما زادت رغبة الأفراد في الادخار والعكس صحيح أي:

$$S = f(i) / \frac{SS}{Si} > 0$$

S: الادخار / i: سعر الفائدة الحقيقي

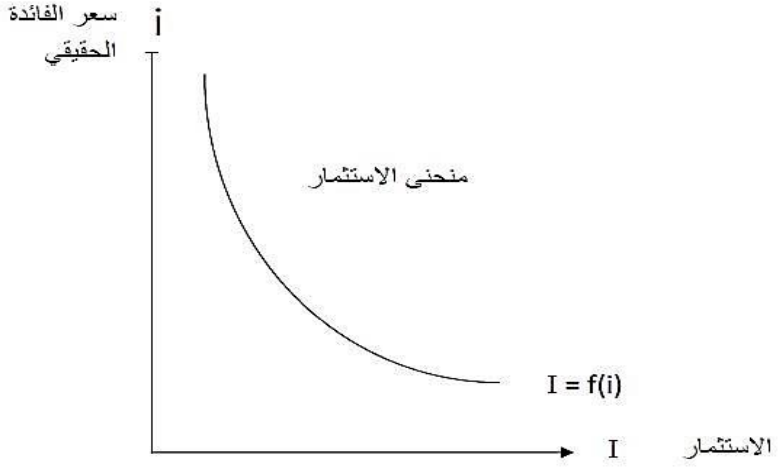

2-2-دالة الاستثمار : يرتبط الاستثمار عند الكلاسيك **بعلاقـة عكسية مـع سعر الفائـدة الحقيقـي** حيث كلما انخفض هذا الأخير كلما زاد إقبال رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح أي:

$$I = f(i) / \frac{SS}{Si} < 0$$

I: الاستثمار / i: سعر الفائدة الحقيقي

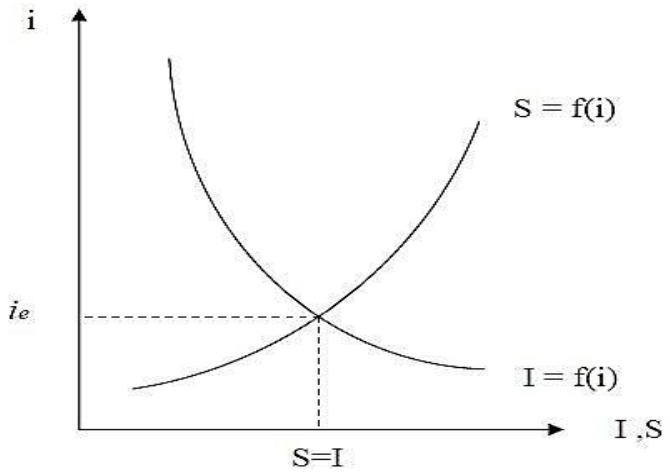

2-3-التوازن : يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي: **I=S**

وعليه فإن الذي يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار هو سعر الفائدة الحقيقي.

3-توازن في سوق النقود

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين **عرض النقود والطلب على النقود** أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منها، والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند **الكلاسيك** هو تحديد **المستوى العام للأسعار P** الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات.

3-1-عرض النقود: يعتبر عرض النقود عند الكلاسيك **متغيرا مستقلا** تحدده السلطة النقدية (البنك المركزي)، أي: $\mathbf{Ms=\bar{M}_0}$ حيث: Ms: عرض النقود/ $\mathbf{\bar{M}_0}$: عدد معين ويمثل بيانيا كما يلي:

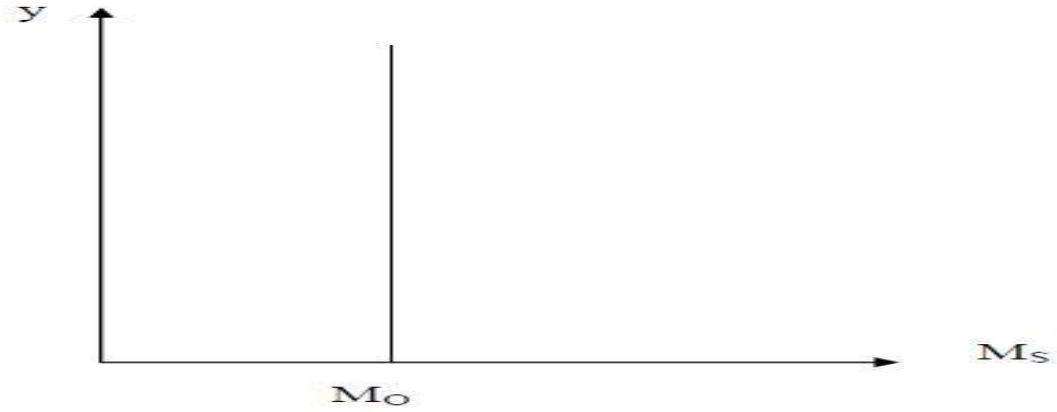

على أن عرض النقود متغير مستقل، فمهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير هذا المنحنى.

3-2-الطلب على النقود:

لدراسة الطلب على النقود عند الكلاسيك وجب التطرق أولاً إلى: **المعادلة الكمية للنقود** التي صاغها الاقتصادي الأمريكي **IRVING FISHER** سنة 1917 وكان نص المعادلة كما يلي: **MV=PY**

حيث: **M:** تمثل الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة / **V:** تمثل سرعة دوران النقود أو عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى. / **P:** المستوى العام للأسعار. / **Y:** حجم الانتاج من السلع والخدمات.

افتراضات المعادلة:

- سرعة دوران النقود **V ثابتة في الفترة القصيرة** لأنها تتعلق بعادات وتقاليد الأفراد في استعمال النقود؛
- حجم الانتاج **Y ثابت** في الفترة القصيرة لأنه يوافق **مستوى التشغيل التام.**

ونتيجة لذلك: هناك علاقة طردية بين كمية النقود M والمستوى العام للأسعار P والعكس صحيح أي أن جوهر هذه النظرية هو أن **التضخم ظاهرة نقدية بحتة.**

تطورت النظرية الكمية للنقود على يد مجموعة من الاقتصاديين في **جامعة كامبردج** على رأسهم **ألفريد مارشال** و **آرثر بيجو**، واطلقوا على معادلتهم اسم (معادلة كمبردج) نسبة إلى جامعة كمبردج و تسمى من قبل البعض بصيغة الارصدة النقدية، و يمكن تلخيص هذه المعادلة على الشكل التالي:

$$M = \frac{1}{v} PY / M = k\,PY$$

حيث (k=1/v) هي عبارة عن نسبة من الدخل النقدي PY يتم الاحتفاظ بها في صورة سائلة لإجراء مختلف المعاملات، وعليه فإن المعادلة $\mathbf{M_d=k\,PY}$ تسمى معادلة الطلب على النقود حيث هناك **علاقة طردية بين الطلب على النقود M_d والدخل النقدي PY** حيث كلما ارتفع هذا الأخير زاد الطلب على النقود والعكس صحيح كما يلي:

الشكل رقم04: يمثل العلاقة بين الطلب على النقود زالدخل النقدي

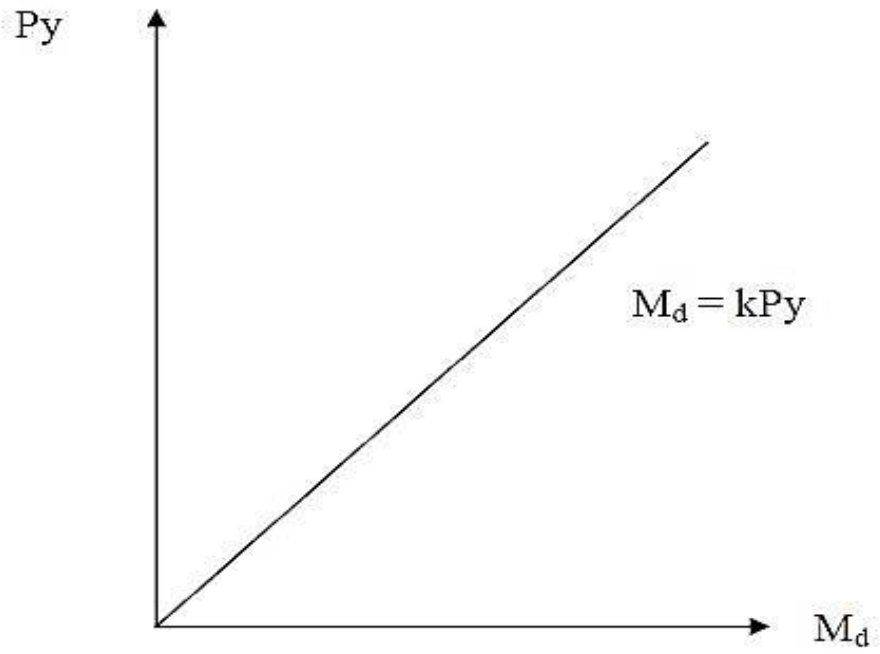

يتحقق التوازن في سوق النقود عند الكلاسيك عندما تتحقق المساواة بين **الطلب على النقود** M_d **وعرض النقود** M_s أي أن: $\mathbf{M_d=M_s}$.

الشكل رقم05: التوازن في سوق النقود عند الكلاسيك

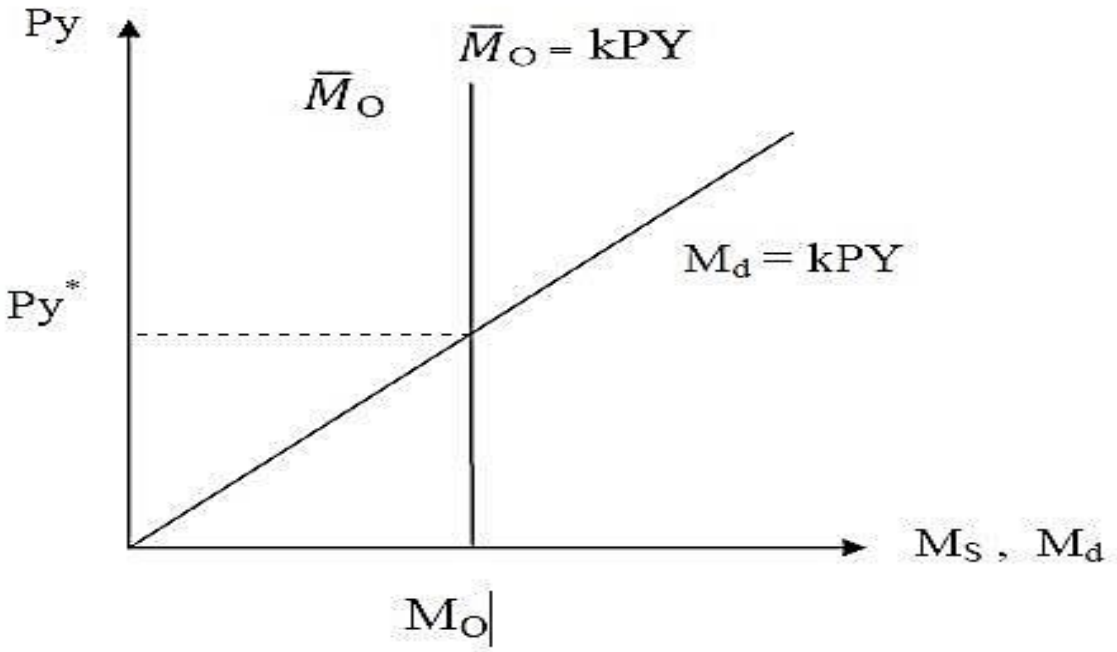

من خلال توازن سوق النقود يمكن تحديد المستوى العام للأسعار P لأن كلاً من M، K، Y قيم معلومة ومن خلال تحديد المستوى العام للأسعار P يمكن تحديد قيمة الإنتاج (الناتج الاسمي)، كما يمكن تحديد الأجر النقدي W في سوق العمل.

ثالثا: تمارين محلولة

التمرين الاول :

1.تحدث عن مفهوم البطالة الكلاسيكية الارادية

2.هل يمكن للزيادة في المستوى العام للأسعار، حسب النموذج الكلاسيكي ،الرفع من حجم الانتاج ومستوى العمالة ؟

3.ما هو الاثر على منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل نتيجة قرار الحكومة بتقليص الضرائب على الدخول المحصلة من الانتاج.

حل التمرين الاول:

1- تحدث البطالة الكلاسيكية الارادية اما بسبب متطلبات الاجور المرتفعة او بسبب الاتفاقات القانونية التي تحتفظ بالأجر الحقيقي بالنسبة للأفراد الذين يشتغلون في صناعة ما عند مستوى أجر أعلى من مستوى الاجر التوازني .

2- **لا** ، ان منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يكون خطا عموديا في الاجلين ، القصير والطويل والزيادة في الطاقة الانتاجية هي وحدها التي تسمح بزيادة الانتاج والعمالة.

3- يشجع التخفيض في الضرائب المفروضة على دخول عوامل الانتاج على زيادة جهد العمل والاستثمار، و ينتقل منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل لليمين.

التمرين الثاني:

في اقتصاد يحتوي على 1000 مؤسسة ، وفي ظل سوق عمل لها الخصائص التالية:

$ND=4000-(W/P)$

$NS=2999(W/P)-2000$

1. ما هو الاجر الحقيقي التوازني؟

2. اذا كان مستوى السعر هو $p=2$، فما هو الاجر النقدي ؟

3. اذا كان الحد الادنى للأجر هو $w=6$ (المقنن)، فما هو عدد العمال الموظفين وغير موظفين ؟

حل التمرين الثاني:

1.الاجر الحقيقي التوازني ،عند التوازن يكون ND=NS،اي:

4000-(W/P) =2999(W/P)-2000

6000=300(W/P)

W/P=2

2.اذا كان مستوى السعر P=2فان الاجر النقدي هو w=4

3.اذا كان الحد الادنى للاجر هو w=6 فان عدد العمال الموظفين هو :

ND=4000-(6/2)=3997

اما عدد العمال العارضين لقوة عملهم فهو:

NS=2999(6/2)-2000=6997

ومنه فان عدد العمال غير موظفين هو: 6997-3997=3000عامل .

الفصل الرابع:

التوازن الاقتصادي الكلي

وفق النموذج الكينزي

تمهيد:

الهدف من هذا الفصل– التوازن الاقتصادي الكلي لكينز– هو تنمية القدرات المعرفية للطلبة، من خلال إجراء بعض المسائل والأمثلة التطبيقية المتعلقة بالنموذج الكينزي من أجل فهمه أكثر، والتعرف على أهم فرضياته، والتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بهذا المحور مثل:

دالة الاستهلاك، دالة الإدخار، دالة الاستثمار، المضاعف...، تسليط الضوء على التوازن الاقتصادي وفق النموذج الكينزي في ظل وجود قطاعين، 03 قطاعات، و04 قطاعات، وكذا التعرف على الفجوات (التضخمية/الانكماشية)، وكيفية معالجة كل فجوة باستعمال أدوات السياسات المالية.

أولا: مدخل للفكر الاقتصادي عند كينز:

كان ظهور كتاب جون مينارد كينز " **النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود** " سنة 1936 أهم حدث في تاريخ الفكر الاقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين، حيث أبدى كينز في هذا الكتاب اهتمام كبير بالتحليل الكلى و بالسياسات الاقتصادية من أجل تفادي الأزمات الاقتصادية، وتتميز نظرية كينز بكونها نظرية عامة تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والانتاج والاستخدام في الاقتصاد النقدي و تؤكد على الاستهلاك والاستثمار والادخار وعلى العوامل النقدية وأهمها سعر الفائدة وعلى التوقعات كعوامل هامة في تحديد مستوى الدخل، حيث قدمت النظرية الكينزية طريقة جديدة في النظر إلى الإنفاق والإنتاج والتضخم.

ووفقاً لتفسير كينز للنظريات الاقتصادية، يؤدي انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد وما ينتج عنه من انخفاض في الإنتاج وفرص العمل إلى انخفاض في الأسعار والأجور، وتؤدي المستويات المنخفضة من التضخم والأجور إلى تحفيز أًصحاب الأعمال لزيادة استثماراتهم الرأسمالية وتوظيف المزيد من العمال، ما يزيد من التوظيف ويحفز النمو الاقتصادي، ويرى كينز أن شدة واستمرارية الكساد العظيم اختبرت النظرية الكلاسيكية وأثبتت عدم صحتها، وعليه فقد جادل كينز النظرية الكلاسيكية، ففي أثناء فترات الكساد يؤدي التشاؤم في عالم الأعمال وبعض خصائص اقتصاد السوق إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية واستمرار انخفاض الطلب الكلي.

وبالفعل فإن هذه الحلقة المفرغة كانت إحدى مسببات تأزم الوضعية الاقتصادية العالمية سنة 1929 ومنه وجدت ضرورة ملحة لمعالجة مشكلة الكساد والبطالة، وهذا ليس لمساعدة فئة العمال وإنما لإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار خاصة بعد ظهور تلك الأفكار التي تنادي بالعدالة الاجتماعية (النظام الاشتراكي) وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومنه وجد **كينز** كل الظروف مواتية لبلورة وتطوير أفكاره وطرحها وتقبلها من طرف صناع القرار.

وعموماً يمكن القول إن النظرية الكينزية سلطت الضوء على الآليات التي تمكن من الوصول إلى أفضل أداء اقتصادي ومنع الأزمات لاقتصادية عبر التأثير في الطلب الكلي بحفظ التوازن الفعال وتطبيق سياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد، وفيما يلي سنعالج فكرة التوازن الكلي من منظور النموذج الكينزي.

ثانيا: أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

على الرغم من أن النموذج الكلاسيكي متكامل ومتسق إلا أنه غير كاف ليكون كمؤشر للسياسة العامة للدول وهذا يعود للفرضيات التي يقوم عليها هذا النموذج والتي لا تتلاءم مع الواقع العملي، ومن أهم الانتقادات التي وجهها كينز للنظرية الكلاسيكية نجد ما يلي:

- اعتماد النظرية الكلاسيكية على أسس مثالية بعيدة عن الواقع العملي مما جعلها تتبنى جملة من القوانين تعتمد سوى على المنطق العلمي الذي لا محل فيه للجوانب النفسية والاجتماعية مثل قانون ساي للمنافذ» العرض يخلق طلب مساو له « ، والعرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل، بحيث أن التوازن الاقتصادي يحدث عند مستوى التشغيل الكامل؛
- تعتبر النظرية الكلاسيكية أن العرض متغير مستقل والطلب متغير تابع، ويرى كينز عكس ذلك أي أن العرض متغير تابع في حين أن الطلب الفعلي متغير مستقل والذي يتكون من الطلب علي الإستهلاك ومن الطلب علي الاستثمار .فالتوازن الاقتصادي قد يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو أقل من هذا المستوى، و قد ينخفض الطلب الفعلي مما يؤدي إلي انخفاض الإنتاج و نقص في التشغيل عن مستوى التشغيل الكامل. وقد يكون التوازن دون المستوى و يزداد الطلب الفعلي، فيؤدي إلى زيادة الإنتاج و ارتفاع مستوى التشغيل، وزيادة الطلب الفعلي بعد مرحلة التشغيل الكامل سوف تنعكس في ارتفاعات في الأسعار و ظهور الفجوة التضخمية، و هنا تتفق النظرية الكينزية مع النظرية التقليدية؛
- اعتماد النظرية الكلاسيكية على فكرة الدراية المسبقة للأفراد بالقوانين الاقتصادية وهذا ما جعل هذا التحليل في نهاية المطاف غير قادر على تفسير جملة من الظواهر الاقتصادية خاصة منها تلك المرتبطة بالعوامل السيكولوجية (العوامل النفسية وتأثيرها على سلوك الأفراد)؛
- فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث كان الكلاسيك يرون بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي؛
- فكرة التوازن عند مستوى التشغيل التام واعتبر إن التشغيل الناقص (وجود بطالة) هي الحالة الطبيعية في الاقتصاد، كما أن العمل ليس وحده من يحدد الطاقة الإنتاجية، لأن الإنتاج يعتمد على عناصر ذات أهمية كبيرة مثل رأس المال والتكنولوجيا؛

- فكرة المرونة التامة للأسعار والأجور، حيث يرى كينز إن الأجور لا تتحرك بحرية تامة لأن النقابات العمالية ترفض خفض الأجور ناهيك عن وجود قوانين تحدد الحد الأدنى للأجور؛
- اعتقد الكلاسيك أن سعر الفائدة يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار وأنه الوحيد في تحديد قرار الاستثمار. غير أن كينز أدخل معدل الربح المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال) كأساس عند اتخاذ قرار الاستثمار، و لهذا فقرارات الاستثمار تتعرض إلى تقلبات سنوية : تقلبات الدخل ، الإنتاج و التشغيل الأمر الذي يظهر أهمية (مضاعف الاستثمار) الذي جاء به كينز؛
- طلب النقود عند الكلاسيك للتبادل فقط، لكن كينز أكد أن دالة الطلب على النقود هي دالة في سعر الفائدة إلى جانب الدخل، و أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة، لا يمكن أن ينخفض إلى أدنى منه. وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود لا نهائي المرونة، و هذا ما يعرفه كينز (بمصيدة السيولة)؛
- ربط كينز بين نظرية المستوى العام للأسعار ونظرية القيمة، في حين أن التقليديين حددوا قيمة السلعة بناء على مبادئ التكلفة و الطلب، و عندما انتقلوا إلى تحديد المستوى العام للأسعار اعتمدوا على كمية النقود دون الأخذ بمبادئ تحديد قيمة السلعة، أي الفصل في التحليل بين ظاهرتين مترابطتين؛
- يرى الكلاسيك في ظل نظرية كمية النقود أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا على الاقتصاد الوطني يجب تلافيه، بحيث تؤدى إلى انخفاض قيمة النقود من خلال ارتفاع تضخمي في المستوى العام للأسعار بينما يرى كينز أنه يجب النظر أولا إلى المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الوطني، فإذا أرادت الدولة أن تقضي على البطالة و تحقق مستوى تشغيل كامل فإنها تزيد من كمية النقود، و بالتالي يزداد الطلب النقدي و يرتفع التشغيل و الإنتاج، كما أنه يجب النظر أيضا إلى أثر كمية النقود على الطلب الفعلي، و من ثم أثر الطلب الفعلي في زيادة مستوى التشغيل و الإنتاج في الاقتصاد الوطني.
- إن المنافسة التامة حالة نظرية ليس لها وجود في الواقع العملي.

ثالثا: المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية

اعتبر كينز أن النموذج الكلاسيكي الذي يعتمد على توازن الأسواق لا يملك الآليات القوية التي تمكنه من الوصول إلى التوازن بالتوظيف التام، نظرا لعدم واقعية الفرضيات التي يعتمد عليها كمرونة الأسعار ووجود المنافسة التامة..، وعليه تعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي والاقتصادي آنذاك، حيث اعتمدت هذه النظرية على فروض مخالفة لفروض النظرية الكلاسيكية التي سادت فترة من الزمن، ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية فكرة حيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية النقود و الدور الذي تلعبه على مستوى النشاط الاقتصادي، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء :**عمالة** ، **إنتاج** ، **إستهلاك** ، **إدخار** ، **إستثمار** ...مما يؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي، و يفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج من التغير في كمية النقود على أنه مجرد انعكاس لمستوى العمالة، حيث بنيت النظرية الكينزية على فرضيات أهمها ما يلي:

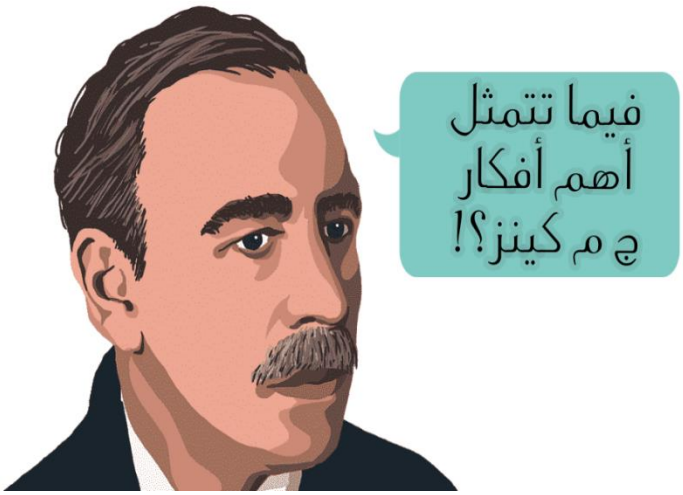

- **التوظيف غير التام:** يرى كينز أن التوازن بالتوظيف غير التام هي الحالة الأقرب إلى الواقع من حالة التوازن بالتوظيف التام، على إعطاء الأفضلية للعلاقات السلوكية الوظيفة؛
- **مبدأ الطلب الفعال:** يمكننا أن نعرف الطلب الكلي الفعال بأنه الطلب الحقيقي لجميع الوحدات الاقتصادية ومعناه ،الطلب الذي يترجم فعلا الى قوة شرائية ولا يقتصر على مجرد الرغبة في الشراء، وينقسم الطلب الكلي الى طلب على الاستهلاك و طلب على الاستثمار. والطلب الكلي بالنسبة إلى

كينز هو أساس التحليل الاقتصادي عكس ما ذهب إليه ج ب ساي (الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الكلي وبالتالي يخلق العرض)، ولذلك اهتم بدراسة مكونات الطلب الكلي(الاستهلاك، الاستثمار، القطاع الحكومي و القطاع الخارجي)، حيث أن نقطة التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلى تمثل نقطة الطلب الفعال لأنها تمثل ذلك الطلب الكلى الذى يصبح فعالا حيث أنه يكون مساويا للعرض الكلي، و منه يتحدد مستوى الدخل و التوظيف فى الاقتصاد بواسطة الطلب ، والطلب الفعال يتمثل أساسا في الطلب الكلي الذي يساوي: الطلب على السلع الاستهلاكية +الطلب على السلع الاستثمارية +الطلب قطاع الحكومة+ طلب قطاع العالم الخارجي؛

- **ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** نادى كينز بضرورة تدخل الدولة بسياستها المالية وسياستها النقدية من أجل دعم الطلب الكلي بهدف تحفيز المؤسسات على الإنتاج و بالتالي على التوظيف (نظرا لكون الاقتصاد في أغلب الأحيان في حالة الاستخدام غير التام)؛
- **عدم وجود مرونة تامة في الأسعار:** بما فيها أسعار عوامل الإنتاج (خاصة الأجور)، وكذا عدم وجود المنافسة الحرة الكاملة في الواقع؛ حيث يركز التحليل الكينزي على الفترة القصيرة الأجل (التوازن يكون على أساس الكميات (الطلب) وليس الأسعار)، وعليه فقد أقر كينز أن الأجور و الأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك ، بل هي جامدة في الأجل القصير و هذا يعني أن الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة و تشغيله الكامل، و عليه لا يمكن لمنحنى العرض أن يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك؛
- **دور النقود:** يرفض كينز فكرة حيادية النقود في التحليل الاقتصادي، بل يرى أن النقود تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد و دورها لا يكمن فقط في المبادلات، و إنما أيضا في المضاربة ومواجهة الأحداث غير المتوقعة مما يجعل الأفراد يميلون إلى امتلاك السيولة بهدف المبادلات، الحيطة والمضاربة؛ وعليه فإن للنقود دورا مهما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل في الاقتصاد الوطني، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة وبهذا استطاع كينز أن يربط بين النظرية النقدية و نظرية التشغيل و الدخل وأصبح من غير الممكن دراسة تقلبات المستوى العام للأسعار و قيمة النقود دون الإشارة إلى مستوى الدخل و التشغيل في الاقتصاد (يتم التوازن عند كينز بين القطاعين الحقيقي والنقدي في آن واحد)؛

- **أن الاقتصاد** لا ينظم نفسه بنفسه تلقائيا كما يعتقد الكلاسيك، فالاقتصاد لا يحتوي على قوى تلقائية تقوده إلى حالة التوازن؛
- **التحليل الكينزي** يصلح في الأجل القصير فقط .

عموما تكمن الأزمة حسب وجهة نظر كينز في جانب الطلب (عدم كفاية الطلب) وليس في جانب العرض (وجود فائض في الإنتاج) لهذا كان اهتمامه منصبا في المرحلة الأولى على دراسة جانب الطلب فقط من خلال دراسة وتحليل مركبات الطلب.

رابعا: النموذج الكينزي البسيط (C,I)

أشار **كينز** إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل، كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار.

1-المعادلة السلوكية للاستهلاك

يقصد بالاستهلاك مجموع انفاق المجتمع على السلع والخدمات في سنة، ويطلق على العلاقة الدالية بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الوطني بدالة الاستهلاك (المعادلة السلوكية):

$$C = f(y)$$

حيث: C: الاستهلاك الكلي(الوطني) / Y: الدخل الوطني

تعرف **دالة الاستهلاك** على أنها العلاقة بين الاستهلاك المتوقع عند مستويات الدخل المتاح، وتخضع هذه العلاقة إلى ما يسمى **بالقانون السيكولوجي لكينز**(النفسي)، و الذي ينص على أن **الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم و لكن بنسبة أقل من نسبة زيادة دخلهم** .

هناك عوامل تؤثر على الاستهلاك منها: الدخل الوطني، معدلات الفائدة ، مستوى الأسعار، حجم السكان معدلات الضرائب، ... إلخ إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الأساسي للاستهلاك، أي أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل، ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة ادق بمعادلة من الدرجة الأولى في المدى القصير (معادلة خط مستقيم).

وبالتالي يمكننا القول أن الطلب على السلع الاستهلاكية يتوقف على عوامل موضوعية و ذاتية ، بالإضافة الى الميل الحدي للاستهلاك حيث يتغير الاستهلاك تبعا للدخل زيادة ونقصانا و لو لم يكن

بنفس النسبة . هذا بالاضافة الى ان هناك عوامل اخرى تغير و تؤثر على الاستهلاك في المدى الطويل والمتعلقة بالأسعار والاذواق و انماط الاستهلاك

$C=a+by_d$
حيث: $0<a>0$ و $0<b<1$

الشكل رقم07: العلاقة بين الاستهلاك والدخل

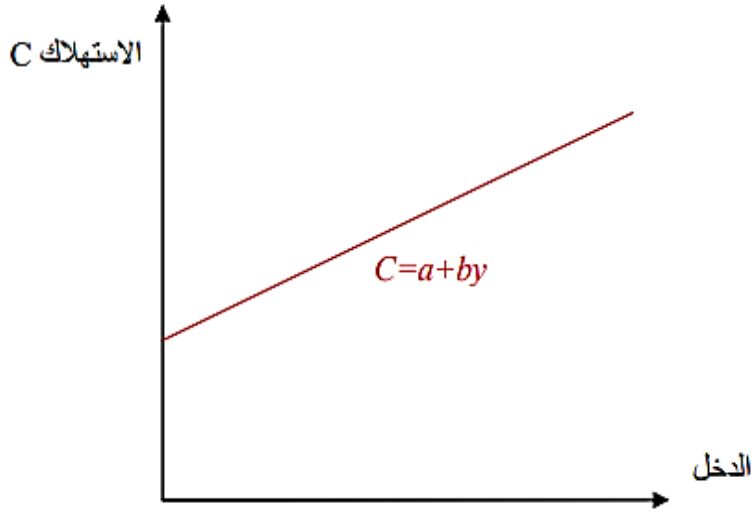

حيث:

a: رياضيا تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك (C) مع المحور العمودي (محو الاستهلاك)/اقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي أو المستقل عن الدخل، ويعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لا يمكن التنازل عنه وبعبارة أخرى a تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي صفر، أما تمويله فيتم عن طريق السحب من الادخار أو عن طريق الاستدانة (موجود في المدى القصير لأنه لا يمكن الاعتماد على الاستدانة أو الادخار في المدى الطويل.

b: تمثل رياضيا ميل الخط المستقيم (ميل دالة الاستهلاك) وباعتبار الدالة خطية فهو ثابت (في المدى القصير) (المشتق = 0).

b: تمثل اقتصاديا التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة $0< b$.

$1 >$لأن المتغير الذي يحدث في الاستهلاك أقل من تغير الدخل الذي تسبب فيه $\Delta C < \Delta Y$.

Y_d: يمثل الدخل التصرفي(المتاح)

حسب قانون كينز السيكولوجي: الأفراد يقومون بزيادة استهلاكهم عندم يزيد دخله، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل.

1-1-الميل الحدي للاستهلاك MPC :

هو ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخله على السلع والخدمات النهائية ويعرف بأنه التغيير في الاستهلاك الناتج عنه التغيير في الدخل (رمز التغير هو Δ) ، أي أنه السلوك الذي يستجيب به المستهلكون لأي تغير محدد في الدخل، وبالتالي هو الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل الوطني بوحدة واحدة، وعليه فإن الميل الحدي للاستهلاك هو التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d}$$

ΔC: التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل/ ΔY_d: التغير في الدخل المتاح

وبافتراض دالة الاستهلاك هي دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق والتفاضل، فإنه يمكن أن نعبر عن الميل الحدي للاستهلاك بمشتق الدالة (C) بالنسبة للدخل Y (MPC=b)، وعليه يكون شكل دالة الاستهلاك كالتالي:

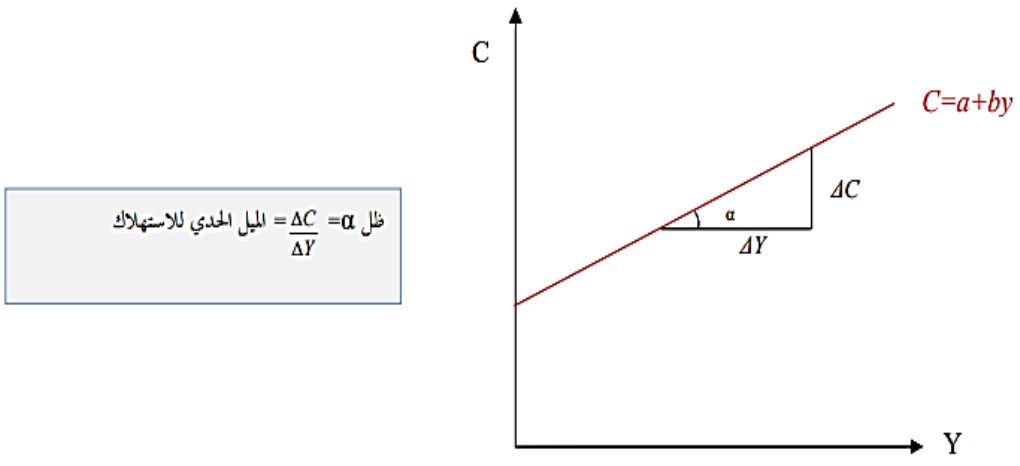

ميل الخط المستقيم هو عبارة عن نسبة التغير العمودي إلى التغير الأفقي

وبما أن ميل الخط المستقيم ثابت دائماً، فإن الميل الحدي للاستهلاك (b) سيكون دائما ثابت في كافة نقاط الخط المستقيم أي في كافة مستويات الدخل.

1-2-الميل الوسطي للاستهلاك: هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك، أو هو الجزء المستهلك من الدخل منسوب إلى الدخل نفسه أي نسبة الاستهلاك إلى الدخل، وعليه فإن الميل المتوسط للاستهلاك هو الاستهلاك على الدخل.

$$APC = \frac{C}{y_d}$$

C: الاستهلاك/ y_d: الدخل المتاح

وعليه تكون العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك بالشكل التالي:

لتكن دالة الاستهلاك كما يلي: $C=a+by_d$

نقسم طرفي المعادلة على y نتحصل على العلاقة التالية :

$$\frac{C}{y} = \frac{a + by_d}{y}$$ يستلزم أن $$APC = \frac{a}{y_d} + b$$ يستلزم أن $$APC = \frac{a}{y_d} + MPC$$

1-3-محددات الاستهلاك:

هناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر على الاستهلاك وبالتالي تؤثر على الادخار في آن واحد، و يمكن ذكر أهما فيما يلي:

- **توزيع الدخل:** النسبة من الدخل المتاح التى يستخدمها الفرد العادي للإنفاق الاستهلاكي تتوقف جزئيا على حجم دخله فالأسر ذات الدخل المرتفع نسبيا من الواضح أن تدخر جزءا كبيرا من دخولها أكبر من الأسر ذات الدخول المنخفضة، و بالتالي هناك جزء كبير من دخل المجتمع المتاح سيتجه نحو الادخار ومنه سيقل الاستهلاك الكلى؛
- **مستوى الأسعار:** إن ارتفاع الأسعار يؤدى إلى ضعف القوة الشرائية للثروة مما يؤدى انخفاض معدلات الاستهلاك و العكس؛
- **سعر الفائدة:** يؤثر سعر الفائدة على الرغبة فى الادخار فكلما كان سعر الفائدة مرتفعا كلما شجع ذلك على الادخار و بالتالي التقليل من الاستهلاك؛

- **الثروة:** لنفترض أن شخصا ما يمتلك أسهما و سندات فعند ارتفاع أسعارها يتولد إحساس لدى الفرد أن ثروته زادت، و بالتالي تزداد نسبة الدخل المخصص للاستهلاك، و هذا ما يؤدى إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى و العكس صحيح؛
- **التوقعات:** فإذا توقع الشخص زيادة دخله مستقبلا، فإنه سيقوم بشراء كميات أكبرا من السلع و الخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا، و هذا يعنى انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأعلى و العكس صحيح.
- **بالإضافة إلى هذه العوامل فهناك عوامل شخصية تتمثل أساسا فى العادات و التقاليد، أذواق المستهلكين تطور المستوى الثقافي و الحضاري، تطور المستوى العلمي، جاذبية السلع و أسلوب الإشهار ...إلخ.**

2- المعادلة التعريفية والسلوكية للادخار:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك $\boxed{S = Y - C}$

حيث: S: الادخار/ C:الاستهلاك/ Y: الدخل

نعوض دالة الاستهلاك في هذه العلاقة نجد:

$$S=y-(a+by_d)$$
$$S=y-a-by_d$$
$$S=-a+(1+b)y_d$$

نفترض أن : $s=1-b$ فنجد أن المعادلة السلوكية للادخار هي : $S=-a+sy_d$

حيث : $0<s<1$ و $a>0$

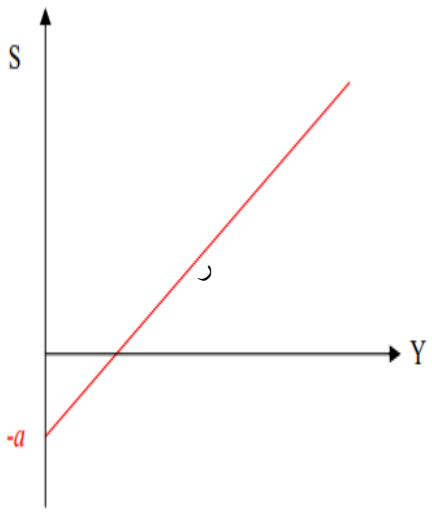

حيث:

***s*:** رياضيا هي ميل دالة الادخار (ميل الخط المستقيم).

s:اقتصاديا هي الميل الحدي للإدخار وهو قيمة التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة.

a-: رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور

العمودي (محور الادخار).

a-: اقتصاديا تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل.

Y_d: الدخل التصرفي (المتاح).

ملاحظة:

نستنتج أن دالة الادخار دالة تابعة للدخل عكس ما ذهب إليه الكلاسيك بأن الادخار دالة تابعة لمعدل الفائدة

2-1الميل المتوسط للادخار: هو مقدار الادخار على الدخل أي: $APC = \frac{S}{yd}$ أنه يعبر عن نزعة أفراد المجتمع للادخار كلما زاد الدخل بمقدار محدد.

2-2-الميل الحدي للادخار: هو العلاقة بين تغير الادخار ΔS الناتج عن تغير الدخل Δy_d ويمكن القول: $s = MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d}$

العلاقة بين MPC و MPS : **MPC+MPS=1**

العلاقة بين APC وAPS: **APC+APS=1**

وانطلاقا من ذلك يمكن رسم منحنى دالة الادخار ومقارنتها بمنحنى دالة الاستهلاك:

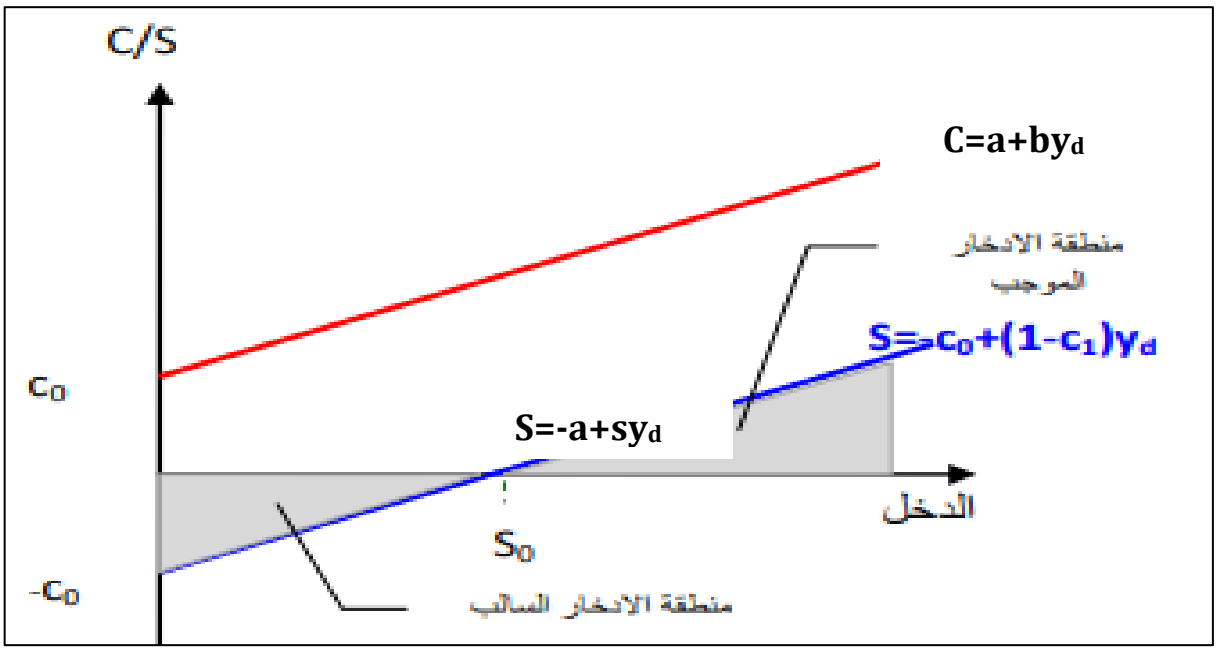

3-دالة الاستثمار:

الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك والأموال المخصصة لزيادة المخزون، وهو الإنفاق الذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبصفة عامة يتضمن: الشراء النهائي للآلات والمعدات والأدوات، جميع الإنشاءات والمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية، التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية و وسيطيه وسلع نهائية.

يعرف الاستثمار **بالمفهوم العام** على أنه:

عبارة عن تشغيل أموال في الفترة الحالية للحصول على ثمرة هذا التشغيل في المستقبل، أي الحصول على عوائد أكبر من المبلغ المضحى به مع تحمل المخاطرة في ذلك أما الاستثمار **بالمفهوم الاقتصادي** فهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية.

3-1-أنواع الاستثمار :يمكن أن نقسم الاستثمار بالمفهوم العام إلى عدة أنواع:

3-1-1-الاستثمار الحقيقي :

وهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية والأصول الإنتاجية مثل :الآلات المصانع، المباني ...الخ، وينقسم بدوره إلى: تكوين رأس المال الثابت مثل الآلات، الإضافة إلى المخزون من السلع نصف المصنعة، الوقود، المواد الخام، والهدف منه هو ضمان استمرار الإنتاج وتشييد المباني سواء لاستعمالها في خدمة السكن أو استعمالها في قطاعات تجارية وخدمية أخرى.

3-1-2-الاستثمار المالي :

وهو الإنفاق على شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) بهدف الحصول على عوائد من ورائها.

3-1-3-الاستثمار الاحلالي:

وهو استثمار حقيقي يتمثل في الإنفاق على السلع الرأسمالية لإحلالها محل السلع الرأسمالية المستهلكة في العملية الإنتاجية والهدف منه هو المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة حيث إن:

الاستثمار الإجمالي= الاستثمار الصافي+ الاستثمار الاحلالي (اهتلاك رأس المال)

3-2-محددات الاستثمار: وهي العوامل التي يتوقف عليها قرار الاستثمار ونذكر منها ما يلي:

- **التقدم الفني والتكنولوجي:** فهو يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات؛
- **سعر الفائدة:** فالفائدة هي التكلفة اليت يتحملها المستثمر للحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وعليه كلما كان سعر الفائدة مرتفع كلما انخفضت الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار و العكس صحيح؛
- **السياسات الاقتصادية:** تؤثر السياسة الاقتصادية على الاستثمارات من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب وغيرها، فقد تكون السياسة الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة وقد يكون العكس؛
- **رصيد السلع الرأسمالية:** فكلما توافر رصيد كبري من السلع الرأسمالية كلما تملكت المؤسسات رصيد أكبر من الطاقة الإنتاجية؛
- **التوقعات:** ترتبط التوقعات بحالة الاقتصاد فإذا كان في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة والعكس؛
- **الكفاية الحدية لرأس المال:** وهي سعر الخصم الذي يجعل ايرادات الأصل الرأسمالي بعد خصم جميع التكاليف ماعدا سعر الفائدة المدفوعة و تكلفة اهتلاك رأس المال مساوية لتكلفته(سعر العرض)،
- **الدخل الوطني:** يذهب بعض الاقتصاديين الكينزيين إلى أن الدخل الوطني قد يكون من ضمن أقوى المحددات في بعض الأحيان.

لكن نقتصر على عاملين أساسيان في الطلب على الاستثمار هما: **الكفاية الحدية لراس المال** و**سعر الفائدة**، ويعدان العنصرين الاساسيين في تحديد حجم الاستثمار، ومن البديهي أن المنظمين ورجال الاعمال لا يقومون باتخاذ قرار الاستثمار الا اذا توقعوا الحصول على عائد مغر حقا لذلك فهم يعتمدون على سعر الفائدة والكفاية الحدية الرأسمالية من اجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

- **الكفاية الحدية لراس المال :**

يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها تعادل سعر الخصم الذي لو خصمت به الغلات السنوية المتوقعة للاستثمار في أصل من الاصول لأصبحت مساوية لتكلفة احلال هذا الاصل.

أي أن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف أساسا على توقعات أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي الذي سيحصلون عليه من خلال قيامهم باستثمار معين، وبتعبير آخر يجب ان يكون العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار أعلى من العائد البديل الذي يمكن أن يحصلوا عليه بتوجيه مدخراتهم الى استخدامات أخرى ، كشراء الاسهم والسندات هذا من جهة، وأن يكون العائد أو الغلة مساوية وفي أسوء الظروف لسعر الفائدة .

عند افتراض أن أحد أصحاب المشاريع الصناعية استثمر مبلغا من المال في شراء آلة لإنتاج سلعة معينة تبلغ تكلفة احلال هذه الالة **H**، كما أن العائدات السنوية المتوقعة من استخدام هذه الالة طوال عمرها الانتاجي هي: K1K2K3……Kn

فاذا رمزنا للكفاية الحدية بـ **U** والعمر الانتاجي للألة بـ : **n** فيكون لدينا :

$$H = \frac{K_1}{(1+U)^1} + \frac{K_n}{(1+U)^n} + \cdots + \frac{K_2}{(1+U)^2}$$

مثال: اذا كان لدينا:

U=? ، H =4000 ، n=3

K3=2660 ، K2=1210 ، K1=1100

المطلوب :

- ما هو معدل الكفاية الحدية لراس المال؟

$$H = \frac{K_1}{(1+U)^1} + \frac{K_2}{(1+U)^2} + \frac{K_3}{(1+U)^3}$$

$$4000 = \frac{1100}{(1+U)^1} + \frac{1210}{(1+U)^2} + \frac{2660}{(1+U)^3}$$

- معدل الكفاية الحدية لراس المال هو **U=10%**

- **معدل الفائدة :**

هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة وبين الاستثمار النقدي، وبالتالي فان معدل الفائدة هو الاداة التي تعمل على تحويل النقود من أصل عاطل الى أصل استثماري، حيث إن الزيادة في معدل الفائدة تعتبر عامل استقطاب وجذب للمدخرات، حيث يقبل الافراد على الاصول النقدية والمالية للحصول على عائد كبير، كما أن إنخفاض أسعار الفائدة سوف يِدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار الرأسمالي ويشجع المستثمرين على زيادة طلبهم على الاقراض من أجل زيادة التوسع في أعمالهم واستثماراتهم، فقد أعتبر كينز أن سعر الفائدة له أثر كبير في زيادة حجم الاستثمارات وتنشيط المتغيرات الاقتصادية.

4-التوازن في اقتصاد ذو قطاعين(نموذج كينز البسيط C+I)

نفترض في المرحلة الأولى أن الاستثمار **متغير خارجي**، أي أن قيمته تحدد خارج النموذج وهو يساوي قيمة ثابتة عند كافية مستويات الدخل، وعليه نأخذ دالة الاستثمار الصيغة الآتية:

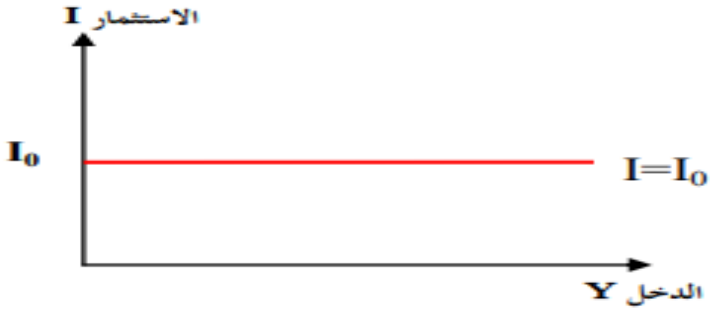

$I=I_0$ حيث $I_0>0$

I: الاستثمار

I_0: مستوى معين من الاستثمار

يمثل منحنى الاستثمار خط مستقيم أفقي ومعنى

ذلك أن حجم الناتج الوطني لا يؤثر على الاستثمار

بل هو كمية معينة ثابتة، وبالتالي يتحقق التوازن عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

4-1-الطلب الكلي (AD) :

نموذج كينز البسيط يتكون من عنصرين: الاستهلاك (C) والاستثمار (I) إذن الطلب الكلي يتعلق بقطاع الأعمال وانفاق قطاع العائلات.

$$AD=Y=C+I$$

منحنى الطلب الكلي يكون موازيا لمنحنى دالة الاستهلاك ولكن أعلى منه

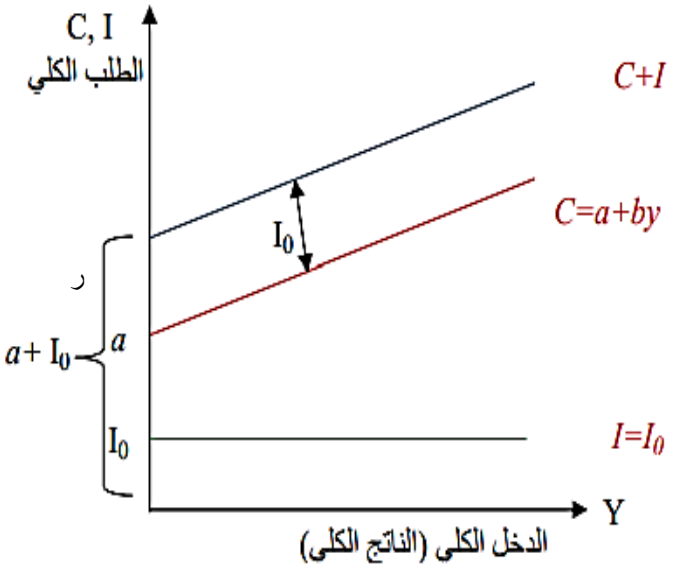

بما أن الطلب الكلي هو مجموع الاستهلاك والاستثمار فإن يمكن جمع الدوال الخاصة لهذين العنصرين في رسم واحد، حيث المحور العمودي ممثل الطلب الكليI+C ، والمحور الأفقي يمثل الدخل الو طني.

4-2-العرض الكلي (AS) :

العرض الكلي في نموذج كينز البسيط هو عبار عن المستويات المختلفة المرغوبة والممكن انتاجها ونستنتج من ذلك أن خط 45° يمثل العرض الكلي حيث ينتج المجتمع في هذا الخط ما يستهلك (العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي).

4-3- تحديد مستوى الدخل التوازني:

يتحقق التوازن (توازن سوق السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية) عندما يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي، وذلك وفقاً للعلاقة الرياضية التالية:

شرط التوازن: Y=C+I .....(1)

دالة الاستهلاك: $C=a+by_d$ ...(2)

دالة الاستثمار: $I=I_0$ .....(3)

نعوض (2) و (3) في (1) نجد:

$$Y=C+I$$
$$Y=(a+by)+I_0$$
$$Y-bY=a+I_0$$
$$Y(1-b)=a+I_0$$

$$y^* = \frac{1}{1-b}(a+I_0)$$

كما يتم تحديد الدخل التوازني هندسياً عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى العرض الكلي كما هو موضح في الشكل الموالي:

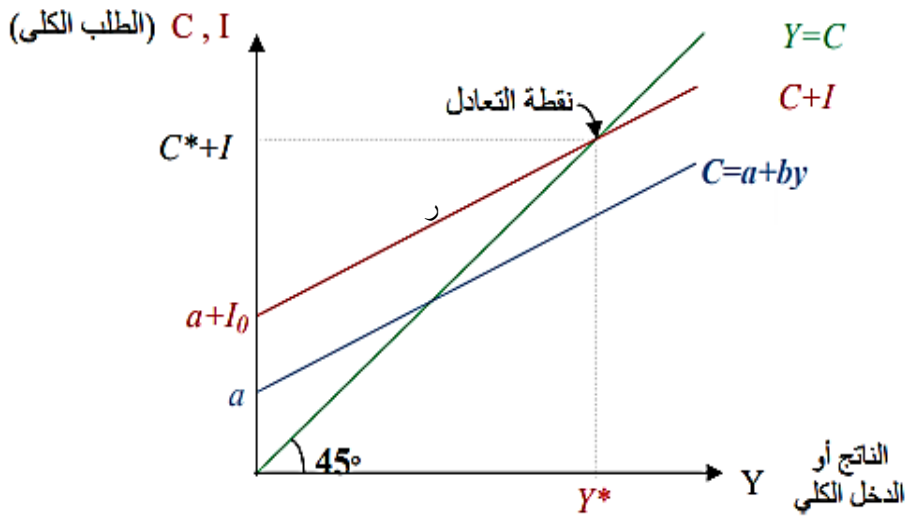

هناك نقطة واحدة يتعادل فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي هي نقطة التعادل وبواسطتها يتم تحديد التوازن كما يتحدد الدخل الكلي التوازني بطريقة التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية (الموارد والاستخدامات) وذلك كما يلي:

Y=C+I ..... (1) من زاوية الطلب الكلي :

Y=C+S ..... (2) من زاوية العرض الكلي

لدينا: (1) و (2) إذن:

C+I=C+S ومنه نجد:

I=S ..... (3) يسمى شرط التوازن في نموذج قطاعين

من (3) نجد:

$$I_0=-a+sy_d$$

$$Y=1/s\ (a+I_0)$$

وبما أن: s=1-b فإن:

$$y^* = \frac{1}{1-b}(a+I_0)$$

ويمكن تحديد التوازن هندسيا وفق هذه الطريقة كما يلي:

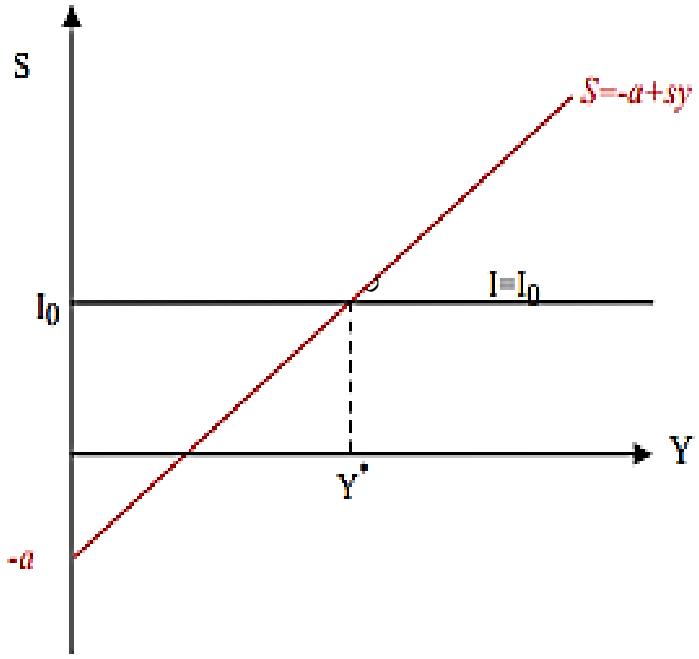

4-4- حساب الدخل التوازني عندما يكون الاستثمار كمتغير داخلي

إن الاستثمار متغير داخلي لا يمثل واقع العلاقات الدقيقة بين الاستثمار والدخل ، حيث أن الاستثمار مثل الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستثمار والدخل الداخلي بالعلاقة التالية:

$I = I_0 + dy$	حيث $0 \langle d \langle 1$

I_0: هو الاستثمار التلقائي ورياضيا يمثل نقطة تقاطع منحنى دالة الاستثمار مع المحور العمودي (محور الاستثمار).

d: اقتصاديا هو التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في الدخل بواحدة ، رياضيا هو ميل منحنى الاستثمار إذن d هو الميل الحدي للاستثمار.

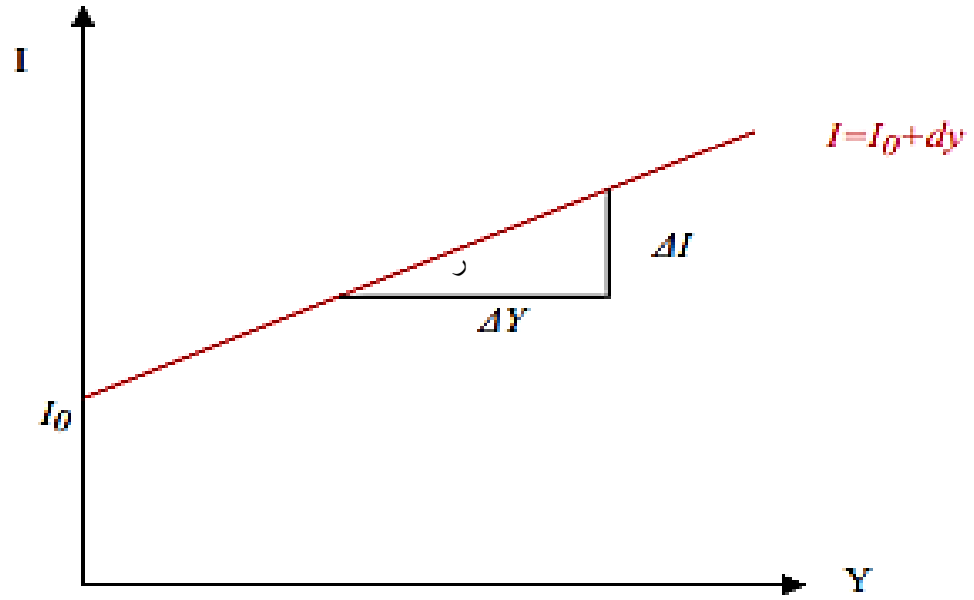

عندما يكون الاستثمار متغير داخلي نستعمل نفس الطريقة السابقة في حساب الدخل التوازني ونعوض دالة الاستثمار فنتحصل على العلاقة التالية:

$$y^* = \frac{1}{1 - b - d}(a + I_0)$$

5-المضاعفات في النموذج البسيط

أول من أشار إلى مفهوم المضاعف هو الاقتصادي **Richard Kahn** وذلك عند بحثه في العلاقة بين حجم التشغيل و حجم الاستثمار حيث وجد أن القيام بالاستثمار أدى إلى مضاعفة حجم العمال ومن هنا جاء مصطلح "**المضاعف.**" بينما نجد أن كينز قد ركز في نظريته على التغير في الاستثمار وأثره على التغير في الدخل، كما أن مستوى التوازن في الدخل نادرا ما يحدث وذلك نظرا لوجود عوامل تؤدى إلى تغيره وإحداث اختلال فيه، فمستوى التوازن عموما يتغير وفقا لتغير الاستهلاك أو الاستثمار أي استجابة للتغير في الإنفاق الكلي.

عملية المضاعفة هي عملية مضاعفة الإنتاج (أو الدخل الكلي)، وتعتمد على وجود متغيرات خارجية في النموذج بحيث يؤثر تحركها على الجهاز الإنتاجي، فينتقل مستوى التوازن إلى نقطة أخرى، تنتمي هذه المتغيرات المستقلة إلى الطلب الكلي وفي النموذج البسيط المكون من قطاعين تتمثل بالضبط في

الاستثمار (I_0) كمتغير خارجي، والجزء المستقل من الاستهلاك (a) ، وهكذا عندما يحدث أي تغيير في I_0 أو a أو في كليهما، يتغير الطلب الكلي، ويؤدي هذا إلى تغير الإنتاج الكلي (الدخل).

إذن المضاعف هو الذي يبين لنا أثر التغيرات في الإنفاق المستقل (سواء إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري) على المستوى التوازني للدخل، وبالتالي هو مقياس لمدى تأثير التغير في الدخل الوطني عندما يزيد الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل بقيمة معلومة.

5-1-حالة الاستثمار مستقل عن الدخل $I=I_0$

مضاعف الاستهلاك (أثر الاستهلاك في الدخل):

$$K_a = \frac{1}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta a}$$

مضاعف الاستثمار (أثر الاستثمار على الدخل):

$$K_I = \frac{1}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta I_0}$$

يعني أن كل وحدة نقدية إضافية سواء في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار المضاعف، **بمعنى آخر يزداد الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل مضروبا في قيمة المضاعف.**

5-2- حالة الاستثمار تابع للدخل $I = I_0 + dy$

مضاعف الاستهلاك ومضاعف الاستثمار يكون كما يلي:

$$K_a = K_I = \frac{1}{1-b-d} = \frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{\Delta y}{\Delta I_0}$$

نلاحظ أن إدخال دالة سلوكية (بها معامل سلوكي) تؤثر على قيمة المضاعف.

ملاحظة: يمكن التمييز بين الأنواع الآتية من المضاعف وهي:

المضاعف البسيط: ويتمثل في القيمة $\frac{1}{1-b}$ حيث يرتبط بالميل الحدي للاستهلاك فقط.

المضاعف المركب: مثل القيمة $\frac{1}{1-b-d}$ حيث يرتبط بعدة ميول حدية.

المضاعف الساكن: وهو الذي لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن مثل القيمة $\frac{1}{1-b}$ أو $\frac{\square}{1-b-d}$

المضاعف الديناميكي: وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، لأن أثر المضاعف يتطلب عدة فترات لكي يتحقق بالكامل.

خامسا: التوازن في النموذج المكون من ثلاثة قطاعات (C,I,G)

1-أدوات تدخل الحكومة

بإدخال الحكومة في النموذج الاقتصادي البسيط، نتحول من نموذج ذي قطاعين إلى نموذج ذي ثلاثة قطاعات ويمكن للحكومة أن تؤثر في مستوى الدخل بعدة أساليب هي:

- **الإنفاق الحكومي:** يتكون مما تنفقه الحكومة في إطار التزاماتها أمام المجتمع ونرمز له بالرمز **G**؛
- **الضرائب:** وهي تمثل ما تستلمه الحكومة من الأفراد والمؤسسات ونرمز له بالرمز **T**؛
- **التحويلات الحكومية:** وتتكون مما تدفعه الحكومة للأفراد والمؤسسات ونرمز لها بالرمز **R** مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي، تأمين البطالة؛

2-الدخل التوازني في نموذج مكون من 3 قطاعات (مع وجود الضرائب والتحويلات)

يصبح نموذج الدخل الوطني كما يلي:

$$Y=C+G+I$$

أما الضرائب والتحويلات فيدخلان في النموذج من خلال دالة الاستهلاك **C**، التي تصبح تابعة للدخل التصرفي لأن جزء كبير من الدخل تستلمه الحكومة على شكل ضرائب **T** كما تدفع جزء منه على شكل تحويلات R لذلك لابد من تعديل دالة الاستهلاك لتصبح تابعة للدخل المتاح، أي:

$$Y_d=Y-T+R$$

ولتحديد الدخل في التوازن نستخدم طريقتين:

2-1-طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي: نعلم أن شرط التوازن في الاقتصاد هو:

الطلب الكلي= العرض الكلي

وعليه يكون شرط التوازن كما يلي: $Y=C+I+G$

بالتعويض نجد: $Y=a+by_d+I_0+G_0$

لدينا: $Yd=Y-T+R$ وبافتراض الضرائب متغير خارجي (نعوضها في المعادلة السابقة)

$Y=a+b(y-T_0+R_0)+I_0+G_0$

$Y=a+by-bT_0+bR_0+I_0+G_0$

$Y-by=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0$

$Y(1-b)= a-bT_0+bR_0+I_0+G_0$

وعليه يكون الدخل في التوازن كما يلي :

$$y^* = \frac{1}{1-b}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

2-2-طريقة الاستثمار و الإنفاق الحكومي والتحويلات تساوي الادخار والضرائب (التسربات الادخارية تقابل الإضافات الاستثمارية):

التسرب: هو ذلك الجزء غير المنفق من الدخل على الانتاج المحلي ويتضمن الادخار والضرائب.

الحقن: هو اضافة تأتي من إنفاق مصدر آخر غير الدخل ويتضمن الاستثمار والانفاق الحكومي والتحويلات.

وعليه يكون شرط التوازن وفقا لهذه العلاقة كما يلي: $I+G+R=S+T$ ....(1)

بما أن الدخل المتاح يوزع بين الاستهلاك والادخار فهذا يعني أن دالة الادخار تصبح دالة تابعة للدخل المتاح أي نكتب: $Y_d=Y-T+R$ و $S=-a+sy_d$

نعوض في (1) فنجد:

$I_0+G_0+R_0=-a+syd+T_0$

$I_0+G_0+R_0=-a+s(Y-T_0+R_0)+T_0$

$I_0+G_0+R_0=-a+sY-sT_0+sR_0+T_0$

$sY =a +sT_0-sR_0-T_0+I_0+G_0+R_0$

$$y^* = \frac{1}{s}(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0)$$

المضاعفات :

مضاعف الإنفاق الحكومي (أثر الإنفاق الحكومي في الدخل):

$$K_G = \frac{1}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta G}$$

مضاعف الضرائب (أثر الضرائب في الدخل):

$$K_T = \frac{-b}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta T_0}$$

مضاعف التحويلات (أثر التحويلات في الدخل):

$$K_R = \frac{b}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta R_0}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$K_{BS} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

3-الضرائب كدالة تابعة للدخل

إن الضرائب في الواقع ترتبط بمستوى الدخل، ولسهولة الدراسة نفرض أن العلاقة بين الضرائب والدخل هي خطية وبالتالي تكون دالة الضرائب كما يلي $\mathbf{T = T_0 + ty}$

حيث تشير هذه الدالة إلى أن هناك علاقة طردية بين الضرائب والدخل الوطني.

y: الدخل الوطني (وليس التصرفي) و $0\langle t\langle 1$

T_0: مقدار مستقل من الضرائب (ضرائب تلقائية)، ورياضيا: نقطة تقاطع دالة الضرائب مع المحور العمودي (محور الضرائب).

t: الميل الحدي للضرائب: اقتصاديا: نسبة التغير في الضرائب الناتجة عن تغير الدخل بوحدة واحدة.

وعليه يكون الدخل في التوازن عندما تكون الضرائب دالة تابعة للدخل كما يلي :

$$y^* = \frac{1}{1-b+bt}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

كما يمكن حساب الدخل التوازني طريقة الاستثمار و الإنفاق الحكومي والتحويلات تساوي الادخار والضرائب (التسربات الادخارية تقابل الإضافات الاستثمارية) عندما تكون الضرائب دالة تابعة للدخل كما يلي:

$$y^* = \frac{1}{s - st + t}(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0)$$

المضاعفات عندما تكون الضرائب دالة تابعة للدخل :

مضاعف الإنفاق الحكومي (أثر الإنفاق الحكومي في الدخل):

$$K_G = \frac{1}{1 - b + bt}$$

مضاعف الضرائب (أثر الضرائب في الدخل):

$$K_T = \frac{-b}{1 - b + bt}$$

مضاعف التحويلات (أثر التحويلات في الدخل):

$$K_R = \frac{b}{1 - b + bt}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة:

$$K_{BS} = \frac{1 - b}{1 - b + bt}$$

4-رصيد ميزانية الحكومة

وتسمى بالموازنة العامة للدولة، ويحسب رصيد ميزانية الحكومة (ضرائب وتحويلات وإنفاق حكومي) في النموذج المكون من 3 قطاعات حيث وفق العلاقة التالية: $B_s=(T-G)+R$

حيث يمكن التمييز بين 3 حالات لميزانية الحكومة: توازن، فائض وعجز.

سادسا: التوازن في النموذج المكون من أربعة قطاعات

لقد كنا نتعامل مع اقتصاد مغلق (اي ذلك الاقتصاد لم يتاجر مع دول اخرى)، وفي هذا التصدير وصفقات الاستيراد، سوف ندخل في النموذج الاقتصادي القطاع الرابع (قطاع العالم الخارجي) ليصبح أكثر واقعية.

1- الصادرات (X)

الصادرات هي ذلك الجزء من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى أنها تمثل جزء من الطلب على الناتج الوطني (اي تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي)

$$Y = C + I + G + X \quad \text{حيث } X \text{ تمثل الصادرات}$$

تعامل الصادرات كمتغير خارجي، وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي وإلى السياسات التجارية بين الدول وإلى معدلات الفائدة للعالم الخارجي، وبما أن هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية، لذلك نفترض أن الصادرات متغير مستقل، وعليه نكتب دالة الصادرات:

$$X=X_0$$

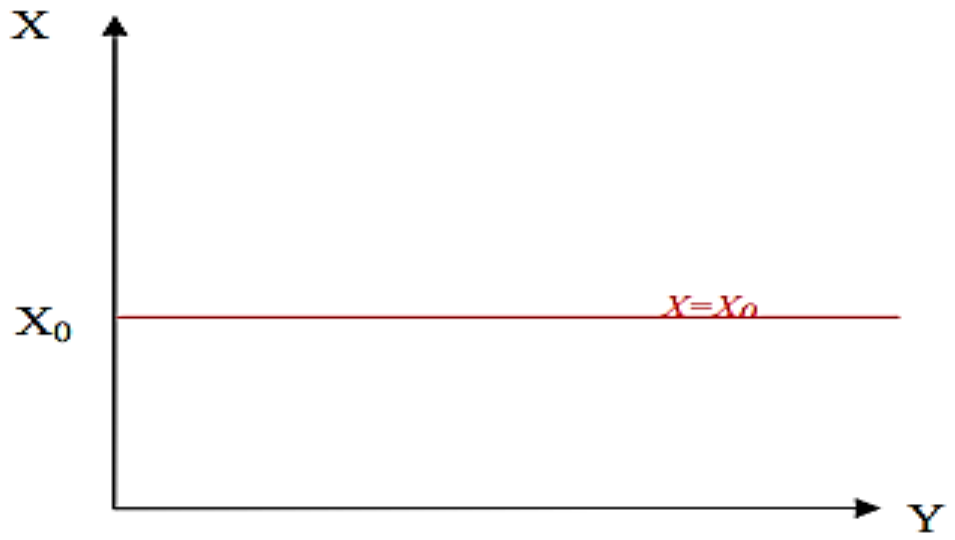

2- دالة الواردات

تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد، وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح قيمة إجمالي الناتج الوطني لأن إجمالي الناتج الوطني يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن، وعليه تصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M \quad \text{حيث } M \text{ تمثل الواردات}$$

والواردات على عكس الصادرات ترتبط بمستوى الدخل الوطني، وللسهولة نفترض العلاقة بين الواردات ومستوى الدخل هي علاقة خطية، ويمكن كتابة دالة الواردات كما يلي:

$$M=M_0+my$$

حيث:

m: الميل الحدي للاستيراد

M_0 : مستوى الواردات عندما يكون الدخل يساوي 0

y : الدخل الوطني.

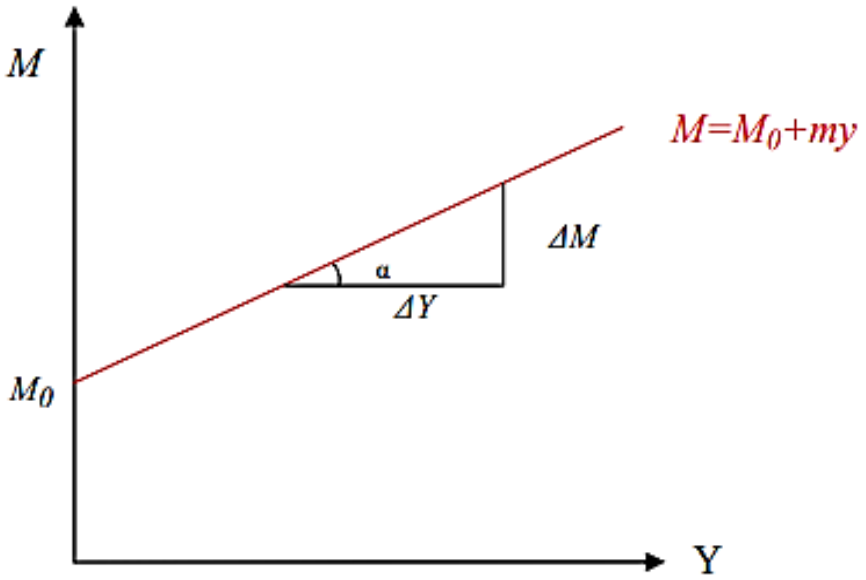

3-الميزان التجاري

يعرف الميز ان التجاري للدولة بأنه صافي الفرق بين الصادرات والواردات

$$Xn=X-M$$

حيث يمكن التمييز بين 3 حالات للميزان التجاري: توازن، فائض وعجز، فعندما تفوق الصادرات والواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري وعندما تفوق الواردات الصادرات سيكون هناك عجز في الميزان التجاري، ويكون الميزان متوازنا عند تعادل الصادرات مع الواردات.

4-التوازن وتحديد الدخل الكلي التوازني

إن النموذج يكون كما يلي: $Y = C + I + G + X - M$

$$C = a + by$$
$$I=I_0$$
$$G=G_0$$
$$R=R_0$$
$$T=T_0+ty$$
$$X=X_0$$
$$M=M_0+my$$

ولتحديد الدخل الوطني في التوازن نتبع إحدى الطريقتين:

طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي:

$$y^* = \frac{1}{1 - b + bt + m}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0 + X_0 - M_0)$$

طريقة الاستخدامات تساوي الموارد:

مما سبق يتبين ان شرط التوازن قد يتحقق بالتعادل بين التسرب الكلي والحقن الكلي حيث يتضمن التسرب كلا من(**الضرائب، الواردات، الادخار**) اما الحقن فيتضمن كلا من(**الانفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات**) فاذا كانت عناصر التسرب تساوي عناصر الحقن فهذا يعني تحقيق توازن اما اذا كانت عناصر التسرب اكبر من عناصر الحقن فهذا يعني وجود عجز، وفي حالة ان عناصر التسرب اصغر من الحقن فهذا يعني وجود فائض، ويمكن التعبير عن الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح وفقاً لهذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$X + I + G + R = S + T + M$$

$$y^* = \frac{1}{s - st + t + m}(a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0 + X_0 - M_0)$$

المضاعفات عند وجود القطاع الخارجي :

مضاعف الإنفاق الحكومي (أثر الإنفاق الحكومي في الدخل):

$$K_G = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

مضاعف الضرائب (أثر الضرائب في الدخل):

$$K_T = \frac{-b}{1 - b + bt + m}$$

مضاعف التحويلات (أثر التحويلات في الدخل):

$$K_R = \frac{b}{1 - b + bt + m}$$

مضاعف الصادرات (مضاعف التجارة الخارجية):

$$K_T = \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

مضاعف الواردات:

$$K_R = \frac{-1}{1 - b + bt + m}$$

سابعا: الفجوة التضخمية والانكماشية

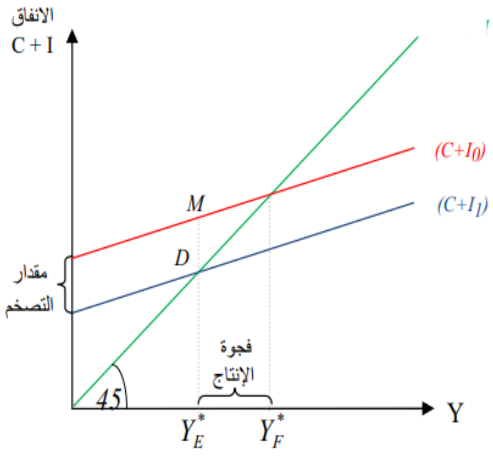

1-الفجوة التضخمية هي الحالة التي يكون عندها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند التشغيل الكامل، أي إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل وعليه فإن الدخل الكلي التوازني Y^* في هذه الحالة سيكون أكبر من الدخل الكلي الممكن Y_e، وبما أنه لا يمكن زيادة الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا فإن الزيادة الحاصلة في قيمة الدخل الكلي التوازني عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار وستكون في هذه الحالة فجوة اضافية.

الفجوة التضخمية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الذي يجب التخلص منه لإعادة الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل.

2-الفجوة الانكماشية: هي الحالة التي يكون عندها الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند التشغيل الكامل، أي أن الطلب الكلي اقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، وعليه فإن الناتج الوطني Y^* في هذه الحالة سيكون أقل من الناتج الوطني المستطاع Y_e والناتج الوطني المستطاع هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة في المجتمع.

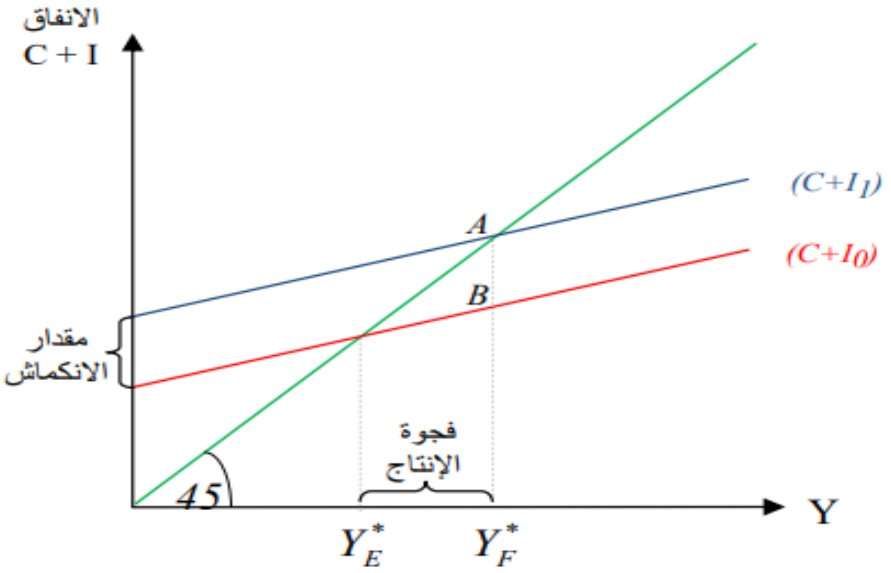

الفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل.

$$\text{حجم الفجوة (انكماشية أو تضخمية)} = \frac{\text{فجوة الانتاج}}{\text{المضاعف}}$$

حيث: فجوة الانتاج = ($y_e - y^*$) بالقيمة المطلقة

3- كيفية معالجة الفجوة

3-1-في حالة الفجوة الانكماشية:

أدوات السياسة المالية لمعالجة الفجوة الانكماشية:

السياسة المالية هي أحد السياسات الاقتصادية التي تلجأ إليها الحكومة لعلاج المشكلات الاقتصادية باستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، وعليه فإن أدوات السياسة المالية في معالجة الفجوة الانكماشية تتمثل في:

- خفض معدل الضرائب: وهنا يزيد من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي؛
- زيادة الانفاق الحكومي والتحويلات: مما يسبب زيادة سريعة ومباشرة في الطلب الكلي؛
- أو كلاهما معاً.

هذه السياسات تسبب زيادة في الطلب الكلي وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى.

أدوات السياسة النقدية لمعالجة الفجوة الانكماشية:

السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تعتمدها السلطات النقدية في بلد ما من أجل ضبط الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، حيث تتمثل أدوات السياسة النقدية من أجل معالجة الانكماش في:

- خفض سعر الفائدة؛
- خفض نسبة الاحتياطي القانوني؛
- دخول البنك المركزي مشتريا للسندات الحكومية.

هذه السياسات ستؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

3-2-في حالة الفجوة التضخمية:

أدوات السياسة المالية لمعالجة الفجوة التضخمية:

- رفع معدل الضرائب: وهذا يقلل من الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي؛
- تقليل الانفاق الحكومي والتحويلات: مما يسبب نقص سريع ومباشر في الطلب الكلي؛
- أو كلاهما معاً.

هذه السياسات ستؤدي إلى تقليل الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل

أدوات السياسة النقدية لمعالجة الفجوة التضخمية:

- رفع سعر الفائدة؛
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني؛
- دخول البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية.

هذه السياسات ستؤدي إلى تقليل عرض النقود ومن ثم تقليل الاستثمار، وبالتالي تقليل الطلب الكلي.

ثامنا: تمارين محلولة:

التمرين الاول:

اليك المعطيات التالية عن اقتصاد ما :

X=10. I=20. M=5+0.01Y .C=20+0.8Yd

المطلوب:

1.أحسب الدخل في التوازن .

2.أحسب القيم التوازنية ، وما هي وضعية الميزان التجاري؟

3.اذا ارتفعت الصادرات الى 15 ما هو اثر ذلك على الميزان التجاري و على القيم التوازنية ؟

4.أحسب القيم التوازنية اذا قرر وزير المالية فرض ضريبة تقدر ب 10 ثم حدد وضعية الميزان التجاري

حل التمرين الاول:

X=10 I=20 G=20 M = 5+0.05y C=20+0.08Yd

1.حساب الدخل التوازني:

$$Y^*=\frac{1}{1-b+m}(a+I+G+X-M0)$$

$$Y^*+\frac{1}{1-0.8+0.05}(20+20+20+10-5)=260$$

2.حساب القيم التوازنية :

$$Y_d=Y^*$$

$$C=20+0.8(260)=228$$

$$S=-20+0.2(260)=32$$

$$M=5+0.05(260)=18$$

$$X-M=10-18=-8$$

ملاحظة : الميزان التجاري في حالة عجز يقدر ب 8.

3.حالة الميزان التجاري و مختلف القيم التوازنية عندما $X=15$:

ا.حالة الميزان التجاري :

$$X=15\Rightarrow\Delta X=15-10=5$$

$$\Delta Y=\frac{1}{1-b+m}(\Delta X)$$

$$\Delta Y=\frac{1}{0.25}(5)=20$$

$$Y_1^*=Y^*+\Delta Y=260+20=280$$

$$M_1=5+0.05(280)=19$$

$$\Delta M=M_1.M=19-18=+1$$

$$X_1-M_1=15-19=-4$$

ملاحظة : انخفاض العجز على مستوى الميزان التجاري بمقدار 4.

ب.حساب مختلف القيم التوازنية :

$$Y_d=Y-T+R\Rightarrow Y_d=y^*=280$$

$$C_1=20+0.8(280)=244\Rightarrow\Delta C=C_1-C=244-228=+16$$

$$S_1=-20+0.2(280)=36\Rightarrow\Delta S=S_1-S=36-32=+4$$

4.وضعية الميزان التجاري في حالة فرض ضريبة ب T=10:

$$Y_2^*=\frac{1}{1-b-m}(a+I+G+X-M0-b(T))$$

$$Y_2^* = \frac{1}{1-0.8+0.05}(20+20+20+15-5-0.8(10)=248$$

$$Yd=Y^*_2-T=248-10=238$$

$$C_2=20+0.8(238)=210.4$$

$$S_2=-20+0.2(238)=27.6$$

$$M=5+0.05(248)=17.4$$

$$X-M=15-17.4=\mathbf{-2.4}$$

التمرين الثاني:

لينا معطيات حول اقتصاد إحدى الدول كما يلي:

$$\mathbf{I=225.G=157.7 \ . \ R=40 \ T=0.2y \ C=38+0.83y_d}$$

1.احسب القيم التوازنية .

2.اذا كان هناك عجز ب 17.6 و M=30+3.4/100 ما هو مستوى الاستثمار الذي يحقق هذا العجز ؟ اذا علمت ان الاستهلاك يساوي 1000.8

3.ما هو مقدار العجز في الميزان التجاري ، اذا كان تخفيض نسبة الضريبة ب 2% و الاستثمار يساوي 221.01 .

4.حدد مستوى الدخل عند الاستخدام التام اذا حجم الفجوة يساوي 19.71 .ما هو نوع الفجوة ؟و كيف يمكن التخلص منها ؟

حل التمرين الثاني:

1. **حساب القيم التوازنية :**

$$Y^*=\frac{1}{1-b+b(t)}(a+G+I+b(R) =$$

$$Y^*=\frac{1}{1-0.83+0.83(0.2)}(38+157.7+225+0.83(40)-0.83(0))$$

$$Y^*=\frac{1}{0.336}(453.9)=1350.9$$

$$T=0.2(1350.9)=270.18$$

$Y_d=Y^*-T+R=1350.9-270.18+40=1120.72$

$C = 38 + 0.83(1120.72)=968.19$

$S=-38+0.17(1120.72)=152.52$

2. **مستوى الاستثمار الذي يحقق عجز في الميزان التجاري بمقدار 17.6:**

$$\mathbf{X-M=-17.6}$$

$C=1000.8=38+0.83Yd\Rightarrow Yd+1160$

$Yd=Y-T+R\Rightarrow 1160=Y-0.2Y+40$

$$\mathbf{Y=1400}$$

$M=30+{}^{3.4}/_{100}(1400)=\mathbf{77.6}$

$X-M=-17.6\Rightarrow X=77.6-17.6=\mathbf{60}$

$Y=C+I+G+(X-M)$

$1400=100.8+i+157.7-17.6$

$$\Rightarrow\mathbf{I=259.1}$$

3.**مقدار العجز في الميزان التجاري اذا كان :**

$\Delta t=-2\%\ I=221.01$

$T1=t+\Delta t\Rightarrow 0.2-0.02=0.18$

$$Y=\frac{1}{1-0.83+0.83(0.18)+{}^{3.4}/_{100}}(38+221.01+157.7+40(0.83)+(60-30))$$

$$Y=\frac{1}{0.3534}(479.91=1357.98$$

$M=30+{}^{3.4}/_{100}(1357.8)=\mathbf{76.17}$

$X-M=60-76.17=\mathbf{-6.17}$

ملاحظة : الميزان التجاري في حالة عجز بمقدار 6.17

4. تحديد مستوى الدخل عند التشغيل التام:

$$19.17=\frac{|\bar{Y}-Y^*|}{1/0.3534} \qquad =\frac{|\bar{Y}-1357.98|}{1/0.3534}$$

$$|\Delta Y|=55.77\Rightarrow\begin{cases}\Delta Y = 55.77\ (\text{انكماشية})\\ \Delta y = -55.77(\text{تضخمية})\end{cases}$$

أ. .حالة الفجوة الانكماشية:

$$\Delta Y=\bar{Y}-Y^*=55.77\Rightarrow\bar{Y} = 55.77 + 1357.98\Rightarrow\bar{Y} = 1413.75$$

أ.1.كيفية القضاء : هناك ثلاث طرق هي:

عن طريق الانفاق الحكومي :

$$\Delta Y=\frac{1}{1-b+bt+m}(\Delta G)\Rightarrow 55.77=\frac{1}{0.3534}(\Delta G)$$

$$\Rightarrow\mathbf{\Delta G=19.70}$$

ملاحظة : للقضاء على الفجوة يجب زيادة الانفاق الحكومي ب **19.70**

أو عن طريق التحويلات :

$$\Delta Y=\frac{b}{1-b+bt+m}(\Delta R)\Rightarrow 55.77=\frac{0.83}{0.3534}(\Delta R)$$

$$\Rightarrow\Delta R=23.73$$

ملاحظة: يجب زيادة التحويلات بمقدار **23.73.**

أو عن طريق الضرائب :

$$\Delta Y=\frac{-b}{1-b+bt+m}(\Delta T)\Rightarrow 55.77+\frac{-0.83}{0.3534}(\Delta T)$$

ملاحظة : يجب تخفيض الضرائب بمقدار **23.73**.

ب.اما في حالة الفجوة التضخمية :

$$\Delta Y=\bar{Y}-Y^*=-55.77\Rightarrow\bar{Y}=-55.77+1357.98\Rightarrow\bar{Y}=1302.21$$

يتم القضاء عليها بالطرق التالية :

1.الانفاق الحكومي .....$\Delta G=$**-19.70**

2.التحويلات .....$\Delta R=$**-23.73**

3. الضرائب .....$\Delta T=$**+23.73**

التمرين الثالث:

لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد ما :

$$S=-60+0,25Y_d \qquad R = 10 \qquad G = 20 \qquad I = 20 \qquad T = 10$$

المطلوب:

1. عند التوازن ما هو مقدار الدخل الوطني وكذا مقدار الاستهلاك و الادخار؟

2. إذا ارتفعت قيمة الإنفاق الحكومي **G** ب **30** ممولة كليا من الضرائب، ما تأثير ذلك على الدخل الوطني؟

3. عوضا عن المطلب **02** ماذا يحدث للدخل الوطني في التوازن إذا ارتفع الادخار ب **10** ؟

4. بدلا من المطلبين **02** و **03** إذا قررت وزارة المالية تخفيض التحويلات الحكومية **R** إلى **5** وتخفيض الضرائب**T** بنفس المقدار، ما تأثير ذلك على القيم التوازنية؟

5. عوضا عن المطالب **02**، **03** و**04** و بفرض أن وزير المالية قرر زيادة الانفاق الحكومي**G** ب **20** و قرر فرض ضريبة اضافية تقدر ب **20**% من الدخل، ما تأثير ذلك على كل من الدخل والاستهلاك والادخار؟

- أحسب قيمة كل من مضاعف الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، الضرائب و التحويلات.
- حدد وضعية ميزانية الحكومة.

6. بدلا من المطالب **02**، **03**، **04** و **05**، إذا ا كان مستوى الدخل عند التشغيل الكامل **450** حدد نوع الفجوة و حجمها، و بين كيف يمكن معالجتها بثلاث طرق؟

حل التمرين الثالث:

حساب الدخل الوطني والاستهلاك والادخار عند التوازن

$$Y^* = \frac{1}{1-\mathrm{b}}(a + I_0 + G_0 + bR_0 - bT_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0{,}75}(60 + 20 + 20 + 0{,}75(10) - 0{,}75(10))$$

$$\boldsymbol{Y^* = 400}$$

$Y_d = Y^* - T + R \Rightarrow \mathbf{Y_d = 400-10+10=400}$

$$\mathbf{C^* = 60+0{,}75(400)=360}$$

$$\mathbf{S^* = -60+0{,}25(400)=40}$$

2-حساب الدخل الوطني إذا ارتفعت قيمة الانفاق الحكومي ب 30 ممولة كليا من الضرائب

$$\Delta G = \Delta T = \mathbf{30}$$

$G = 20+30 = \mathbf{50}$

$T = 10+30 = \mathbf{40}$

ط1 -

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G + \frac{-b}{1-b}\Delta T$$

$$\boldsymbol{\Delta Y = \frac{1}{1-0{,}75}30 + \frac{-0{,}75}{1-0{,}75}30 = 30}$$

$$\boldsymbol{Y = Y + \Delta Y = 400 + 30 = 430}$$

ط2-

$$Y^* = \frac{1}{1-\mathrm{b}}(a + I_0 + G_0 + bR_0 - bT_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0{,}75}(60 + 20 + 50 + 0{,}75(10) - 0{,}75(40))$$

$$\boldsymbol{Y^* = 430}$$

ملاحظة : اذا ارتفعت قيمة الانفاق الحكومي ب30 ممولة كلياً من الضرائب فإن الدخل الوطني سيرتفع بنفس المقدار **$\Delta y=30$**

-حساب التغير في الدخل نتيجة زيادة الادخار ب10

$$S_2 = S^* + \Delta S \quad \Rightarrow \quad S_2 = 40 + 10 = 50$$

$$50 = -60 + 0{,}25\, Y_d$$

$$\boldsymbol{Y_d = 440}$$

$$\Delta Y = Y_2 - Y_1 = \mathbf{440 - 400 = 40}$$

ملاحظة : اذا ارتفعت قيمة الادخار ب10 فإن الدخل الوطني سيرتفع ب 40

4-حساب التغير في الدخل الوطني نتيجة تخفيض الضرائب والتحويلات ب 5

$$\Delta R = \Delta T = -5$$

R=5

T=5

$$\Delta Y = \frac{b}{1-b}\Delta R + \frac{-b}{1-b}\Delta T$$

$$\Delta \boldsymbol{Y} = \frac{\mathbf{0{,}75}}{\mathbf{1-0{,}75}}(\mathbf{-5}) + \frac{\mathbf{-0{,}75}}{\mathbf{1-0{,}75}}(\mathbf{-5}) \mathbf{= 00}$$

ملاحظة : انخفاض كل من الضرائب والتحويلات بنفس المقدار لا تؤثر على الدخل الوطني ولا على الدخل التصرفي

5-حساب الدخل الوطني في حالة زيادة الانفاق الحكومي ب 20 وفرض ضريبة اضافية تقدر ب 20 % من الدخل

$$\Delta G = 20 \quad \Rightarrow \quad \mathbf{G=40}$$

$$T = T_0 + ty \quad \Rightarrow \quad \mathbf{T=10+0{,}2y}$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt}(a + I_0 + G_0 + bR_0 - bT_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1 - 0{,}75 + 0{,}75(0{,}2)}(60 + 20 + 40 + 0{,}75(10) - 0{,}75(10))$$

$$\boldsymbol{Y^* = 300}$$

$$T=10+0{,}2(300)=70$$

$$Y_d=Y^*-T+R \Rightarrow Y_d=300-70+10=240$$

$$C^*=60+0{,}75(240)=240$$

$$S^*= -60+0{,}25(240)=00$$

-حساب قيمة كل من مضاعف الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، الضرائب و التحويلات

$$K_C = K_G = K_I = \frac{1}{1-b+bt} = \frac{1}{1-0{,}75+0{,}75(0{,}2)} = \mathbf{2,5}$$

$$K_R = \frac{b}{1-b+bt} = \frac{0{,}75}{1-0{,}75+0{,}75(0{,}2)} = \mathbf{1,875}$$

$$K_T = \frac{-b}{1-b+bt} = \frac{-0{,}75}{1-0{,}75+0{,}75(0{,}2)} = \mathbf{-1,875}$$

6-إذا كان مستوى الدخل عند التشغيل الكامل 450

- تحديد نوع الفجوة و حجمها

Ye>Y* ⇒ هناك فجوة انكماشية

$$\text{حجم الفجوة} = \frac{|Y_e - Y^*|}{\text{المضاعف}} \Rightarrow \textbf{ح ف} = \frac{|450-400|}{\frac{1}{1-0{,}75}} = \mathbf{12,5}$$

-يمكن معالجة هذه الفجوة باستخدام أدوات السياسة المالية وذلك كما يلي:

ط1- عن طريق الزيادة في الانفاق الحكومي 12,5:

$$\Delta Y = K_G(\Delta G) \quad \Rightarrow \quad \Delta G = \frac{\Delta Y}{\frac{1}{1-b}} \quad \Rightarrow \quad \Delta G = \frac{50}{\frac{1}{1-0{,}75}} = \mathbf{12,5}$$

ط2- عن طريق الزيادة في التحويلات الحكومية 16,66

$$\Delta Y = K_R(\Delta R) \quad \Rightarrow \quad \Delta R = \frac{\Delta Y}{\frac{b}{1-b}} \quad \Rightarrow \quad \Delta G = \frac{50}{\frac{0{,}75}{1-0{,}75}} = \mathbf{16,66}$$

ط3- عن طريق التخفيض في الضرائب ب 16,66

$$\Delta Y = K_T(\Delta T) \quad \Rightarrow \quad \Delta T = \frac{\Delta Y}{\frac{-b}{1-b}} \quad \Rightarrow \quad \Delta G = \frac{50}{\frac{-0{,}75}{1-0{,}75}} = \mathbf{-16,66}$$

تاسعا: تمارين مقترحة

التمرين الاول:

1. ما هو الفرق بين نظريتي الكلاسيك وكينز في تحليلهما لمعدل الفائدة؟
2. ما هو المقصود بأثر المزاحمة؟ وكيف يتم التخلص من هذه الظاهرة؟
3. ماهو المقصود بالكفاية الحدية لرأسمال؟ وماهي نوع العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة؟

التمرين الثاني:

1. ما هو مضمون القانون الاستهلاك النفسي (السيكولوجي) للاقتصادي كينز؟

2. ما هو المقصود بالمضاعف البسيط عند كينز ؟

3. ما هو المقصود بالتحليل الساكن والديناميكي؟

التمرين الثالث:

لنفترض أن اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات الآتية:

$$\boldsymbol{R} = 200 \quad , \quad \boldsymbol{T} = 1500 \quad , \quad \boldsymbol{I} = 1110 \quad , \quad \boldsymbol{G} = 800 \quad , \quad \boldsymbol{C} = 2000 + 0.7\boldsymbol{Y_d}$$

المطلوب:

1. ماهو مستوى الدخل التوازني؟ وأحسب رصيد الميزانية؟
2. إذا إرتفع $\boldsymbol{G}$ بمقدار 300 ما أثر ذلك على الدخل ؟
3. أذا إرتفعت الضرائب $\boldsymbol{T}$ بمقدار 300 ما أثر ذلك على الدخل ؟
4. إذا إرتفعت الضرائب $\boldsymbol{T}$ بمقدار 300 و أرتفع الانفاق الحكومي $\boldsymbol{G}$ بمقدار 300 ما أثر ذلك على الدخل؟ وما أثر ذلك على الميزانية؟ وما يسمى هذا الاثر؟
5. إذا إرتفعت الضرائب $\boldsymbol{T}$ بمقدار 30 وارتفعت التحويلات الحكومية $\boldsymbol{R}$ بمقدار 30 ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

التمرين الرابع:

لنفترض أن اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات الآتية:

$$\boldsymbol{R} = 500 \quad , \quad \boldsymbol{T} = 2500 \quad , \quad \mathbf{I} = 6600 \quad , \quad \mathbf{G} = 2000 \quad , \quad \mathbf{C} = 3000 + 0.8\boldsymbol{Y_d}$$

المطلوب:

1. أحسب مستوى الدخل التوازني؟ وكذا الاستهلاك؟
2. أحسب رصيد الميزانية العامة وعلق عليه؟
3. إذا أصبحت الضرائب مرتبطة بالدخل وفقا للمعادلة الآتي $\mathbf{T = 2500 + 0.25Y}$ ، أحسب الدخل التوازني الجديد؟
4. أحسب رصيد الميزانية العامة؟

الفصل الخامس:

التوازن الاقتصادي الكلي

في نموذج IS-LM

تمهيد:

ناقشنا في الفصل السابق توازن الدخل (توازن الاقتصادي الكلي) باستخدام النموذج الكينزي البسيط، حيث رأينا كيف يتم تطرقنا لكيفية تحديد الدخل بأسلوب الطلب الكي في اقتصاد مغلق واقتصاد مفتوح.

وفيما يلي نعرض نموذجا مطورا لتحديد الدخل في جانب الطلب الكلي، وهو نموذج **IS-LM.**

ومن خلال هذا النموذج نستطيع توضيح مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في التأثير على توازن الدخل في جانب الطلب الكلي.

أولا: تعريف نموذج IS-LM

يعتبر هذا النموذج أداة تحليل كلي يستخدم لتحليل توازن الاقتصاد الكلي حيث يتكئ هذا النموذج على الفروض الاساسية التالية:

- ✓ ثبات أو جمود المستوى العام للأسعار وه فرض الذي يتفق مع منطق المدرسة الكنزية الاولى (كينز ومعاصريه).
- ✓ هيكل الاقتصاد الكلي يتكون من سوقين رئيسيين:
  - **سوق السلع والخدمات:** ويعبر عنه بمنحنى IS

لقد أعطى كينز المفهوم العام للتوازن في سوق السلع و الخدمات ، وهذا إما بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي أو بالتقاء منحنى الإنفاق مع منحنى الموارد، ثم جاء أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة وهو **هانس** الذي قام بتطوير أدوات أكثر تعقيدا لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل و سعر الفائدة وهو ما يسمى بمنحنى IS حيث يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل، و معدلات الفائدة والتي يتحقق عندها التساوي بين الادخار والاستثمار.

ميل المنحى سالب وهو يعبر عن وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج) وسعر الفائدة. وتعكس العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة. عندما يرتفع سعر الفائدة مثلا فإن حجم الاستثمار ينخفض وبالتالي فإن الطلب الكلي ينخفض وعندما ينخفض الطلب الكلي، فإن الدخل ينخفض.

- **سوق النقود:**

ويعبر عنه المنحى (LM) الذي يصف التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود. أن كل نقطة على منحنى LM تمثل نقطة توازن للدخل عند سعر فائدة معين. ولهذا المنحنى ميله موجبا يعكس وجود علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة.

✓ **التوازن الكلي:**

الذي يتكون من توازن سوق السلع وتوازن سوق النقود. وهذا التوازن يمثل توازنا للدخل في جانب الطلب الكلي. وبيانيا فإن هذا التوازن يعبر عنه بالجمع بين منحنى IS ومنحنى LM وتقاطعهما عند نقطة واحدة تمثل نقطة توازن الدخل في جانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين.

ويشكل سعر الفائدة في الاقتصاد الكنزي حلقة الربط بين سوق السلع وسوق النقود، أو حلقة الربط بين القطاع الحقيقي في الاقتصاد والقطاع النقدي. علما أن سعر الفائدة يخضع لعوامل نقدية تتحدد في سوق النقود أي الطلب والعرض على النقود.

فعندما يرتفع سعر الفائدة في سوق النقود، فإن حجم الاستثمار ينخفض في سوق السلع ومن ثم ينخفض الطلب الكلي فالدخل التوازني والعكس صحيح.

✓ **اختلال توازن الدخل:**

توازن الدخل في جانب الطلب الكلي كما يعبر عنه تقاطع منحى IS مع منحنى LM لا يقع دائما في نقطة معينة، ولكنه يتقلب صعودا أو هبوطا.

ويؤدي تغير اتجاهات السياسات النقدية والمالية إلى ظروف الطلب في سوق السلع والنقود. وبيانيا فإن اختلال توازن الدخل يعبر عنه بانتقال كل من منحنى LM من موقعه الاصلي إلى مواقع جديدة. وينتقل منحى IS يمينا أو يسارا بسب تغير اتجاه السياسات المالية التي تمارس تأثيرها على جانب الانفاق على السلع والخدمات.

بينما ينتقل منحنى LM يمينا ويسارا بسبب تغير اتجاه السياسات النقدية التي تمارس تأثيرها على سوق النقود. وعندما يختل توازن الدخل، فإن هذا يعني الانتقال إلى توازن جديد للدخل في ظل مستويات معينة من سعر الفائدة ومستويات جديدة من النقود والانفاق.

وعموما فإن السياسات النقدية والمالية التوسعية تدفع بتوازن الدخل إلى مستويات أعلى، بينما يحدث العكس عندما تكون السياسات المالية والنقدية انكماشية.

تعرض نموذج IS-LM إلى انتقادات كثيرة أهمها إهمال الاسعار وكيفية تحديده. وهو اهمال ناجم عن اغفال هذا النموذج لجانب العرض الكلي من الاقتصاد.

ولشرح نموذج التوازن الكلي لابد من تتبع ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: توضح شرط التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى **IS**

المرحلة الثانية: تتمثل في البحث على شروط تحقيق التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى **LM**

المرحلة الثالثة: تهتم بالجمع بين مختلف الشروط التوازن في سوق الانتاج وسوق النقد، بغية تحديد الشروط الواجب توفرها لأحداث التوازن الاقتصادي الكلي في كلا من سوق السلع والخدمات وسوق النقد.

1- التوازن في سوق الانتاج:

ان شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار. ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل ،و الاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة ، ولتحقيق ذلك التوازن يجب ان يتساوى الادخار و الاستثمار . و حتى يستمر التوازن في سوق الانتاج ، لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين ، هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار و سعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار .

ولإيجاد التوازن بين الادخار والاستثمار باستخدام العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة وبالتالي اشتقاق منحنى **(IS)**، فاذا افترضنا أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، فان منحنى الكفاية الحدية لراس المال سيوضح لنا العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة، وبافتراض ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر في الطلب على الاستثمار، وبما ان هذا الاخير هو دالة لمتغير سعر الفائدة وهي متناقصة: $\mathbf{I = I - \lambda i}$

نتبع طريقتين لتحديد قيمة الدخل في التوازن، وذلك كما يلي:

الطريقة الاولى: حالة قطاعين $\boxed{Y = C + I}$

نجعل أولا $Y = Y_d$ لعدم وجود الضرائب والتحويلات

$$Y = a + by_d + I_0 - \lambda i \Rightarrow Y - by = a + I_0 - \lambda i$$

$$\Rightarrow Y(1-b) = a + I_0 - \lambda_I =$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(a + I_0 - \lambda i)$$

الطريقة الثانية: S=I

نجعل أولا $Y = Y_d$ لعدم وجود الضرائب والتحويلات

$$-a + sy_d + I_0 - \lambda i \Rightarrow sY = a + I_0 - \lambda i$$

$$Y = \frac{1}{s}(a + I_0 - \lambda i)$$

<u>تطبيق عددي</u>: نفرض أنه لدينا النموذج التالي:

$C=30+0.9y_d$ ، $I=200-1000i$

<u>المطلوب:</u>

- تحديد معادل IS،
- تحديد مستويات الدخل الموافقة لعدل الفائدة:0.1، 0.08, 0.06
- أرسم المنحى البياني.

الحل:

الطريقة الاولى : الطلب الكلي= العرض الكلي

$$Y = C + I \quad \Rightarrow Y = 30 + 0.9y_d + 200 - 1000i$$

عدم وجود الضرائب والتحويلات يجعل $Y_d = Y$

ومنه: $Y-0.9Y=30+200-1000i \Rightarrow 0.1Y=230-1000i$

$$Y=2300-10000i$$

الطريقة الثانية:

$$S=I \Rightarrow -30+0.1Y_d=230-1000i$$

$$Y=2300-10000i$$

i	0.06	0.08	0.1
Y	1700	1500	1300

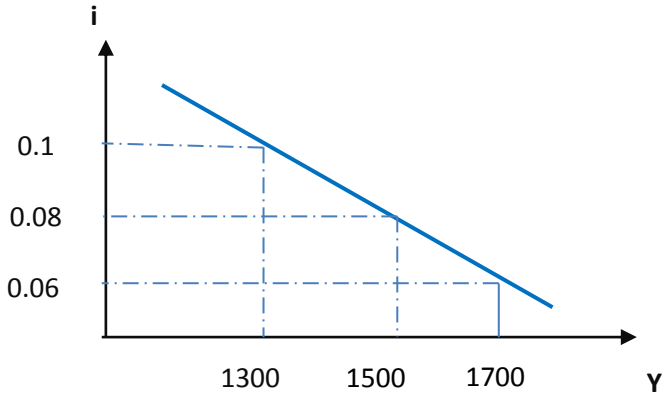

يتبن لنا من الجدول والمنحنى البياني وجود علاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الوطني في سوق السلع والخدمات، ويرجع ذلك للعلاقة العكسية بين مستوى العام للاستثمار وسعر

الفائدة، حيث أن مستوى الدخل الوطني في هذه السوق يتوقف على حجم الاستثمارات المنجزة خلال فترة زمنية محددة.

الشكل: 08 إشتقاق منحنى IS بيانيا:

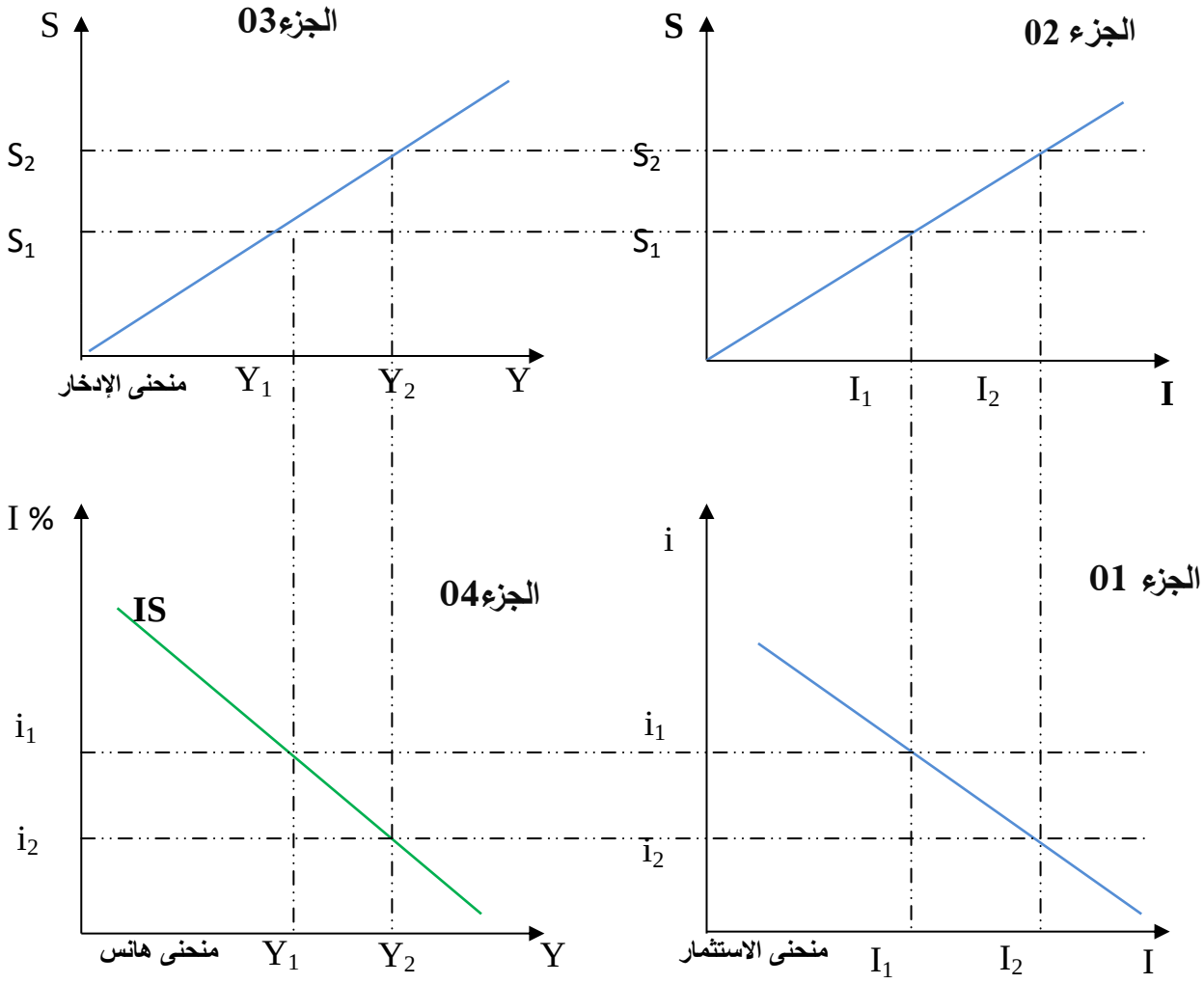

يتضمن الشكل اعلاه اربعة أجزاء حيث يمثل:

الجزء الاول: منحنى الكفاية الحدية لرأس المال، الذي يبين أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة

الجزء الثاني: فيبين شرط تساوي الاستثمار **I** مع الادخار **S** حيث يتمثل الاستثمار على المحور الافقي، والادخار على المحور العمودي ويتحقق هذا التساوي عند كل نقطة تقع على الخط الذي

يبدأ من نقطة تلاقي محور الاستثمار ومحور الادخار (نقطة المركز)، والذي ينصف الزاوية الاصل عند الزاوية 45.

الجزء الثالث: يوضح أن الادخار وهو دالة متزايدة في الدخل، ميلها موجب، وهو يقل عن الواحد الصحيح، ويمثل الميل الحدي للادخار، حيث يبين أثر الزيادة في الدخل على الادخار.

الجزء الرابع:

يبين العلاقة القائمة بين مستويات الدخل و اسعار الفائدة، التي يعبر عنها بالمنحنى (IS) و الذي يشير الى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة و التي من خلالها يتحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار، ومن ثم يتحقق التوازن العام في السوق السلعي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إبراز بعض الملاحظات على المنحنى:

يعتبر منحنى IS عادة سالب كما هو مبين في الشكل 08 والسبب هو وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، بحيث كلما خفضنا سعر الفائدة زاد الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، وهو ما يدفع الادخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار.

1-1 انتقالات منحنى IS:

ينتقل منحنى IS بتغير أحد العناصر المكونة لمعادلة IS ، نذكر من بينها ادوات السياسة المالية المتمثلة في :الانفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات الحكومية للأفراد.

و لتوضيح ذلك نفرض المثال النموذج التالي:

$$I=250-1500i \quad ، \quad C=50+0،8Y_d$$

المطلوب:

- ايجاد الدخل في التوازن وفق اسعار الفائدة :0.08،0.09،0.1

الحل:

$$S=I \Rightarrow -50+0.2Y_d=250-1500i$$

- عدم وجود الضرائب و التحويلات يجعل $Y=Y_d$ومنه:

$$0.2Y=300-1500i \Rightarrow Y=1500-7500i$$

i	0.08	0.09	0.1
Y1	900	825	750

- ندرج الان الانفاق الحكومي بقيمة 20. ونحاول معرفة تأثير ذلك على الدخل الوطني في ظل أسعار الفائدة السابقة .

$$S=I+G_0 \Rightarrow -50+0.2Y_d=250-1500i+20$$

$$Y_d=Y \Rightarrow 0.2Y=320-1500i \Rightarrow \mathbf{Y=1600-7500i}$$

i	0.08	0.09	0.1
Y2	1000	925	850
ΔY	100	100	100

حيث : $\Delta Y=Y2-Y1$

تزداد قيمة الدخل الوطني بقيمة التغير في الانفاق الحكومي مضروبا في المضاعف و نكون في هذه الحالة بصدد الاثر التام للانفاق الحكومي.

$$\Delta Y=(1/1-b)\Delta G=(1/1-0.8)20=100$$

نلاحظ ان هذا التغير هو نفسه التغير السابق، وهو ما يفسر الاثر التام للإنفاق الحكومي، وهذا بافتراض ثبات أسعار الفائدة في هذا النموذج كما يبينه المنحنى البياني أدناه .

ويمثل الانفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الفعال، والذي يسمح بزيادة العرض الكلي حسب النظرية الكينزية في ظل التشغيل الناقص، ويزداد الدخل الوطني بمقدار التغير في أحد عناصر الطلب الفعال مضروبا في المضاعف الذي يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك في النموذج البسيط .

وفيما يلي التمثيل البياني المحدد لانتقال منحنى IS، والمحدد لمقدار التغير في الدخل الوطني الناتج عن التغير في الانفاق الحكومي.

الشكل 09: انتقال منحنى IS

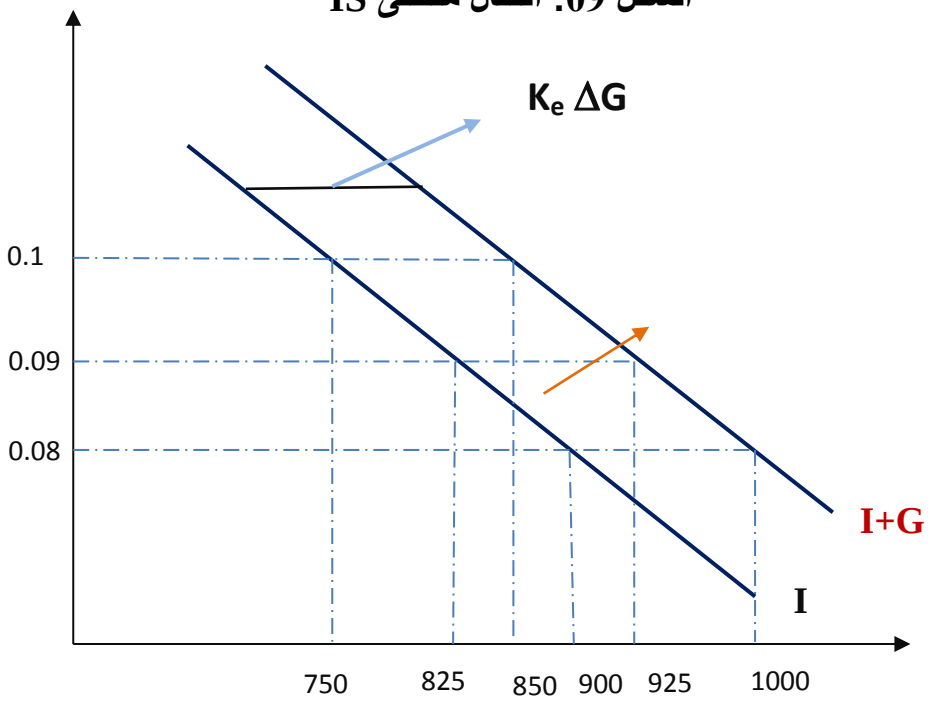

الضرائب و التغير في مستوى الدخل الوطني : تمثل الضرائب عنصرا من عناصر السياسة المالية للحكومة، وتقلص من الدخل المتاح ،و يؤدي ذلك الى تراجع الطلب الاستهلاكي، فيتراجع معه الدخل الوطني . وسوف نبين ذلك من خلال المثال العددي التالي:

$C=100+0.75Y_d$.$I=400-1500i$

$S=I \Rightarrow -100+0.25\ Y_d=400-1500i$

$Y=Y_d \Rightarrow 0.25Y=500-1500i \Rightarrow Y=2000-6000i$

I	0.06	0.08	0.1
Y	1640	1520	1400

ندرج الان الضرائب المستقلة بقيمة 10 وحدات نقدية، ونرى التغيرات التي تطرأ على الدخل الوطني.

$$S+T_0=I\Rightarrow -100+0.25(Y-10)+10=400-1500i$$

$$-100+0.25Y-2.5+10=400-1500i$$

$$0.25Y=492.5-1500i\Rightarrow Y=1970-6000i$$

I	0.06	0.08	0.1
Y	1610	1490	1370
ΔY	-30	-30	-30

نلاحظ ان الدخل الوطني قد تراجع بالمقدار 30و.ن بعد ادراج الضرائب ،وهذا ما يفسر لنا الاثر السلبي للضرائب ،ويمكن تحديد قيمة التغير بطريقة المضاعف .

$$\Delta Y=\frac{-b}{1-b}\Delta T=\frac{-0.75}{1-0.75}10=-30$$

وهو ما يمثل الاثر التام للضرائب ، وهذا بسبب عدم تغير أسعار الفائدة نظرا لوجودنا في سوق السلع و الخدمات فقط ، وعدم ادراج سوق النقود .

التحويلات والتغير في مستوى الدخل الوطني :

تمثل التحويلات زيادة فعلية في الدخل المتاح ،مما يؤدي الى زيادة مستوى الدخل الوطني في حالة التشغيل الناقص ،وللتحويلات نفس اثر الضرائب ولكن و لكن بإشارة معاكسة ، و سوف نبين **ذلك من خلال المثال التالي :**

- لدينا النموذج التالي:

$C=60+0.9Y_d$ ، $I=100-500i$

المطلوب:

- أوجد معادلة IS؟

<u>الحل:</u>

- **ايجاد معادلة IS:**

$$I=S\Rightarrow 100-500i=-60+0.1Y_d$$

$$Y_d=Y\Rightarrow 0.1Y=160-500i\Rightarrow Y=1600-5000i$$

نقوم بحساب قيم الدخل الوطني في ظل اسعار الفائدة : 0.08,0.06,0.04

i	0.04	0.06	0.08
Y	1400	1300	1200

ندرج التحويلات الحكومية بمقدار 10 وحدات نقدية، ونحاول معرفة التغيرات الحاصلة في مستويات الدخل الوطني.

$$S=I+R_0 \Rightarrow -60+0.1Y_d=100-500i+10$$
$$-60+0.1(Y+10)=100-500i+10$$
$$-60+0.1Y+1=110-500i \Rightarrow 0.1Y=169-500i$$
$$\mathbf{Y=1690-5000i}$$

I	0.04	0.06	0.08
Y	1490	1390	1290
ΔY	90	90	90

نلاحظ ان الدخل الوطني قد زاد بمقدار 90 وحدة نقدية مقارنة مع الدخل قبل ادراج التحويلات ، ويمكن ايجاد قيمة التغير بطريقة المضاعف كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{b}{1-b}\Delta R = \frac{0.9}{1-0.9}10 = 90$$

نلاحظ تحقق الاثر التحويلات، وهذا بسب عدم تغير مستويات أسعار الفائدة، لأننا في سوق السلع

2- توازن السوق النقدي (منحى LM):

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتعادل الطلب على النقود (تفضيل السيولة) مع الكمية المعروضة منه عند كل سعر فائدة ملائم لمستوى معين من الدخل خلال فترة زمنية معينة تكون قصيرة الاجل و ذلك في ظل الافتراضات التالية:

- ✓ ان عرض النقود ثابت ومستقل عن الطلب عليها و مستقل عن الدخل وسعر الفائدة
- ✓ الطلب على النقود مستقر (على مدى القصير).

- ✓ تلعب أسعار الفائدة الدور العكسي (علاقة عكسية) لحجم الاستثمار .
- ✓ ثبات مستوى الاسعار.

2-1 الطلب على النقود (تفضيل السيولة):

يرجع كينز الطلب على النقود ثلاث لدوافع أساسية، فهي تطلب بغرض المعاملات، والاحتياط والمضاربة، حيث يرتبط الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وأما المضاربة فتربطها علاقة عكسية مع معدل الفائدة.

- **دافع المعاملات:**

أي أنها تطلب لتسوية المعاملات على إعتبار أن للنقود وظيفة وسيط للتبادل للعمليات اليومية الجارية، ويتوقف هذا النوع من الطلب على حجم الدخل والتوظيف، كلما زاد الدخل والتوظيف كلما زاد الطلب على النقود لدافع المعاملات و لكن بمعدل متناقص، و العكس صحيح ، والشكل الموالي يوضح ذلك .

الشكل 10: منحنى دالة طلب النقود بدافع المعاملات

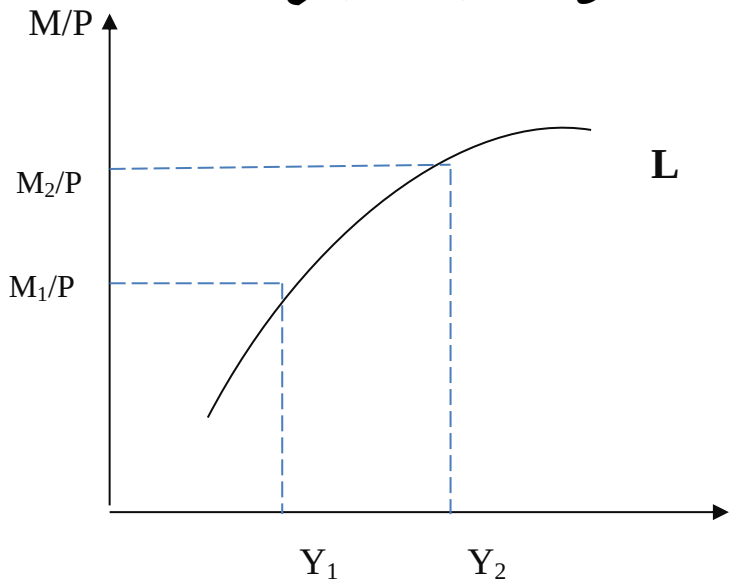

حيث Y: الدخل

M/P:تفضيل الافراد للاحتفاظ بالنقود للمعاملات (الارصدة النقدية).

وهذا الدافع يتمثل في رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة لتغطية نفقاتهم الجارية اليومية كدفع الاجور للعمال و شراء المواد الاولية التشغيلية ...الخ

- **دافع الاحتياط :**

و هي رغبة الأفراد اصحاب المشاريع في الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل لمواجهة النفقات الفجائية و الاستفادة من الفرص غير المتوقعة ،و هذه النفقات المفاجئة مرتبطة بالمستقبل الذييتج عنه احتمال اما انخفاض في الدخل او الزيادة في النفقات .

- **دافع المضاربة:**

هذا الدافع يهدف الى الاستفادة من تقلبات الاسعار المتوقع حدوثها في اسواق الاوراق المالية حيث اذا كانت السندات مرتفعة القيمة حاليا بالنسبة للمستقبل الذي سينخفض ثمنها فسيقومون ببيعها حالا للاحتفاظ بالنقود سائلة خوفا من الخسارة ، والعكس صحيح اذا كانت منخفضة ثمنها حاليا يقومون بشراء سندات اخرى لبيعها في المستقبل للاستفادة من فارق السعر (مضاربة).

و اعتبر كينز أن تقلبات الطلب على النقود لدافع المضاربة من أهم الاسباب التي تؤدي الى تقلبات اسعار الفائدة في سوق الاوراق المالية ، بمعنى هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة، كلما انخفض سعر الفائدة الى أدنى حد ممكن لا يمكن أن تنخفض بعده مهما وصلت الزيادة في كمية النقود المطلوبة وهذا ما يطق عليه بمصيدة السيولة أو فخ السيولة:،

ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

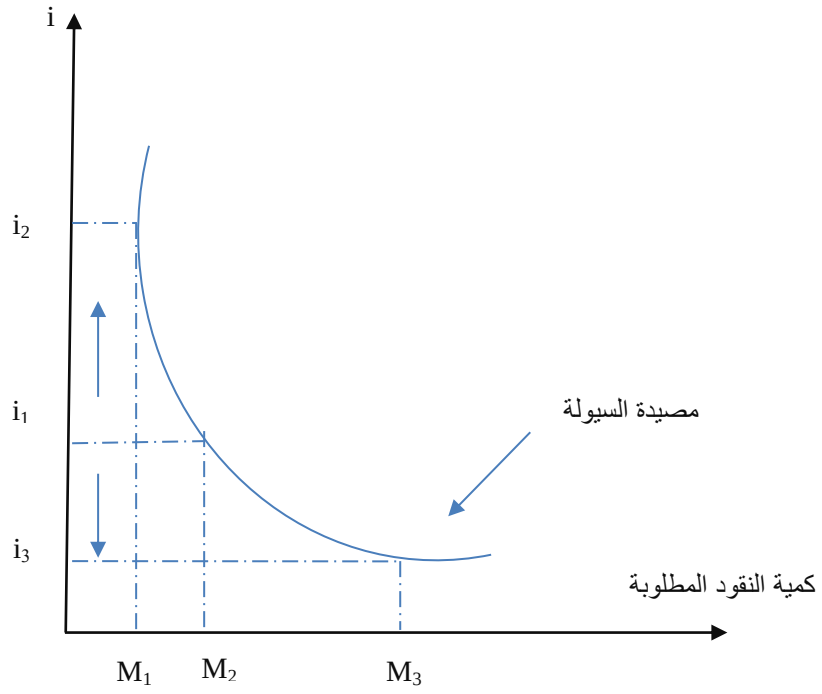

نلاحظ عند مستوى عال لسعر الفائدة يستعملون الافراد وأصحاب المشاريع كل ما لديهم من أموال لشراء السندات لذلك فكمية النقود في شكلها السائل لدى هؤلاء الافراد تنخفض الى الحد ادنى و العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة فتزداد كمية النقود المطلوبة في شكلها السائل للاحتفاظ بها للمضاربة لكن لن تنخفض اكثر من i_3 مهما زاد الطلب على النقود اكثر من M_3 لان هناك نفقة يجب تحملها مقابل تحويل النقود الى سندات وبالتالي توفير حد ادنى من العائد لإقناع اصحاب الاموال من اقراض اموالهم .

ومنه تصبح المعادلة الكلية للطلب عل النقود وذلك بجمع المعادلات الثلاثة M

$$M_d=M_{d1}+_{d2}M+M_{d3}$$

الخلاصة :

ان الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط غير مرتبط بسعر الفائدة بل مرتبط طرديا بالدخل ، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة مرتبط بسعر الفائدة بعلاقة عكسية.

2-2 عرض النقود :

كمية النقود محددة من طرف السلطات النقدية (البنك المركزي) وهي على المدى القصير يفترض أنها ثابتة .

3-3 التوازن في سوق النقد :

يتحقق التوازن في سوق النقد عند التقاء عرض النقود بالطلب عليه حيث:

- اذا زاد عرض النقود مع بقاء الطلب عليها ثابتا يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح .
- اذا زاد الطلب على النقود بسبب ارتفاع مستوى الدخل مع بقاء عرض النقود يؤدي الى ارتفاع معدل الفائدة.

و من ثم فان هناك علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة التوازني كما يبينه التالي:

الشكل 12: المستويات المختلفة للدخل عند كل توازن

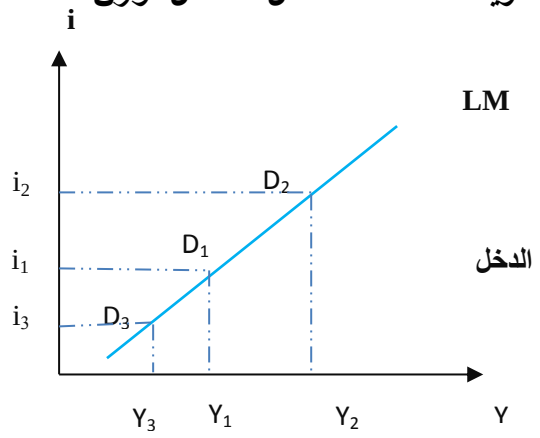

فالنقاط ($D_1D_2D_3$) تمثل المستويات المختلفة لأسعار الفائدة التوازنية التي تكون عندها كمية النقود المعروضة ، وتعتبر كذلك على المستويات المختلفة للدخل عند كل توازن. وفيما يلي مثال نبين فيه كيفية الحصول على معادلة **LM:**

تمرين:

نفرض أن مستوى عرض النقود $M_S = 100$، وأن معادلة الطلب على النقود هي كالآتي:

$$M_d = 0.25y + 80 - 300i$$

المطلوب:

- أوجد معادلة **LM** ؟

الحل:

لدينا: $M_S = M_d \Rightarrow 100 = 0.25y + 80 - 300i$

$$\Rightarrow 100 - 80 + 300i = 0.25y \Rightarrow \mathbf{y = 80 + 1200i}$$

وهي معالة **LM** التي تظهر العلاقة الموجبة بين مستويات سعر الفائدة ومستويات الدخل الوطني، أي العلاقة طردية، حيث أن الافراد يوظفون مبالغ أكبر عندما يزداد سعر الفائدة، وباعتبار أن أسعار الفائدة إحدى عناصر الدخل الوطني عند قياسه بطريقة المداخيل، وأن التوظيف الاجمالي يزداد فإن الدخل الوطني يزداد بزيادة العائد.

نفرض مستويات معينة لسعر الفائدة، فتتحدد معنا مستويات الدخل الوطني الموافقة من خلال التعويض في معادلة LM السابقة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

I	0.06	0.08	0.1
Y	152	176	200

نلاحظ فعليا أن الدخل الوطني يزداد بزيادة أسعار الفائدة ،مما يؤكد العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة ، كما هو موضح في الشكل أعلاه.

2-3اشتقاق منحنى LM بيانيا:

يمكن اشتقاق منحنى LM بيانيا انطلاقا من المنحنيات البيانية المشكلة لسوق النقود، و يتم ذلك كما يلي:

الشكل: 13 إشتقاق منحنى LM بيانيا:

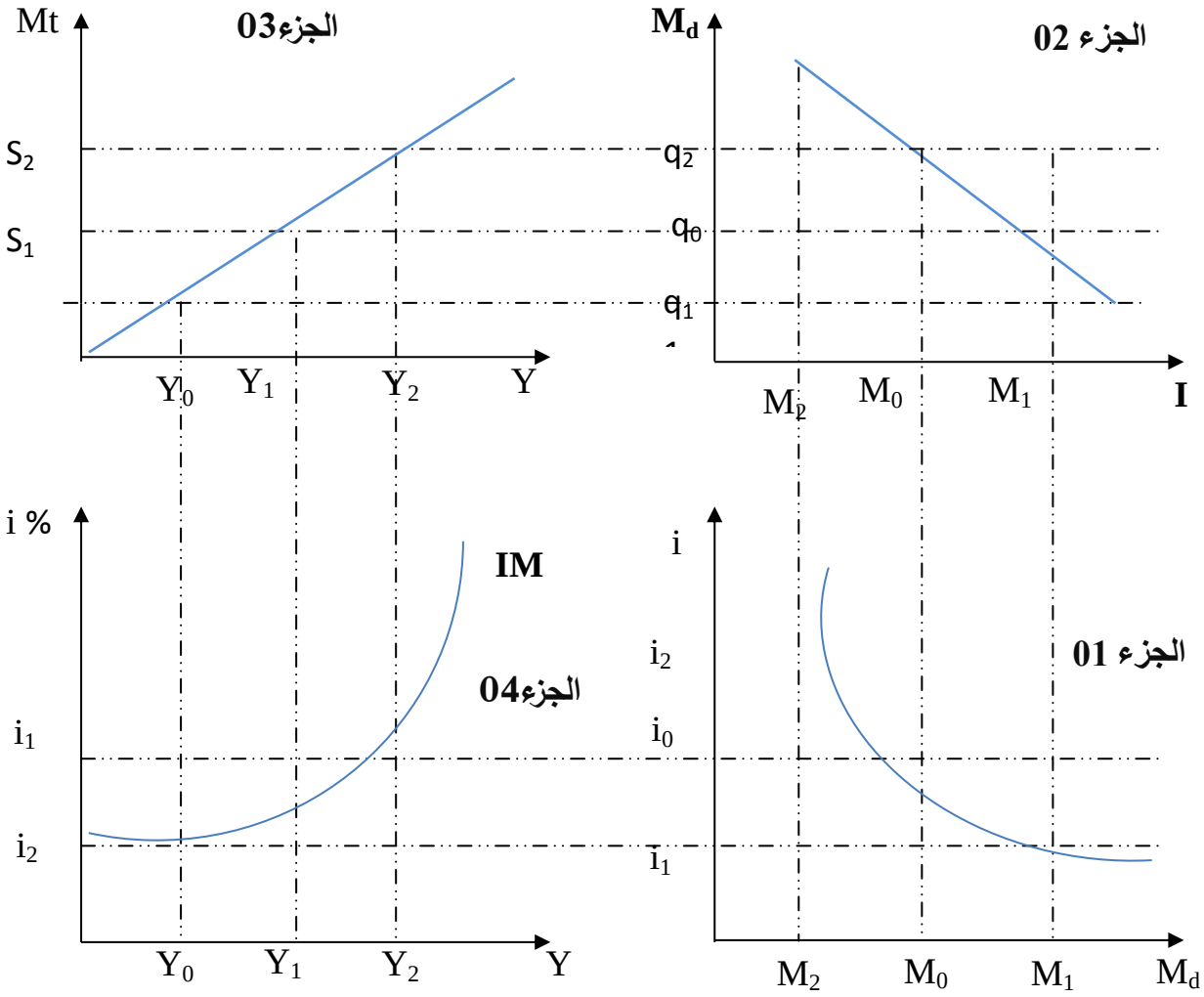

4-2 الانتقالات في المنحنى LM:

ينتقل منحنى LM الى الاسفل بالمؤثرات التي تزيد من الدخل الوطني ، وينتقل الى الاعلى بالمؤثرات التي تقلل من الدخل الوطني.

فمثلا : الزيادة في عرض النقود تنقل منحنى LM الى اسفل، وسوف نبين ذلك من خلال افتراض زيادة في عرض النقود بالمقدار 20و.ن استنادا للمثال العددي السابق ونعيد صياغة معادلة LM كما يلي:

$$M_s+\Delta M_s=100+20=120\Rightarrow 120=0.25Y+80-300i$$

$$40+300i=0.25Y\Rightarrow \mathbf{Y=160+1200i}$$

بالاعتماد على أسعار الفائدة السابقة يمكن ايجاد مستويات الدخل الوطني الجديدة لنستطيع بعد ذلك تحديد مقدار التغير في الدخل الوطني و الناتج عن الزيادة في عرض النقود .

I	0.06	0.08	0.1
Y	232	256	280
ΔY	80	80	80

وبرسم منحنى LM في المعلم السابق يتبين لنا كيفية انتقال منحنى LM الى الاسفل، وذلك كما يلي:

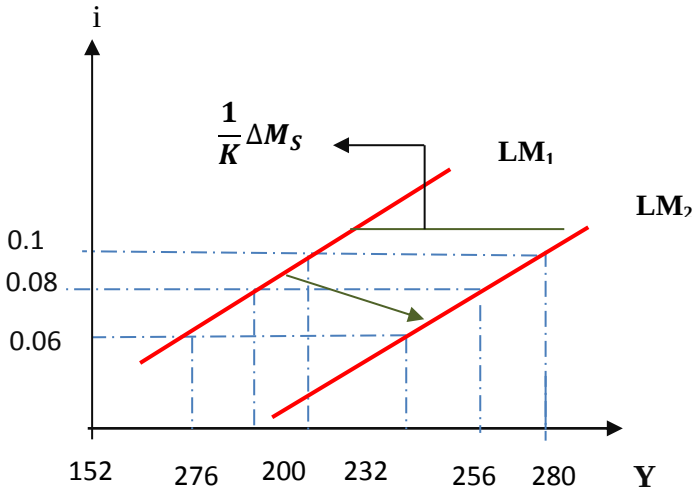

إن مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتج عن الزيادة في عرض النقود تتحدد بالمضاعف النقدي مضروبا في مقدار الزيادة في عرض النقود، ففي المثال السابق لدينا الزيادة في عرض النقود تساوي 20 و.ن، ولدينا من جهة اخرى نسبة الطلب على النقود للمعاملات والحيطة والحذر اي المضاعف النقدي يساوي :

$\frac{1}{K}$ وهو المحدد لمقدار التغير في الدخل الوطني عندما يتغير عرض النقود .

وحسب المثال السابق كان التغير في عرض النقود بالزيادة 20 وحدة نقدية ، وكانت K تساوي 0.25 ، و منه :

$$\Delta Y=\frac{1}{k}\Delta Ms=\frac{1}{0.25}20=80$$

في هذه الحالة يكون التوسع النقدي قد حقق الاثر التام أي أكبر زيادة ممكنة في الدخل الوطني مع شرط التشغيل الناقص وهذا بافتراضنا ثبات معدلات الفائدة عند مستويات السابقة ،أي قبل الزيادة في عرض النقود، وهذا لوجودنا في سوق واحدة تتمثل في سوق النقود .

الاثر التام يعني الزيادة العظمى في الدخل الوطني الناتج عن التغير في أحد العناصر المؤثرة في المعادلة LM ،وفي المثال السابق فان الزيادة القصوى الممكنة في الدخل الوطني الناتج عن زيادة عرض النقود ب 20 و.ن هي 80 و.ن.

ثانيا: التوازن الآني لسوقي النقد والسلع والخدمات

عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة المالية و النقدية، و هو ما يطلق عليه تحليل "هيكس–هانسون" أو النظرية الكينزية الجديدة، وهي تحاول تحديد المستوى لـ **Y** و i في آن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار **(I)** والادخار **(S)** والطلب النقدي وعرض النقد، و بعكس، وبتجميعهما في شكل واحد يتحدد **Y** و **i** تحديدا أنيا ويتضح من الشكل أن هناك **3** احتمالات لهذا التوازن، تتحدد تبعا لوضع منحنى **(LM)**.

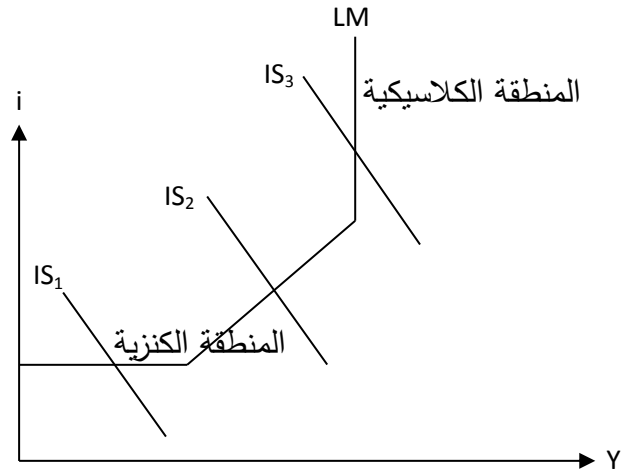

و إذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلا، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بإتباع السياسات الاقتصادية و المالية و/ أو النقدية

التوسعية مما يؤثر على كل من منحنى **IS** و **LM**، وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى، وقد تكون إحداهما عديمة الفعالية.

- تكون السياسات المالية فعالة جدا عند مستويات المنخفضة للدخل وسعر الفائدة (المنطقة الكنزية)
- تكون السياسات المالية أقل فعالية وتصبح السياسات النقدية هي الفعالة عند المستويات المرتفعة للدخل وسعر الفائدة وهي المنطقة الكلاسيكية.

و **مجمل الخلاصة** ،ان فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية تتوقف على مرونة الوقين (السلعية و النقدية) بالنسبة لسعر الفائدة (مدى انحدار كل من IS و LM.و اذا اعتبر " الكينزيون المحدثون"ان السياستين فعالتان ، مع استثناء حالة السياسة النقدية التي لا تكون فعالة عند مصيدة السيولة ،فان النقديين يرون ان السياسة النقدية فعالة دوما.

ومما تجدر الاشارة إليه هو أنه على الرغم من وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الانتاج وسوق النقد، فهنالك مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة يحقق التوازن في السوقين معا وهذا المستوى يتحدد بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع IS ومع منحنى التوازن النقدي LM كما هو مبين في الشكل

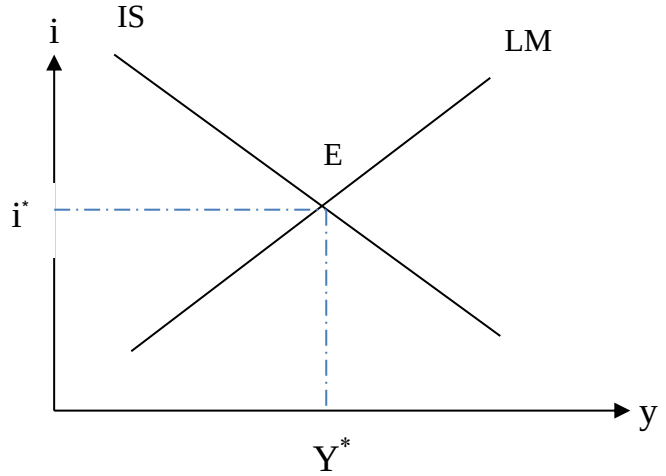

ويقصد بالتوازن الآني في الاسواق توازن كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، ومن ثم تحديد العلاقة بين قيمة الناتج Y المحقق في سوق السلع والخدمات وبين متطلبات تمويل

عملية الانتاج من خلال مكونات السوق النقدي ومحدد معدل الفائدة i ومن خلال هذه العلاقة يمكننا معرفة تأثير السياسات الاقتصادية نقدية كانت أم مالية أو تجارية.

ولتحدي التوازن، نقوم أولا بإيجاد معادلة IS ثم نحدد معادلة LM وبعد ذلك نساوي بين المعادلتين ليتحدد لنا مستوى سعر الفائدة التوازني، ونحدد بعد مستوى الدخل الوطني في التوازن.

تطبيق:

لنفرض أن لدينا النموذج التالي:

$M_S=80$ ، $M_d=0.2y+50-300i$ ، $C= 50+0.8y_d$ ، $I=150-500i$

المطلوب:

- تحديد ثنائية التوازن، مع التمثيل البياني

الحل:

نشكل أولا معادلة IS ثم معادلة LM وذلك كما يلي:

$$S=I \Rightarrow -50+0.2Y_d =150-500i$$

$$Y_d =Y \Rightarrow 0.2Y+150-500i+50$$

Y=1000-2500i وهي معادلة IS

ولدينا:

$$M_S= M_d \Rightarrow 80=0.2Y+50-300i$$

$$0.2Y =30+300i \Rightarrow$$

Y= 150 +1500i وهي معادلة LM

- **إيجاد ثنائية التوازن: نساوي بين المعادلتين لنجد**

$$IS = LM \Rightarrow 1000-2500i =150+1500i$$

$$850=4000i \Rightarrow \mathbf{i=0.2125}$$

$$\mathbf{Y_{IS}}=1000-2500(0.2125)=468.75$$

$$Y_{LM} =150+1500(0.2125)=468.75$$

- **التمثيل البياني**

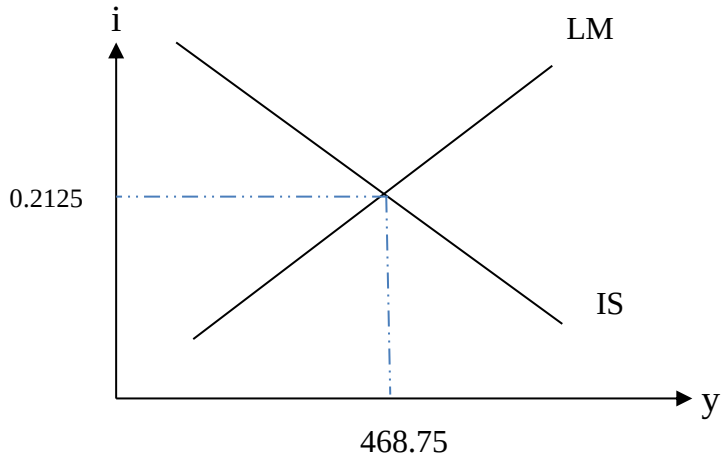

ثالثا: حالات التوازن الآني IS-LM

يمثل الشكل الموالي التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد، والحالات الاربع التي تمثل حالات انحراف عن التوازن، وتستبطن حالة خلل اقتصادي.

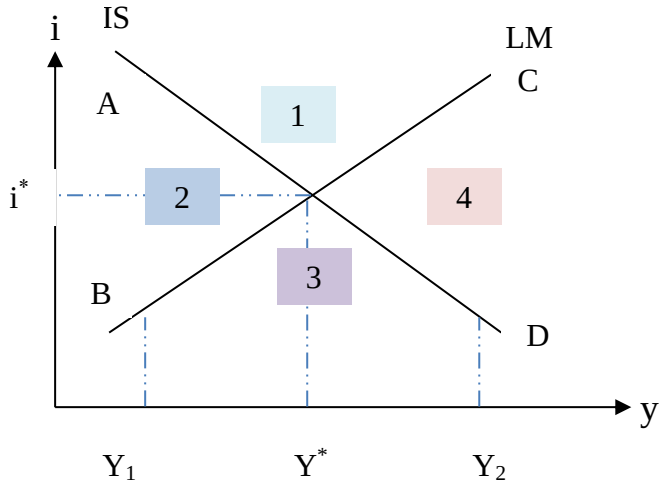

- **المنطقة 1:** منطقة فائض عرض النقود، فائض عرض السلع والخدمات، وبالتالي فالمنطقة خاصة بالسياسة النقدية الانكماشية والسياسة المالية التوسعية.

- **المنطقة 2:** منطقة فائض عرض النقود، فائض الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فالمنطقة خاصة بالسياسة النقدية والمالية الانكماشية.
- **المنطقة 3:** فائض الطلب على النقود، فائض الطلب على السلع والخدمات، وهذه الوضعية خاصة بالسياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية.
- **المنطقة 4:** فائض الطلب على النقود، فائض عرض السلع والخدمات، وهذه الوضعية خاصة بالسياسة المالية والنقدية التوسعية.

رابعا: تمارين محلولة

التمرين الاول:

حدد مدى صحة أو خطأ العبارات الالية مع التعليل:

1- ينتقل منحنى IS إلى اليسار إذا كانت هناك زيادة في الضرائب؟

2- ينتقل منحنى IS إلى اليمين إذا كانت هناك زيادة في الضرائب والانفاق الحكومي؟

3- ينتقل منحنى lm إلى اليمين إذا إنخفض معدل الفائدة؟

4- زيادة الواردات تجعل منحنى IS ينتقل إلى اليسار؟

5- زيادة الصادرات تجعل IS و LM ينتقلان إلى اليمين؟

6- يفضل الافراد الطلب على النقود للمضاربة عندما يزيد سعر الفائدة؟

7- يوجد فصل تام وكامل بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي؟

حل التمرين الاول:

1- صحيح، وذلك لان زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الاستثمار ومنه فإن IS ينتقل إلى اليسار، أي نحو الاسفل.

2- خطأ، لأن الزيادة في الضرائب كما ورد في الاجابة رقم 1 تؤدي إلى إنخفاض الاستثمار وبالتالي اتجاه منحنى IS الى اليسار، في حين أن زيادة الانفاق الحكومي G يجعل IS ينتقل الى اليمين لان زيادة G تؤدي غلى زيادة Y باعتبار أن Y=C+I+G وبالتالي زيادة IS

3- خطأ، بل ان منحنى LM لا يتأثر بتحرك معدل الفائدة بل ان زيادة أو نقصان M هو الذي يؤثر على LM

4- صحيح، لان زيادة الواردات M بمثابة تسرب الدخل الوطني للخارج مما يؤدي إلى نقصان الاستثمار وبالتالي انتقال منحنى IS نحو اليسار.

5- خطأ، بل IS فقط من ينتقل إلى اليمين عند زيادة الصادرات باعتبار ان زيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الدخل Y الذي سيؤدي بدوره الى زيادة الاستثمار وبالتالي تحرك IS نحو اليمين بالزيادة.

6- خطأ تماما، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

زيادة معدلات الفائدة يؤدي إلى تخفيض القيمة الحالية للسندات VAC وهذا يؤدي إلى زيادة شراء السندات في السوق المالية مما يؤدي إلى نقصان الطلب على النقود بغرض المضاربة

7- خطأ، بل هو فصل منهجي فقط بينما فرعي الدراسة مرتبطين ارتباطا وثيقا لان الكل يؤثر على الجزء والجزء يؤثر على الكل، والامثلة عديدة: ظاهرة التضخم ظاهرة كلية تؤثر على المستوى الجزئي، والظواهر الجزئية كتسريح العمال تؤدي إلى البطالة على المستوى الكلي.

التمرين الثاني: حدد المصطلحات التالية:

1. عمليات السوق المفتوح، 2 . سياسة سعر إعادة الخصم 3 . أثر الطرد
2. السياسة النقدية/ السياسة المالية،

حل التمرين الثاني:

1. **عمليات السوق المفتوح:** يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات المالية الحكومية في السوق النقدية .
2. **سياسة سعر إعادة الخصم** : يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديها للحصول على إحتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الإئتمان ومنح القروض للمتعاملين .

3. **أثر الطرد** : أو أثر المزاحمة ويقصد بها تلك الخسارة في النمو نتيجة لتطبيق سياسة مالية توسعية

4. **السياسة المالية**:

ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها: تلك السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد غير المرغوبة على الدخل، والانتاج، والاستخدام.

ويمكن تعريفها أيضا أنها: ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا جليا بأن السياسة المالية تعتمد على مجموعة من الادوات، بل هي تعتبر محصلة لجملة من السياسات أهمها السياسة الجبائية، سياسة الانفاق العام، سياسة الموازنة العامة، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الاهداف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في تخصيص الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

السياسة النقدية:

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي G.L Bash على أنها « الاجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية لتأثير بشكل فعال في حجم وتركيب الموجودات التي يحتفظ بها القطاع غير البنكي سواء كانت نقدية أو ودائع أو سندات حكومية ». كما عرفت السياسة النقدية بأنها « مجموعة التدابير والاستراتيجيات التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة عرض النقود، بما يخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ». وتعرف أيضاً بأنها: « تلك السياسة التي تؤثر على الاقتصاد من خلال النقود».

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي **Einzig** وهو« أن السياسة النقدية هي عبارة عن جميع القرارات والإجراءات النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ».

التمرين الثالث:

لتكن لدينا المعلومات التالية:

$S=-30+0.2Y_d$. $Y^*=4700$. $i=10\%$. $\mathbf{I_0}=1300$

المطلوب :

1. أوجد معادلة IS
2. اذا كان $T=0.03Y$, $G_0=10$، حدد مستوى الدخل عند نفس معدل الفائدة.
3. نضيف الصادرات والواردات للنموذج، حيث تصبح : $X=20$ ، $M=5+0.1Y$
4. حدد الدخل التوازني الجديد عند نفس معدل الفائدة .
5. ما هي قيمة " i " حتى نحصل على نفس مستوى الدخل التوازني قبل إدراج العالم الخارجي

الحل :

1. لتكوين معادلة IS نحدد اولا معادلة الاستثمار، وذلك كما يلي:

$$S=I\Rightarrow -30+0.9Y_d=1300-\lambda(0.1)$$

عدم وجود الضرائب والتحويلات يجعل $Y_d=Y$ وقيمته في هذا المثال هي4700 ومنه:

$$-30+0.2(4700)=1300-\lambda(0.1)\Rightarrow\lambda(0.1)=1300-910$$

$$\Rightarrow\lambda(0.1)=390\Rightarrow\lambda=3900$$

ومنه: $\mathbf{I=1300-3900i}$

$$I=S\Rightarrow 1300-3900i=-30+0.2Y_d$$

عدم وجود الضرائب والتحويلات يجعل $Y_d=Y$ ومنه:

$$0.2Y=1330-3900i\Rightarrow Y=6650-19500i$$

2.ادراج الانفاق الحكومي والضرائب وتحديد مستوى الدخل الوطني عند نفس مستوى الفائدة.

$$Y=C+I+G_0=30+0.8(Y-0.03Y)+1300-3900i+10$$

$$Y-0.8Y+0.024Y=1340-3900i\Rightarrow 0.224Y=1340-3900i$$

$$Y=5982.14-17410.71i$$

- تحديد مستوى الدخل الوطني عند سعر فائدة 0.1 :

$$Y=5982.14-17410.71\ (0.1)=4241.07$$

$$\Delta Y=4241.07-4700=-458.93$$

3. ادراج الواردات و الصادرات :

$$Y=C+I+G_0+(X_0-M)$$

$$Y=30+0.8(Y-0.03)+1300-3900i+10+(20-5-0.1Y)$$

$$Y-0.8Y+0.024+0.1Y=1355-3900i$$

$$0.324Y=1355-3900i \Rightarrow Y=4182.1-12037i$$

$$i=0.1\Rightarrow \mathbf{Y=2978.4}$$

$$\Delta Y=2978.4-4241.7=\mathbf{-1263.3}$$

تراجع الدخل الوطني راجع الى كون الواردات أكبر من الصادرات ، أي أن التسرب اكبر من الحقن.

قيمة سعر الفائدة للحصول على نفس مستوى الدخل قبل ادراج العالم الخارجي ،أي قيمة الدخل الوطني تساوي 4241.07 :

$$4241.07=30+0.8(4241.07-0.03(4241.07))+1300-3900i+10+20-5-0.1(4241.07)$$

$$4241.07=1355+3392.856-101.8-424.107-3900i$$

$$4241.07=4221.949-3900i$$

نلاحظ ان قيمة سعر الفائدة بالسالب، مما يدل ان اعتماد السياسة النقدية بتخفيض سعر الفائدة لتجاوز الاثار السلبية للواردات غير ممكنة، وعليه ينبغي إعتماد سياسة الحقن لتجاوز سلبيات التسرب، وهذا حفاظا على مستوى الطلب الفعال السابق .

<u>التمرين الرابع:</u> ليكن لدينا النموذج التالي:

$$C=80+0.8Y_d \quad ، \quad I=150-500i.$$

<u>المطلوب :</u>

1. ارسم منحنى IS على ضوء أسعار الفائدة 0.06 0.08 0.01

2. حدد العلاقة بين مستوى الدخل الوطني وسعر الفائدة، ما هو اقصى دخل يمكن الوصول اليه علميا ؟علل اجابتك.
3. اذا كانت $T=5+0.05Y$
   - كيف يتأثر منحنى IS؟ بين ذلك بيانيا.
   - كم يصبح مقدار الدخل ؟ حدد مقدار الضرائب بطريقتين، وما موقع منحنى IS الجديد.
   - كم يجب ان تكون قيمة G لإلغاء اثر الضرائب؟ وما موقع منحنى IS الجديد .
4. هل المعطيات السابقة تسمح بتحديد التوازن في الاقتصاد الوطني ؟ علل الاجابة.

الحل:

1. نشكل أولا معادلة IS.

$$I=S \Rightarrow 150-500i=-80+0.2Yd$$

عدم وجود الضرائب والتحويلات يجعل: $Y=Y_d$ ومنه

$$0.2\ Y=230-500i \Rightarrow \mathbf{Y=1150-2500i}$$

I	0.06	0.08	0.1
Y	1000	950	900

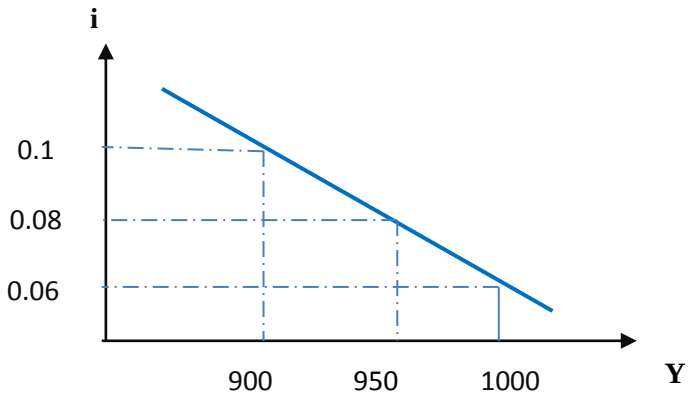

2. تحديد العلاقة بين مستوى الدخل الوطني وسعر الفائدة:

من خلال منحنى IS نلاحظ وجود العلاقة العكسية بين الدخل الوطني ومستويات أسعار الفائدة السائدة في السوق، وهذا راجع للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، وباعتبار الاستثمار أحد عناصر الطلب الفعال، فان تراجعه بارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى تراجع الطلب الكلي ومن ثم العرض الكلي الذي يمثل الدخل الوطني، وعليه فإن أقصى دخل يمكن الوصول إليه في سوق السلع والخدمات هو عندما تصل أسعار الفائدة الى أدنى مستوياتها في ظل التشغيل الناقص، ولا يمكن لسعر الفائدة أن ينعدم.

3. ادراج الضرائب :

بما أن الضرائب تخفض من الدخل المتاح ، وبذلك يتراجع الطلب الكلي ،فيؤدي ذلك الى تراجع الدخل الوطني ،و يتحقق الاثر التام للضرائب مع الابقاء على نفس معدلات الفائدة السابقة .

$$Y=C+I\Rightarrow Y=80+0.8(Y-5-0.05Y)+150-500i$$

$$Y=230+0.8Y-4-0.04Y-500i\Rightarrow 0.24Y=226-500i$$

$$Y=941.67-2083.33i$$

i	0.06	0.08	0.1
Y	816.67	775	733.34
ΔY	-183.33	-175	-166.66

قيمة الضريبة: نظرا لارتباط الضريبة بالدخل الوطني، فان قيمتها تتغير بتغير الدخل الوطني، ويمكن حساب القيم الثلاث بطريقتين :

ط1: تعويض قيم الدخل الوطني في معادلة الضريبة.

$$T1=5+0.05Y=5+0.05(1000)=55$$

$$T2=5+0.05Y=5+0.05(950)=52.5$$

$$T3=5+0.05Y=5+0.05(900)=50$$

2ط: نستخدم طريقة المضاعف الخاص بالضريبة، حيث لدينا مقدار التغير في الدخل الوطني، ومنه يمكن استخلاص قيمة الضريبة الموافقة لكل مستوى من مستويات الدخل.

$$\Delta Y=\frac{-b}{1-b+by}\Delta T$$

$$-183.33=\frac{-0.8}{1-0.8+0.8(0.05)}\Delta T\Rightarrow \Delta T=55$$

$$-175=\frac{-0.8}{1-0.8+0.8(0.05)}\Delta T\Rightarrow \Delta T=52.5$$

$$-166.66=\frac{-0.8}{1-0.8+0.8(0.05)}\Delta T\Rightarrow \Delta T=50$$

تحديد موقع منحنى IS الجديد:

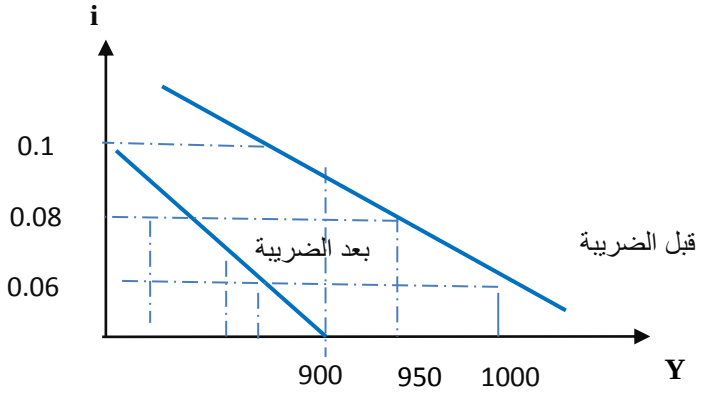

تحديد قيمة الانفاق الحكومي التي تلغي اثر الضريبة :

يمثل G اضافة للطلب الفعال، فهو احد عناصر الحقن، وعليه فهو يعمل عكس الضريبة التي تمثل احد عناصر التسرب و عليه يكون لدينا :

$$S+T=I+G_0$$

$$\Rightarrow -80+0.2(Y-5-0.05Y)+5+0.05Y=150-500i+G_0$$

$$-76+0.2Y-0.01Y+0.05Y=150-500i+G_0$$

$$-226+500I\ 0.24Y=226-500i+G_0\Rightarrow G_0=0.24Y$$

i	0.06	0.08	0.1
Y	1000	950	900
ΔY	44	42	40

ويمكن استنتاج نفس القيم ب استخدام طريقة المضاعف

موقع منحنى IS الجديد:

بما أن الانفاق الحكومي ألغى تماما أثر الضريبة، فإن موضع منحنى IS الجديد هو الوضع الاول قبل ادراج الضريبة.

4.المعطيات السابقة لا تسمح بتحديد التوازن الجديد في الاقتصاد الوطني نظرا لوجودنا في سوق واحدة هي سوق السلع والخدمات، والتي تحتاج إلى سوق ثانية لتوفير التمويل اللازم، وهي سوق النقود، فيحدث التوازن بتفاعل السوقين معا.

التمرين الخامس: (موضوع دكتوراه جامعة غرداية 2023)

اليك المعطيات التالية عن اقتصاد ما :

$C=80+0.7Y_d$ $I=570-200i$. $G=147$. $T=0.2Y$. $M=125+0.06Y$ $X_0=108$

$M_t=0.25Y$. $M_a=80-30i$.$M_s=210$

المطلوب :

1.حدد الاسواق المدروسة في النموذج ،

2.احسب الدخل التوازني ثم مثل هذه الحالة بيانيا ،

3. ما هي مستويات الاستهلاك والاستثمار المناسبة لهذا الدخل؟

4. اوجد كمية النقود المتاحة للمضاربة والمعاملات والاحتياط،

5.ما هي وضعية الميزان التجاري ؟

6.لنفترض أن العرض النقدي قد ارتفع بمقدار 26 ون ، في اي اتجاه ينتقل كل من منحنى IS وLM، (دون تمثيل بياني)، اوجد القيم الجديدة لكل من الدخل و معدل الفائدة ،

7. بالرجوع الى المعطيات الاولى، اذا قررت الحكومة بمقدار 100 و.ن ممولة بالضرائب، في أي اتجاه ينتقل كل من IS و LM (دون تمثيل بياني)، اوجد القيم التوازنية الجديدة لكل من الدخل و معدل الفائدة.

حل التمرين الخامس:

1.حدد الاسواق المدروسة في النموذج، تتمثل الاسواق المدروسة في سوق النقود، وسوق السلع والخدمات .

$$AD=Y-C+I+G+X-M$$

2.احسب الدخل التوازني تم مثل هذه الحالة بيانيا:

$$Y=\frac{1}{1-0.7+(0.7*0.2)+0.06}(80-(0.7*0)+(0.7*0)+570-200i+147+108-125)$$

$$\Rightarrow Y^{*}=\frac{780-200i}{0.5}\Rightarrow \mathbf{Y_{IS}=1560-400i}$$

ايجاد معادلة LM:

$$M_s=M_d\Rightarrow 0.25Y+80-30i=210\Rightarrow Y=\frac{210-80+30i}{0.25}$$

$$\Rightarrow Y_{LM}=520+120i$$

لدينا في التوازن LM=IS:

$$Y=520+120i=1560-400i$$

$$\Rightarrow Y=120i+400i=1560-520\Rightarrow i^{*}=\frac{1040}{520}=\mathbf{2\%}$$

بالتعويض في معادلة IS وLM نجد:

$$Y^{*}=1560-400i=1560-400(2)=\mathbf{760}$$

$$Y^{*}=520+120i=520+120(2)=\mathbf{750}$$

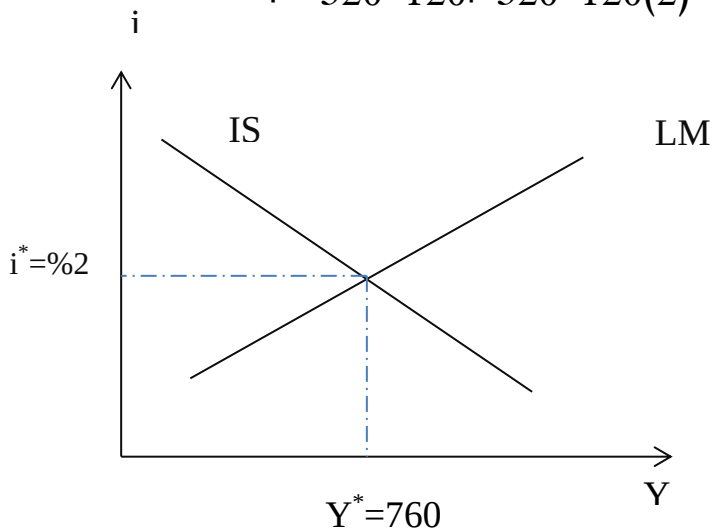

3.ما هي مستويات الضرائب ،الاستهلاك ،الادخار و الاستثمار المناسبة لهذا الدخل ؟

$$T^*=0.2(760)=\mathbf{152}$$

$$Y_d^*=Y-T+R=760-152+0=\mathbf{608}$$

$$C^*=80+0.7Yd\Rightarrow C=80+0.7(608)=\mathbf{505.6}$$

$$S^*=-80+0.3Yd=-80+0.3(608)=\mathbf{102.4}$$

أو

$$Y_d-C=608-505.6=\mathbf{102.4}$$

$$I^*=570-200i=570-200(2)=\mathbf{170}$$

4.اوجد كمية النقود المتاحة للمضاربة والمعاملات والاحتياط :

الطلب على النقود للمضاربة :

$$Ma=80-30i=50-30(2)=\mathbf{20}$$

الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط:

$$M=125+0.06Y=125+0.06(760)=170.6$$

5.ماهي وضعية الميزان التجاري ؟

$$NX=X-M=108-170.6=\mathbf{-62.6}$$

سجل الميزان التجاري عجزا قدره (62.6-).

6. لنفترض ان العرض النقدي قد ارتفع بمقدار 26ون.

في اي اتجاه ينتقل كل من منحنى IS و LM (دون تمثيل بياني):

- اذا زاد عرض النقود ،فان المنحنى IS لا يتحرك من مكانه لان المتغيرات التي تؤثر فيه لم تتغير اما المنحنى LM فينتقل نحو اليمين (الاسفل).
- **اوجد القيم التوازنية الجديدة لكل من الدخل و معدل الفائدة :**

ايجاد معادلة LM:

$$Ms=Md\Rightarrow 0.25Y+80-30i=236\Rightarrow Y=\frac{236-80+30i}{0.25}$$

$$\Rightarrow Y_{LM}=624+120i=1560-400i$$

$$Y=624+120i=1560-400i$$

لدينا في التوازن LM=IS

$$\Rightarrow Y=120i+400i=1560-624\Rightarrow i_1^*=\frac{936}{520}=\mathbf{1.8\%}$$

بالتعويض في المعادلة IS وLM نجد

$$Y_1^*=624+120i=624+120(1.8)=\mathbf{840}$$

$$Y^*=1560-400i=1560-400(1.8)=\mathbf{840}$$

7.بالرجوع الى المعطيات الاولى، اذا قررت الحكومة بمقدار 100 ون. ممولة بالضرائب في اي اتجاه ينتقل كل من منحنى IS و LM.(دون تمثيل بياني):

اذا زاد الانفاق الحكومي والضرائب بنفس القيمة ، فان المنحنى LM لا يتحرك من مكانه لان الكتلة النقدية لم تتغير، اما منحنى IS فينتقل نحو اليمين (الاعلى).

- **اوجد القيم التوازنية الجديدة لكل من الدخل و معدل الفائدة .**

$$Y=\frac{1}{1-0.7+(0.7\times0.2)+0.06}\times(80-(0.7\times100)+(0.7\times0)+570-200i+147+100+108-125)$$

$$\Rightarrow Y^*=\frac{810-200i}{0.5}\Rightarrow \mathbf{Y_{IS}=1620-400i}$$

لدينا في التوازن LM=IS:

$$Y=520+120i=1620-400i$$

$$\Rightarrow Y=120i+400i=1563-520\Rightarrow i_2^*=\frac{1100}{520}=\mathbf{2.11\%}$$

بالتعويض في معادلة IS و LM نجد:

$$Y_2^*=1560-400i=1620-400(2.11)=\mathbf{773.84}$$

$$Y_2^*=520+120i=520+120(2.11)=\mathbf{773.84}$$

أدى ارتفاع الانفاق الحكومي ب 100 و.ن ممولة من الضرائب الى زيادة الدخل الوطني .

التمرين السادس:

ليكن لدينا النموذج الاقتصادي الكلي التالي:

$$C = 150 + 0.75Y_d \;,\quad I = 300 - 3000i \;,\quad G = 250 \;,\quad T = 120 + 0.2Y,\quad R = 120$$

$$M_S = 450 \;,\quad M_t = 0.25Y \;,\quad Ma = 250 - 500i$$

المطلوب:

1- أوجد معادلة التوازن في السوق الحقيقي **(IS)** ومعادلة التوازن في سوق النقود **(LM)** ؟

2- أحسب عند التوازن الاقتصادي الآتي: سعر الفائدة (i^*) ، (Y^*) ؟

3-أحسب عند التوازن رصيد المزانية الحكومية مع التعليق؟

4-إذا علمت أن الدخل عند مستوى التشغيل التام يساوي **1475**:

أ. ماهي وضعية الاقتصاد وما نوع الفجوة الاقتصادية؟

ب. أحسب قيمة التغير في الانفاق الحكومي الضروري لعلاج هذا الاختلال الاقتصادي؟

ت. أحسب ثنائية التوازن الجديدة؟ حدد الظاهرة التي حدثت؟ أحسب قيمتها؟

5-قررت الحكومة لرفع قيمة عرض النقود ب **95 ون**:

أ. ما نوع وطبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة؟

ب. احسب ثنائية التوازن الجديدة؟

ت. ماهي أنجع سياسة اقتصادية اتخذتها الحكومة من بين السياستين السابقتين، علل إجابتك حسابيا؟

حل التمرين السادس:

1. إيجاد معادلة IS و LM

أ. **إيجاد معادلة IS**:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt} = (a + G_0 + I_0 + bR_0 - bT_0)$$

$$Y = \frac{1}{1-0.75+(0.75)(0.2)}(150 + 250 + 300 - 3000i + (0.75)(120) - (0.75)(120))$$

$$Y = \frac{700}{0.4} - \frac{3000i}{0.4}$$

$$\boldsymbol{Y_{IS} = 1750 - 7500i}$$

ب. **إيجاد معادلة LM:**

$$\boldsymbol{M_S = M_d}$$

$$450 = 0.25y + 250 - 500i$$

$$Y = \frac{450-250}{0.25} + \frac{500i}{0.25}$$

$$\boldsymbol{Y_{lM} = 800 + 2000i}$$

2. تحديد ثنائية التوازن: y^* و i^* :

التوازن الداخلي الآني **IS=LM**

$$1750 - 7500i = 800 + 2000i$$

$$\boldsymbol{i^* = 10\%} \ , \qquad \boldsymbol{Y^* = 1000}$$

3. رصيد الميزانية الحكومية:

$$B_G = T - G - R$$

B_G= (120+0.2(1000))-250-120 $\qquad \boldsymbol{B_G = -50}$

التعليق:

عجز في ميزانية الحكومة يقدر ب 50 و ن

4. إذا اكان مستوى التشغيل التام يساوي 1475 ون:

أ. وضعية الاقتصاد ونوع الفجوة:

بما أن : $\bar{Y} = 1475, \quad Y^* = 1000$

وبالتالي الاقتصاد يعاني من إنكماش لان: $\bar{Y} > Y^*$

وطبيعة الفجوة إنكماشية

ب. قيمة الانفاق الحكومي الواجب زيادته لعلاج هذا الاختلال:

$$\Delta Y = \bar{Y} - Y^* = 1475 - 1000 = 475$$

ولدينا:

$$\Delta Y = \frac{1}{0.4}(\Delta G)$$

$$475 = \frac{1}{0.4}(\Delta G)$$

$$\Delta G = 190$$

ت. ثناية التوازن الجديدة:

بما أن معادلة LM لا ينتقل وبالتالي تبقى على معادلته على حالها:

$$Y_{lM} = 800 + 2000i$$

وبالنسبة لمنحى IS فإنه ينتقل نحو اليمين ومنه تتغير المعادلة وتصبح كما يلي:

$$Y_{IS} = 1750 + 475 - 7500i$$

$$Y_{IS} = 2225 - 7500i$$

ومنه التوازن الداخلي الجديد IS=LM

$$2225 - 7500i = 800 + 2000i$$

$$\boldsymbol{i^* = 15\%} \ , \qquad \boldsymbol{Y^* = 1100}$$

نلاحظ أن الدخل لم يرتفع بالقيمة الكاملة الناتجة عن عمل المضاعف الكنزي، والتي تساوي 475، وإنما أرتفع فقط من 1000 إلى 1100 أي ارتفع بقيمة 100، نتيجة إرتفاع سعر الفائدة من 10% إلى 15% التي خفضت حجم الاستثمار والذي أدى بدوره إلى إنخفاض الدخل، وهذه الظاهرة تسمى أثر المزاحمة.

حيث اثر المزاحمة= 1475−1100=375 أو بطريقة أخرى أثر المزاحمة=475−100=375

5. زيادة عرض النقود بـ 95 ون:

أ. نوع السياسة الاقتصادية المطبقة: سياسة نقدية توسعية

ب. حساب ثنائية التوازن الجديدة:

منحى IS لا يتأثر وبالتالي تبقى معادلته على حالها

عند زيادة عرض النقود ينتقل المنحنى LM نحو اليمين أي نحو الاسفل وبالتالي تصبح معادلة LMالجديدة:

كما يلي:

$$\boldsymbol{M_S + \Delta M_S = M_d}$$

$$450 + 95 = 0.25y + 250 - 500i$$

$$Y = \frac{545 - 250}{0.25} + \frac{500i}{0.25}$$

$$\boldsymbol{Y_{lM1} = 1180 + 2000i}$$

ومنه يمكن حساب ثنائية التوازن: $\mathbf{Y^*_2}$ و $\mathbf{i^*_2}$

$$1750 - 7500i = 1180 + 2000i$$

$$\boldsymbol{i^* = 6\%} \ , \qquad \boldsymbol{Y^* = 1300}$$

ث. أنجع سياسة اقتصادية اتخذتها الحكومة من بين السياستين السابقتين:

$$B_G = T - G - R$$

$$B_G = (120 + 0.2 * (1100) - (250 + 190) - 120 \quad \boldsymbol{B_G = -220}$$

$$B_M = T - G - R$$

$$B_M = (120 + 0.2 * (1300) - (250) - 120 \quad \boldsymbol{B_M = +10}$$

إن أنجع سياسة اتخذتها الحكومة هي السياسة النقدية التوسعية لأنها أدت إلى حدوث فائض في الميزانية الحكومية بقيمة 10 ون بعدما كانت الميزانية تعاني من عجز بقيمة 50 ون، كما ادت غلى تخفيض معدل الفائدة من 10% الى 6%.

خامسا: تمارين مقترحة

التمرين الاول:

1. ما المقصود بمصيدة السيولة الكينزية؟
2. تحدث عن فعالية السياسة النقدية والمالية عندما يكون الاقتصاد في وضعية فخ أو مصيدة السيولة.
3. ما الهدف من ضخ السيولة في الاقتصاد ؟

التمرين الثاني:

اشرح مستعينا برسم بياني، أثر تغير منحنى توازن سوق النقود LM في الحالتين الآتيتين:

- **الحالة الأولى** : تدخل البنك المركزي عارضا الأوراق المالية؛
- **الحالة الثانية** : حالة تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني.

التمرين الثالث:

1- استخرج المعادلات المحددة بالأشكال التالية:

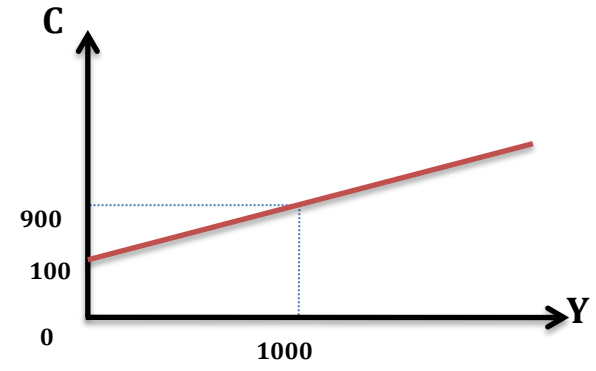

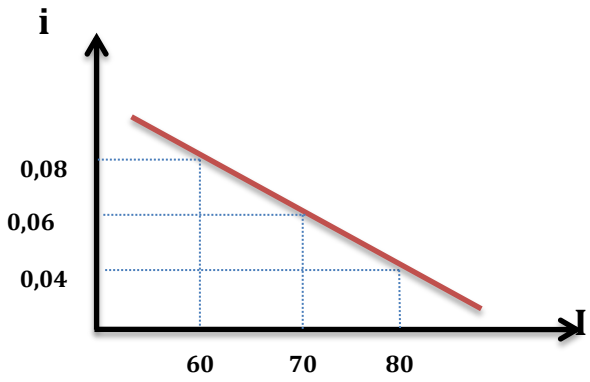

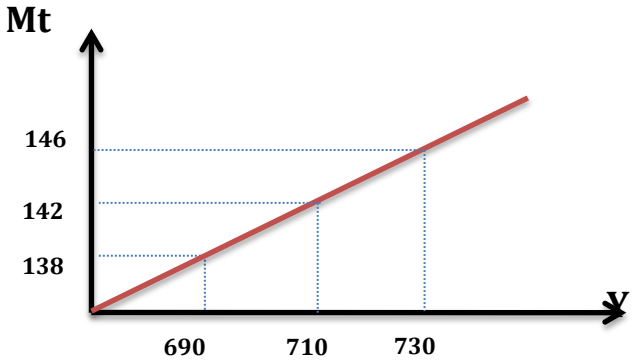

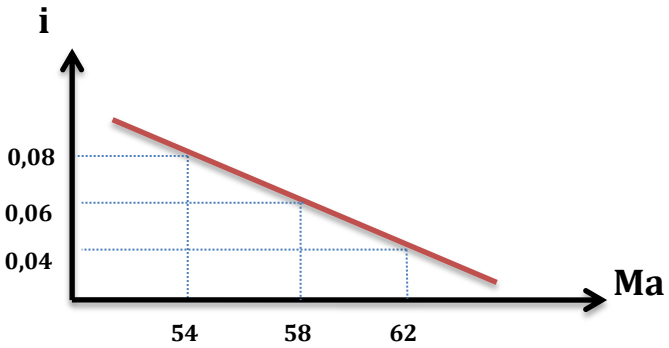

2- اذا كان عرض النقود **(Ms=200)** استخرج معادلتي **IS** و **LM**

التمرين الرابع:

ليكن لديك المعطيات الافتراضية التالية:

$C=730+0,75Y_d$ G = 1700 I = 400-1000i T = 384+0,2Y

R = 400 X = 900 M = 292+0,1Y

$M_S=4400$ $M_t=0,5Y$ $M_a=1174-1800i$

المطلوب:

1. أوجد معادلتي **IS** و **LM**، ثم استنتج سعر الفائدة والدخل عند التوازن ومثلهما بيانياً.
2. لنفترض أن الحكومة قررت الرفع من قيمة الانفاق الحكومي G_0 ب **336 ون:**

أ. ما نوع السياسة المطبقة؟ أحسب ثنائية التوازن في هذه الحالة.

ب. قدم تعريفا مختصراً للظاهرة التي تحدث في هذه الحالة، ثم حدد قيمتها بيانياً وحسابياً.

ت. أحسب عند التوازن الجديد رصيد ميزانية الحكومة **BG** و رصيد الميزان التجاري **NX**.

3. بدلاً من **المطلوب رقم 2** لنفترض أن السلطات النقدية قررت زيادة المعروض النقدي بمقدار **84 ون**

أ. مانوع السياسة المطبقة؟ أحسب ثنائية التوازن في هذه الحالة.

ب. أحسب عند التوازن الجديد رصيد ميزانية الحكومة **BG** و رصيد الميزان التجاري **NX**.

4. انطلاقاً من **المطلوب رقم 2 و3**، أي السياستين كانت أكثر فاعلية؟

التمرين الخامس:

ليكن اقتصاد مغلق فيه المستوى العام للأسعار ثابت والمتغيرات الاقتصادية الكلية معطاة بالعلاقات التالية:

$$C=130+0,5Y_d \quad G = 112 \quad I = 200-600i \quad T = 20+0,2Y$$
$$M_S=300 \quad M_t=0,5Y \quad M_a=50-600i$$

المطلوب:

1. أوجد معادلتي **IS** و **LM**، ثم استنتج سعر الفائدة والدخل عند التوازن ومثلهما بيانياً.
2. علق على رصيد ميزانية الحكومة B_G عند التوازن.
3. اذا ارتفع الميل الحدي للاستهلاك **b** إلى **0,74** وارتفع عرض النقود M_S ب **50 ون** وأصبح $M_t=0,4Y$

– احسب ثنائية التوازن الجديدة، ماذا تلاحظ ؟

– أحسب رصيد ميزانية الحكومة B_G في هذه الحالة.

4.عوضاً عن المطلب **3**، إذا قررت الحكومة الرفع من قيمة الانفاق الحكومي **G** ب **66 ون:**

– مانوع السياسة المطبقة؟ أحسب ثنائية التوازن في هذه الحالة.

– هل يوجد أثر للمزاحمة؟ حدد قيمته بيانياً وحسابياً.

التمرين السادس:

لتكن لديك المعطيات الافتراضية التالية:

$$C=50+0,75\ Y_d \quad ; \quad I= 220-1000\ i \quad ; \quad T=200+ 0,2\ Y \quad ; \quad G=G_0=1000$$

$$M_S= 600 \quad ; \quad M_t=0,4Y \quad ; \quad M_a= -1600i$$

المطلوب:

1. استخرج معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات IS

2. استخرج معادلة التوازن في سوق النقود LM

3. أحسب التوازن الآني لهذا الاقتصاد ومثله بيانيا.

4. أحسب رصيد ميزانية الحكومة وعلق عليه.

5. لو نفترض أن الحكومة قررت تطبيق سياسة جبائية انكماشية

أ. اشرح معنى ذلك (ما هو الاجراء المتخذ من طرف الحكومة وفي أي سياسة يدخل)؟

ب. ما أثر ذلك على منحنى IS و منحنى LM

ج. إذا وصلت الزيادة في معدل الضريبة t إلى 0,5 وزادت الضرائب التلقائية T_0 بمقدار 10 ما أثر ذلك على الدخل وسعر الفائدة التوازنيين (المطلوب 03)؟

د. مثل هذه الحالة في نفس المعلم السابق.

هـ. هل الميزانية في هذه الحالة تعتبر متوازنة؟

6. عوضا عن السياسة الجبائية الانكماشية (المطلوب 05)، قرر البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية انكماشية عبر تخفيض عرض النقود بمقدار 130.

أ. احسب ثنائية التوازن الجديدة.

ب. علق على رصيد ميزانية الحكومة في هذه الحالة.

7. حسب رأيك ماهي السياسة الأكثر فعالية؟

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب

1-تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقصادي الكلي: مع مسائل ومسائل محلولة**، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، دت.

2-علي أحمد صالح، **المدخل للعلوم الاقتصادية**، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2016.

3-عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر 2005.

4- عقبة عبد اللاوي بن احمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020.

5-حبيب قنوني، **البسيط في الاقتصاد الكلي (مع تمارين محلولة)**، متاح على الرابط: https://www.eco4dz.com/2020/06/blog-post_579.html.

6- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر،2017

7- علاش أحمد، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة، الجزائر، 2010

8- بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

9- بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي،-أعمال الموجهة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

10-تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2021

11- سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018

12- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر، 2014

13- محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط2، صنعاء، اليمن، 2012

14- محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء، اليمن، د ت

15- إكرام مرعوش، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار قانة للنشر والتوزيع،ط1، باتنة، الجزائر، 2021

16- العلواني عديلة، **الميسر في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية، الجزائر، 2014

17- عبد القادر خليل، **الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017

II. المطبوعات والمحاضرات

1- هدى خيري عبد الحميد، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2009/2008.

2- الطيب بولحية، **مطبوعة في التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر 2016/2015.

3- بن تريح بن تربح، الرايس مراد، **مطبوعة في مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Michelle de Mourgues, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed, 1993, P : 363-366.
2. G.L Bach, Federal Reserve Policy Making, (New-York : Alfred A. Knopf. 1950)
3. J.Pierre Pattat, Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires, 4 éd, Econimica, paris, 1987